الاثنين 23 كانون الثاني 2023
العدد 4831 السنة السابعة عشرة
Lundi 23 Janvier 2023 no 4831 17ème année

24 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com

رأس المال
«المركزي» مع الليرة وضدها

● برابات باتنايك
الاقتصادر الرأسمالي يتعمّد الركود

● ماهر سلامة
من أجل بقاء المصارف

الحزب والتيار: محاولة أولى لانقاذ التفاهم [2]

البطاقة التمويلية تلاعب واستنسابية
[4 ـ 5]

(أحمد نور دواليبي)

تحقيق

نزاع بالديناميت بين بحرّي صور والصرفند

6

الحدث

حكومة نتنياهو تغلي

8

اليمن

لندن تعاكس اتفاق الهدنة:
لا تتنازلوا لـ«أنصار الله»

10

قضية اليوم

حزب الله والتيار الوطني الحر: كلفة الطلاق!

إبراهيم الأمين

قد يكون غريباً، بالنسبة لكثيرين، الحديث عن فوائد استمرار التفاهم بين حزب الله والتيار الوطني الحر وتطويره. بعض أنصار الطرفين، وكل خصومهما، لا يرون فائدة من استمرار التفاهم. وتكثر التحليلات بأن وظيفة التفاهم انتهت يوم خرج الرئيس ميشال عون من قصر بعبدا، ويتطوّع البعض ليشرح لنا أن الطرفين حصلا على مرادهما من التفاهم: استفاد الحزب من تحالف هزّ عرش الصيغة المناهضة للمقاومة سياسياً وطائفياً

على الحزب التعامل بجدية مع قلق التيار وعلى التيار التعامل بواقعية شديدة مع حقائق البلاد

نتائج كارثية تنتظر القواعد الاجتماعية للطرفين، ويكفي أن نرى مشهد الأعداء وهم ينتظرون لحظة الافتراق

واجتماعياً، واستفاد التيار من دعم غير عادي لتحصيل حقوقه التمثيلية باسم الغالبية المسيحية في مواجهة سياسة العزل التي شنّها الآخرون منذ ما قبل عودة العماد عون من فرنسا.

لكن، لنكن عاقلين، وواقعيين أيضاً، فإن من لا يهتمون، من الطرفين، لبقاء التفاهم لا يزالون أقلية على رغم صوتهم العالي، فيما هناك غالبية تريد تعزيز العلاقة وتطويرها، خصوصاً أن كوادر من الجانبين شعرت بالرعب في الأيام القليلة الماضية مما رأته وسمعته، وهي كوادر مستعدة لمزيد من الانخراط في معركة تعزيز نقاط التلاقي والبناء عليها. ويجب أن يكون واضحاً أن مهمة الطرفين محصورة في وجهة الحوار الذي يستأنف اليوم بينهما، وهل هو لرفع السجادة وكنس كل الوسخ الذي دفن تحتها خلال 17 عاماً أم هو تنظيم لعملية افتراق قد تتم في لحظة واحدة أو على مراحل؟

والسؤال الأهم هو حول الأضرار الذي سيتسبب بها الطلاق بين الطرفين - إن وقع - ومصير ما تم بناؤه، ومصير حصيلة ضخمة النتائج السياسية والأهلية والنقابية والنيابية والاجتماعية التي لم تكن لتحدث لولا هذا التفاهم.

(هيثم الموسوي)

لنعد قليلاً إلى عام 2006. وقع عدوان تموز الإسرائيلي بعد أشهر قليلة على توقيع التفاهم. ولم يكن أي من طرفيه قد أنجز تفعيل الاتفاق على مستوى القواعد والأنصار والجمهور. لكن العماد عون اتخذ قراراً كان له تأثيره على مستقبله السياسي، قبل أن يكون له تأثيره على دعم المقاومة. ومن يقلّل من أهمية التواصل الاجتماعي بين جمهور الطرفين خلال العدوان، ينسَ أن الحروب الأهلية والاعتداءات الخارجية على لبنان، إضافة إلى تاريخ العلاقة الملتبسة بين الطوائف اللبنانية، كانت قد حفرت عميقاً إلى حد أنه لم يكن من الممكن تخيّل أن تبيت عائلة من الضاحية الجنوبية، مناصرة للمقاومة ولها خصوصيتها الدينية والمحافظة، في منزل عائلة مسيحية تعيش خوفاً من الآخر وتنظر إليه على أنه أدنى منها اجتماعياً ويسعى إلى تخريب لبنان الذي بُني من أجل المسيحيين.

من يقلّل من شأن الروايات عن فترة التواصل خلال عدوان تموز، أو يتجاهل الاختلاط الذي صار أمراً واقعاً في السنوات التي تلت، سواء على صعيد العلاقات الشخصية أو الاجتماعية أو التجارية بين البيئتين، لا يقدّر أهمية ما أنجزه التفاهم. ومن يعتقد، اليوم، أنه يمكن لأي من الطرفين طلب الطلاق أو الإقرار به من دون خشية على ما نتج من هذا الزواج، يكون فاقداً للبصيرة. وكل كلام عن أن حزب الله قوة متكاملة العدّة والأدوار والمؤسسات ولا تحتاج إلى أحد، هو كلام لا يعرف صاحبه أن المقاومة لم تربح يوماً أي حرب بسواعد مقاوميها فحسب، بل بالشرعية الأخلاقية والإنسانية والقانونية التي تستند إليها، وهي شرعية سهّلت على ميشال عون قول الكثير لإقناع قواعده بأن المقاومة ليست عدواً لهم. وفي سلوك التيار يومها، وبمعزل عن كل قراءة تقدّم المصالح على الأخلاق، كان هناك الموقف الذي له ثمنه، سواء على صعيد الجمهور المسيحي نفسه، أو على صعيد الحضور المسيحي في الاقتصاد والاجتماع وفي العلاقة مع الخارج. والأمر نفسه ينسحب على التيار. فكرة الطلاق لا تمنحه عنصر قوة، لا داخل بيئته ولا لدى بقية اللبنانيين ولا في الخارج. صحيح أن التيار قوة حقيقية، صمدت لعقد ونصف عقد بعد إبعاد عون إلى فرنسا، وعادت لتظهر على شكل شارع كبير يوم الانتخابات النيابية عام 2005، لكن التيار كان سيكون معزولاً لو ترك الأمر لبقية فريق الطائف بنسخته الأميركية - السورية - السعودية - الفرنسية. والجميع يذكر كيف أن كل القوى المسيحية في 14 آذار، ومعها بكركي بقيادة البطريرك الماروني الراحل نصرالله صفير، ووليد جنبلاط وإرثه الخاص بجبل لبنان، ونبيه بري وتحالفه الوثيق مع التحالف الحاكم بعد انهيار الجمهورية الأولى، وسعد الحريري والجمهور السني الذي كان يرى في عون منافساً أساسياً على كيفية إدارة السلطة التنفيذية في الدولة... كل هؤلاء عملوا على عزل التيار. وحتى عندما ذهبوا إلى التحالف الرباعي مع حزب الله، إنما فعلوا ذلك متوهّمين بأن جرّ الحزب إلى السلطة سيبعده عن المقاومة، ولعدم ترك أي ثغرة يمكن لميشال عون أن ينفذ منها لكسر الحصار عليه.

وهذا ما حصل مع حزب الله عندما انخرط في تحالفه مع عون. فهو، أولاً، بات خصماً كاملاً لجنبلاط والحريري إضافة إلى خصومته مع بقية قوى 14 آذار، واضطر إلى صياغة علاقة دقيقة جداً مع بري الرافض لهذا التحالف ولنتائجه، وكان أول من استشرف الأمر عندما دافع الحزب عن حق التيار بالتمثل في مقاعد مسيحية في جزين ومناطق أخرى في لبنان، وعن حقه في حصته في الحكومات المتعاقبة. وهو عندما قرر تجذير تحالفه مع التيار الوطني الحر، تصرف بتهذيب مع حلفاء مسيحيين له كسليمان فرنجية وشخصيات أخرى، لكنه تجاهل عمداً كثيراً من الشخصيات والجهات المسيحية التي أخذت عليه أنه لا يرى من المسيحيين غير العونيين حلفاء أو متعاونين معه في أمور البلاد.

هي حالة نزاع استمرت إلى حين انطلاق معركة انتخاب رئيس الجمهورية بعد خروج ميشال سليمان من القصر الجمهوري. يومها اتخذ الحزب قراراً، استند فيه إلى أكثرية نيابية مقبولة وواقع محلي وإقليمي مناسب، وقال للجميع، من حلفاء وخصوم، إنه لا يقبل بغير عون رئيساً للجمهورية. وقاتل لمنع أي محاولة التفاف، من لبنانيين وأجانب، لإيصال بديل عن عون حتى ولو كان فرنجية نفسه. وقد كانت لهذا الخيار كلفته على المقاومة وحزبها. لكن الحزب كان يعرف أهمية الاستقرار العام عندما يحصل توازن منطقي على صعيد التمثيل في بلد يقوم على نظام طائفي مقيت.

ثمة تطور إضافي ساعد التفاهم في تعزيزه، ويتعلق بانفتاح مناطق على بعضها بعضاً بصورة طبيعية لا مفتعلة. فاكتشف الناس أنه يمكن العيش بطريقة واعية من دون وصاية أو رقابة. وقد راجت في تلك الفترة نكتة عن أن شبان الشياح الذين كانوا يدخلون إلى عين الرمانة ويتضاربون مع كل من يظهر أمامهم، باتوا بعد التفاهم يحتارون في مَن مِن أهل الرمانة معهم ومَن ضدهم.

هل يمكن تصور كيف ستكون عليه الأحوال في حال وقوع الطلاق القاسي في كل المناطق التي تتجاور فيها بيئتا الطرفين، في بيروت والشريط الحدودي وجزين والطريق الساحلي والبقاع الغربي أو الأوسط أو الشمالي. وهل يمكن تخيّل التدخلات الخبيثة التي يمكن لدول معادية أو قوى معادية أن تلجأ إليها لتوسيع الهوّة بين قواعد الطرفين لا بين قيادتيهما... وهل يمكن تخيل أوضاع أطر وتجمعات نقابية وأهلية واجتماعية فرضت على الطرفين التعاون والتمثيل المتوازن، وكيف يمكن أن تعود إلى حالات الانقسام الحاد وسط سعار اللغة الطائفية؟

وفوق كل ذلك، هل يمكن تخيل نتائج الطلاق بالنسبة لعواصم خارجية تسعى إلى تحقيق نتائج أقوى لحربها الاقتصادية والاجتماعية والإعلامية على المقاومة وكل من يتعاون معها؟ وهل يمكن أن نذقّق في ما يعنيه أن يصبح المسيحيون جميعاً على خلاف أو عداء مع المقاومة، بينما هم يبحثون عن تسويات مع الزعماء المسلمين المستعدين لكل أنواع المحاصصة؟ وهل يمكن أن نتخيل كيف سيتطور المزاج المتطرف السائد اليوم في أوساط مسيحية كثيرة عن أن من الأفضل للمسيحيين أن يعيشوا وحدهم في حال لم تكن الشراكة على ذوقهم في بلد ينقص عدد سكانه من اللبنانيين يوماً بعد آخر؟

ثمة مخاطر كثيرة تحدق بالقاعدة الاجتماعية والسياسية للطرفين في حالة الطلاق. ومع أن الخلاف بينهما اليوم ليس سطحياً أو عابراً، فإن الحوار بمعناه الحقيقي، هو الذي يعيد تقييم كل ما حصل، ويتفق طرفاه على الإطار الأنسب الذي يحفظ العلاقة أو يطوّرها. وثمة حاجة لأن يلعب حزب الله دوراً أكبر في احتواء حالة القلق التي تسيطر على التيار الوطني الحر، كما على التيار ألا يكرر خطأ الإدارة السورية للملف اللبناني سابقاً عندما كان يريد التمثيل المسيحي كما يتصوره هو، لا كما هو عليه فعلياً، وأن يتعامل بواقعية شديدة مع طبيعة توازن القوى كما هو عليه اليوم، لا كما يتمناه أن يكون.

من المفيد تذكير الجانبين بأن كلاهما واهم إذا نظر إلى الطلاق على أنه تحرّر من عبء العلاقة وتبعاتها، وهو وهم سيتبدّد عند أول استحقاق يُظهر فيه الخصوم والأعداء أنيابهم لالتهام ما بقي من هذا الكيان.

المشهد السياسي

محاولة أولى لإنقاذ التفاهم

يُستأنف اليوم التواصل المباشر بين طرفي تفاهم مار مخايل، حزب الله والتيار الوطني الحر، للمرة الأولى منذ اندلاع «سوء التفاهم» الكبير بينهما في الخامس من كانون الأول الماضي، عقب مشاركة وزراء الحزب في الجلسة الأولى لحكومة تصريف الأعمال. زيارة المعاون السياسي لأمين العام لحزب الله الحاج حسين الخليل ومسؤول وحدة الارتباط والتنسيق في الحزب وفيق صفا إلى مركزية التيار في «ميرنا الشالوحي»، اليوم، للقاء رئيس التيار جبران باسيل، تضع حداً لقطيعة الحليفين، وتفتح الباب أمام بدء التواصل بينهما للبحث في الخلافات التي أدّت إلى الأزمة الأصعب التي واجهها تفاهمهما منذ 6 شباط 2006. صحيح أن الخلافات كبيرة، لكن الإعلان عن اللقاء قبل حصوله ودعوة الصحافيين لتغطيته، تشير إلى رغبة مشتركة بخفض منسوب التوتر وحرص الطرفين على التفاهم المفيد لكليهما. وقد سبقته مؤشرات منها عدم رفع التيار الوطني الحر سقف الانتقادات لمشاركة وزراء الحزب في الجلسة الثانية لحكومة تصريف الأعمال الأسبوع الماضي، وعدم ذهابه إلى طرح اسم أي مرشح في الجلسة الأخيرة لانتخاب رئيس للجمهورية الخميس الماضي على رغم خروجه من خيار الورقة البيضاء، وتأكيد حزب الله على لسان أمينه العام السيد حسن نصرالله الحرص على استمرار مدّ اليد إلى حليفه.

وعلى رغم استمرار تداعيات الكباش السياسي الذي ارتدى طابعاً طائفياً حول الحكومة، إلا أن اللقاء يكتسب أهمية كبيرة، لجهة توقيته والملابسات التي رافقته وشكله والتوقعات التي تحوط به. وفي هذا السياق، يمكن ملاحظة الآتي:

أولاً، لم يكن قرار اللقاء طارئاً، بل هو فكرة تمّ التداول بها منذ جلسة الخامس من كانون الأول الحكومية التي فجّرت الأزمة، إلا أن حزب الله ارتأى إجراء اللقاء «على البارد» بعدَ أن تهدأ الأمور.

ثانياً، على رغم القطيعة السياسية بين الطرفين إلا أن التواصل الهاتفي بين صفا وباسيل لم يتوقف يوماً وإن كان «الحديث» لم يلامس عمق الأزمة.

ثالثاً، هو اللقاء الأول منذ انفجار الخلاف على الملأ، ما يشير إلى حذر لدى الطرفين من تطور الإشكال إلى الحدّ الأقصى، وسط معركة رئاسية منهكة تدور حول نفسها.

رابعاً، حضور الخليل للقاء، بعدما كانت اللقاءات تقتصر غالباً على صفا، لعدم ترك المجال لأي لغط أو سوء تقدير أو فهم خاطئ يؤدي إلى تصعيد الموقف مجدداً.

وبحسب مصادر بارزة فإن «وفد حزب الله لن يجتمع بباسيل لإبلاغه عن ترشيح الحزب لرئيس تيار المردة سليمان فرنجية، فهذا أمر معروف وقد أبلغه السيد نصرالله لباسيل سابقاً، وإن كان الهدف من هذه الزيارة الملف الرئاسي فإن نتيجته معروفة سلفاً، لأن موقف باسيل معروف ولن يتراجع عنه وبالتالي فإن انعقاد اللقاء لن يكون له أي مفعول». وقالت المصادر إن «الوفد سيتناول مع باسيل عدة ملفات من بينها الرئاسة والحكومة وعمل مجلس النواب، لا سيما لجهة عدم القبول بالدفع نحو فراغ حكومي ومجلسي يتمّم الفراغ الرئاسي»، مشيرة إلى أن «الهدف الأول من الاجتماع هو العمل على ترتيب الخلاف بما يحول دون تحوّل التفاهم إلى خصومة».

وبحسب مصادر مطلعة على أجواء الفريقين فإن اللقاء هو «بداية لتصويب الأمور. والحزب، كما أكد السيد نصرالله، بدء ممدودة إلى التيار، وهو واثق أيضاً بأن يد التيار ممدودة للحزب». وبالتالي، «سيكون النقاش مفتوحاً في كل القضايا التي أثارها رئيس التيار في العلن، من الحكومة إلى ملف الرئاسة إلى كل الملفات الخلافية». وأضافت أن الوضع «يشبه طرفين يحب أحدهما الآخر ووقع خلاف بينهما. سيكون هناك عتب ونقاش مفتوح... وفي النهاية يجب أن يتفقا».

رغبة مشتركة بخفض منسوب التوتر وتنظيم الخلافات

مصادر رفيعة في التيار الوطني الحرّ، من جهتها، رحّبت بـ «مبادرة اللقاء التي جاءت من طرف حزب الله» وأكّدت لـ«الأخبار» أن الحوار «أمر ضروري وجيد. يدنا ممدودة، وعقلنا وقلبنا مفتوحان ولا نسعى إلى الخلاف». لكنها أشارت إلى أن ما جرى «كبير جداً لا يحلّ إذا لم يكن هناك تغيير، وبلقاء فقط على طريقة ما حدث قد حدث. الوضع يحتاج إلى معالجة، ولن تنصلح الأمور من دون معالجته».

من جهة أخرى، كان لافتاً الردّ «القواتي» على البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي الذي اعتبر أن «نواب الأمة والوزراء مسؤولون عن وصمة العار الجديدة التي تلحق بلبنان من خلال أدائهم غير المقبول، ما أدى إلى فقدان لبنان حق التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة». إذ توجّه عضو كتلة «الجمهورية القوية»، النائب غياث يزبك إلى الراعي في تغريدة عبر «تويتر»: «سيدنا البطريرك الراعي، إن المساواة بين نواب يقومون بواجباتهم الدستورية ونواب يتنكرون لها، أمر غير عادل، وأنت سيدُ العدل وصرحُك ملجأ المظلومين، يكفي استخدام تعبير بعض النواب أو عدد من النواب للتّمييز بين الجداء والخراف وتبيان الحقّ من الباطل، والسلام».

(الأخبار)

تقرير

قادة الجيش شهود على انحدار إسرائيل

هليفي يائس من حلّ «مشكلة» حزب الله

علي حيدر

مع تولي هرتسي هليفي رئاسة أركان جيش العدو، تحضر مروحة الأسئلة التي تواكب كلّ من يتولى هذا المنصب، حول عقله الاستراتيجي وتجاربه التي استمدّ منها مفاهيمه العملياتية، ومن ضمنها ما يتعلق بحزب الله في لبنان. وفي هذا المجال، تتفاوت تجارب قادة جيش العدو، إلا أن أسماء كثيرين منهم ارتبطت بمناصب عسكرية ذات صلة مباشرة بالساحة اللبنانية، أو بمعارك خاضتها المقاومة ضد جيش العدو.

ولعلّ أبرز ما «يُميّز» قادة جيش العدو في العقود الأخيرة، ومن ضمنهم رؤساء الأركان، أنهم لم يشهدوا انتصارات إسرائيل في العقود الأولى، وإنما اقتصرت معارفهم في هذا المجال على ما قرأوه في الكتب والوثائق. وترافقت تجاربهم مع صعود المقاومة في لبنان وفلسطين، وتراجع مفاعيل التفوق الإسرائيلي، فعاينوا مباشرة المسار الانحداري للدور الوظيفي للكيان الإسرائيلي وجيشه. وفي ضوء ذلك، من الطبيعي أن تساهم التجارب الميدانية في صياغة المفاهيم الاستراتيجية والعملياتية لكبار ضباط الجيش، إما نحو ثقة مبالغ فيها تدفع إلى مغامرات عسكرية، أو الإقرار بواقعية حدود القوة رغم استنادها الى تفوّق تكنولوجي وعسكري وتدميريّ.

يأس هليفي سابق لبروز الأسلحة الدقيقة التي تحوّلت إلى العامل الرئيس في معادلة الردع

هذا، بالضبط، ما ينطبق على رئيس الأركان الـ 23 لجيش العدو هرتسي هليفي الذي انضمّ الى المؤسسة العسكرية في 1985، عام الاندحار الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية المحتلة نحو الحزام الأمني، وواكب استمرار الانحدار الذي بلغ ذروته عام 2000. وهذا ما يسكن وعي هليفي الذي سيكون عليه مواصلة ملاءمة الجيش وقدراته مع التحديات والتهديدات المتصاعدة في بيئة إسرائيل الإقليمية والعملياتية، وبشكل خاص في مواجهة حزب الله في لبنان.

الباحث في علاقات الجيش والمجتمع، يغيل ليفي، بلفت في صحيفة «هآرتس» إلى أن هليفي «ليس جنرالاً يسعى إلى تفعيل القوّة. لكنه، أيضاً، ليس الجنرال الذي سيقود المستوى السياسي الى طريق السلام»، موضحاً أهم معالم العقل الاستراتيجي لهليفي أنه «يدرك قيود تفعيل القوة»، وهو المفهوم الأهم الذي يُميّز القادة السياسيين والعسكريين عن بعضهم البعض، وخصوصاً أنّ أيّ خطأ في تشخيصها قد يساهم في تورط إسرائيل أو يجنّبها خيارات قد تنعكس سلباً على أمنها القومي. ويشكّل هذا المفهوم العبرة الأهم التي استخلصها جيش العدو من عواقب اجتياح لبنان عام 1982، ومن الكثير من محطات المواجهة التي تلت ذلك مع حزب الله. إذ إن منطلقات قرار الاجتياح كانت تنبع من اقتناع بأن إسرائيل قادرة على الجمع بين الاحتلال الآمن، وإنتاج سلطة سياسية موالية لها في لبنان. لكن النتائج كانت كارثية وتحوّلت الى بداية المسار الانحداري لإسرائيل.

ومن أبرز المفاهيم التي سبق أن وردت على لسان هليفي، وتشكّل خلاصة تجربته وتجارب كثيرين من قادة الجيش، أنه عندما كان يتولى قيادة فرقة الجليل (2011 - 2013) المسؤولة عن الحدود مع لبنان، أعرب في مقابلة نادرة مع «نيويورك تايمز»، عن اعتقاده بأنه «لا توجد حرب أو عملية يمكن أن تحل المشكلة» في لبنان.

ويكشف ذلك المدى الذي نجحت فيه المقاومة في لبنان في كيّ وعي قادة جيش العدو بعد سنوات طويلة من التصميم والصمود والتخطيط. فلغة القطع والاستبعاد التي تحدث بها هليفي لا تعكس نظرته فقط، بل تعبّر عن وعي جمعي في المؤسستين السياسية والعسكرية والاستخبارية باليأس من إمكانية الحسم مع حزب الله. وبالاستناد الى ذلك، تبلورت حالة الردع التي أرساها الحزب، وتجنّب بموجبها العدو المغامرات العسكرية الكبرى منذ أكثر من 16 عاماً، وتحوّل تجنب المواجهة العسكرية الى أولوية تحكم قراراته وخياراته. مع التأكيد أن حزب الله بدوره لا يسعى إلى مواجهات عسكرية لذاتها، ما دامت المعادلة القائمة توفر المظلة والأمن للبنان والمقاومة.

ما قد يفوق أهمية مضمون هذا الموقف، أن هليفي أدلى به خلال الحرب على سوريا. بتعبير آخر، أقرّ هليفي بهذا الاقتناع عندما كان حزب الله مشغولاً بمواجهة التهديد التكفيري في سوريا ولبنان، وهو ما كان يفترض أن يُشكّل فرصة استراتيجية لإسرائيل. إلاّ أن جيش العدو ارتدع عن خوض مغامرة عسكرية ضده بفعل رسائل المقاومة الردعية (وصلت في حينه الى التلويح باستهداف منشأة الأمونيا ومفاعل ديمونا).

المعطى التالي في هذا المجال، أن موقف هليفي (2011 - 2013) الذي أقرّ فيه بمحدودية قدرات إسرائيل على حل «مشكلة» إسرائيل في لبنان، كان قبل بروز الأسلحة الدقيقة (من صواريخ ومسيّرات) التي تحوّلت الى العامل الرئيس في معادلة الردع، ونقطة الارتكاز في التأسيس لمعادلات قوة جديدة ولمسار أكثر خطورة. لذلك، يوضح هليفي في المقابلة نفسها أن الطموح الإسرائيلي هو أن تكون المسافة الزمنية الفاصلة بين الحروب مع حزب الله واسعة، وهو موقف تتشارك فيه كل القيادة العسكرية والسياسية. ويعكس إقراراً صريحاً بنجاح الحزب في التأسيس لقواعد ومفاهيم جديدة أعادت إنتاج نظرة إسرائيل الى نفسها وإلى أعدائها، وأرست اقتناعاً راسخاً في وعي قادتها بتغيّر البيئة الإقليمية تغيّراً جذرياً، على مستوى الأعداء وماهية التهديدات، بنجاح المقاومة في سلبها القدرة على الحسم والانتصار بمفهومه التقليدي. حتى إن التدقيق في الكثير من المناورات والسيناريوات يكشف عن أنّ أقصى ما يطمح إليه العدو (المشكوك به أيضاً) أن ينتصر بالنقاط على المقاومة التي ستدكّ منشآته الاستراتيجية بالصواريخ الدقيقة والمسيّرات، وسيقتحم مقاوموها مواقع جيشه ومستوطناته في الشمال الذي تتسارع وتيرة تغيير تضاريسه على الحدود مع لبنان، على أمل إيجاد موانع طبيعية واصطناعية تهدف الى عرقلة أيّ خيار في هذا الاتجاه!

على الغلاف

البطاقة التمويلية: تلاعب واستنسابية

رلى إبراهيم

على كل من لم يختره نظام منصة impact بعد ملئه استمارة للحصول على بطاقة «دعم» (البطاقة التمويلية وبطاقة أمان) ويعتقد أنه من مستحقيها، الاتصال بالخط الساخن 1747 الموجود في التفتيش المركزي. المشكلة، هنا، أن الاتصال لا يعطي المتصل «لا حقّ ولا باطل»، لأن «الكومبيوتر هو من يختار» على ما يأتي الجواب. و«الكومبيوتر» هذا يُفترض أنه «يختار» وفق معايير واضحة، لكن واقع الأمر على الأرض لا يوحي بماهيّة هذه المعايير. مثلاً، كيف «يختار» الكومبيوتر موظفين يتقاضون جزءاً من رواتبهم بالدولار، ويملكون بيوتاً وسيارات، ويهمل أرملة ثمانينية تقيم في منزل ابنتها، أو سبعينية تتقاسم راتب زوجها المتوفى مع ابنته البكر العزباء، وتقيم في منزل ابنة شقيقتها؟ عندما يسأل المتصل عن ذلك على الخط الساخن، يأتي الجواب بأن بالإمكان «التبليغ» عمّن يتقاضى تمويلاً لا يستحقه! أي أن البرنامج يريد ممن لم يستفد من البطاقة أن «يُفسّد» على من استفاد منها من دون وجه حق. وهذا وحده كافٍ للتشكيك في فاعلية كل هذا «السيستم».

> **رئاسة الحكومة لهيئة التفتيش: محاباة في اختيار المستفيدين وسكوت مريب عن تسريب داتا اللبنانيين**

الحديث عن الاستنسابية والتمييز واللاعدالة في انتقاء المستفيدين يثير غضب وزير الشؤون الاجتماعية هكتور حجار الجالس في الطبقة السابعة من مبنى وزارته، متسلّحاً بأن فريق الوزارة (على قلّته) والجمعيات والمنظمات غير الحكومية هي من تتولى الزيارات المنزلية لتقييم وضع الأسر المستفيدة والتأكد من تلبيتها المعايير الموضوعة. والزيارات المنزلية هذه تزيد من الاستنسابية بدل أن تقلّصها. في القرى والبلدات النائية، مثلاً، غالباً ما يكون من «يستطلع» مدى مطابقة المتقدّم للبطاقة مع المعايير، من أبناء البلدة نفسها، ما يفتح الباب واسعاً أمام مزيد من الاستنسابية القائمة على القرابة والمعرفة الشخصية وحتى الرشوة، فتستفيد أسر تتقاضى رواتب بالدولار الفريش وتُستبعد أخرى معدومة، طبقاً لما يراه هذا «المُستطلع» مناسباً. وهذا يفتح الباب، مجدداً، أمام التساؤلات حول جدوى كل التفاصيل الخاصة المطلوب أن يملأها أصحاب الطلبات في الاستمارة على المنصة إذا كانت لا تُقدّم ولا تؤخر سوى أنها كشف «داتا» اللبنانيين.

على هذا النسق، تسير بعض عمليات التسجيل والقبول والاستفادة، ومن هذا المنطلق، يطالب وزير الشؤون رئاسة الحكومة بالدفع لشركة «سايرن» البريطانية غير الحكومية لقاء صيانة ومراقبة هذا النظام الذي يعتقده ناجحاً. بسؤال الوزير عن الشكاوى حول الاستنسابية والتلاعب، يكتفي بالإشارة الى رضى البنك الدولي حول أداء الوزارة ورقابته على ما يحصل، وكأن البنك الدولي لم يموّل في تاريخه أياً من مشاريع الفساد في لبنان. أضف إلى ذلك الغموض الذي يحيط بسبب توقف المساعدات عند 75 ألف مستفيد في السنة الأولى، رغم توفر التمويل لـ 150 ألفاً (نشر وزير الشؤون خبراً منذ أيام حول نقاش مع البنك الدولي لزيادة عدد المستفيدين ومدى القدرة على استقطاب تمويل إضافي لتمديد المساعدات).

كان يفترض أن يكون التفتيش المركزي هو الفيصل بين حُسن إدارة المنصة أو سوئها، لولا أن هذا الجهاز هو من يدير المنصة وهو نفسه أيضاً من يتولى مراقبة إدارتها متجاوزاً بذلك صلاحياته. هذا التجاوز كان فحوى كتاب وجّهه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في 1 آب 2022 الى رئيس التفتيش القاضي جورج عطية وديوان المحاسبة والنيابة العامة التمييزية، وضمّنه ملاحظات حول «القرار المومأ الى التفتيش بتحليل وتقييم بيانات الاستفسار والشكاوى المُتلقاة من المواطنين، بحيث لا يمكن لمن يتولى الإدارة أن ينظر في الشكاوى المتعلقة بأسلوب الإدارة التي ينتهجها ويتولاها بنفسه». وأشار الكتاب إلى «ما يُحكى عن تلاعب ومحاباة في اختيار المستفيدين من برنامج شبكة أمان الاجتماعي، في وقت علمنا فيه أنه تم تسريب معلومات المنصة الى جهات غير رسمية (...) ولا سيما أنه تم إدخالها وحفظها على خوادم خارج لبنان بتواريخ سابقة، وأن احتمال أو فرضية اختراقها قد تكون حصلت خلال الفترة الماضية»، وهو ما نشرته «الأخبار» في 22 كانون الثاني 2023، وردّ عليه رئيس التفتيش المركزي باتهام «الأخبار» بـ«الافتراء»، واصفاً نفسه بأنه «قاض نزيه ونظيف الكف بشهادة كل من يعرف».

وتجاهل عطية في ردّه تبرير ما حمله على تسجيل مخالفات عديدة، من بينها عدم عرض مذكرة التفاهم بينه وبين وزارة الخارجية والتنمية البريطانية على الوزارات المعنية ومجلس الوزراء للموافقة عليها إلا بعد ثلاث سنوات، بعد انتهاء العمل بالمذكرة، الى عدم صدور أي قرار عن مجلس الوزراء بقبول الهبة البريطانية للدعم التقني والفني بميزانية إجمالية وصلت الى 2,5 مليون جنيه استرليني (3 ملايين دولار) خلافاً للمادة 52 من قانون المحاسبة العمومية، وصرف الهبة من دون تقديم أي كشوفات أو مستندات تُبيّن وجهة الصرف والإنفاق والقيود الثبوتية ذات الصلة (وهذا موثّق في كتاب من الأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية الى وزارة المال وبُلغت منه نسخة الى ديوان المحاسبة في 2022/4/6). والأغرب أن عطية أشار في رده الى أن «هذه الاتفاقيات ليست جديدة على الإدارة اللبنانية، وقد أبرم منها الكثير ولم يسبق أن شنّت على أيّ منها حملة بهذا الشكل»، متناسياً أن هيئة التفتيش ليست إدارة أو مؤسسة عامة، بل جهة رقابية يفترض أن تُراقب حسن عمل هذه الإدارات لا أن تحلّ محلها وترتكب مخالفات مماثلة. وهو ختم ردّه بالحديث عمّن سمّاهم «الأوفياء» للتفتيش المركزي بما يوحي وكأن الهيئة باتت حزباً سياسياً، علماً أنه، في الخلاصة، فإن ملف تجاوزات عطية هو اليوم موضوع تحقيق من ديوان المحاسبة.

وإلى عطية، سارعت أيضاً السفارة البريطانية الموقّعة للعقد غير المصرّح عنه مع التفتيش المركزي على خط الدفاع عن رئيس الهيئة، علماً أن السفارة تخطّت قانون إبرام مذكرات التفاهم مع الدولة اللبنانية ولم تتقيّد بمسار قبول الهبات، وكلفت منظمة غير حكومية تدعى «siren associates» بالعمل لمصلحتها في إدارة التفتيش، وفق عقد خوّل موظفي الشركة التحكم بكل برامج الدعم وكل ما شبكته الحكومة على المنصة (أذونات تجوّل خلال الحجر، طلبات تلقّي لقاح ضد فيروس كورونا وطلبات البطاقة التمويلية) وسمح لها بالتحكم بداتا اللبنانيين، وفق تأكيدات كل الأجهزة الأمنية اللبنانية. السفارة البريطانية، التي نفت دعمها للمنصة، هي نفسها تبرّعت في النص نفسه بتقديم شهادتها بهذه المنصة، فوصفت عملها بـ«الرائد والأول من نوعه في لبنان».

* على الموقع الإلكتروني، نصّ كتاب رئيس الحكومة نجيب ميقاتي في 1 آب 2022 الى رئيس التفتيش القاضي جورج عطية وديوان المحاسبة والنيابة العامة التمييزية بعنوان «تجاوز صلاحيات التفتيش المركزي»، كتاب من الأمين العام لمجلس الوزراء محمود مكية الى وزارة المال متضمّناً تجاوزات هيئة التفتيش، ونصّ كتاب رئيس ديوان المحاسبة الى رئاسة مجلس الوزراء يطلب فيها تجميد كل الإجراءات المتعلقة بمشروع البطاقة التمويلية لإجراء التحقيقات، ونص تقرير «سرّي للغاية» من الأمين العام حول «استضافة بيانات اللبنانيين على خادم أجنبي بشكل مشبوه عبر منصة Impact.

(مروان بو حيدر)

تقرير

انتهاء المرحلة الأولى من دعم الأكثر فقراً: «أمان» ستساعد 74 عائلة جديدة

رحيل دندش

مع نهاية الشهر الحالي، تُرسَل الحوالة المالية الأخيرة لـ76،403 أسر لبنانية استفادت من برنامج «أمان» طوال عام 2022، فيما تنتظر 73,597 عائلة جديدة بدء عمليّة إرسال 12 حوالة على مدى العام الجاري، ليبلغ مجموع المستفيدين من البرنامج على مدى عامين 150 ألف أسرة لبنانية من الأسر الأكثر فقراً.

كان من المفترض أن يقتصر تنفيذ البرنامج على عام واحد هو 2022، إلا أن عدد الأسر المُستهدفة لم يكتمل في حينه، واقتصر على أكثر من نصف العدد المستهدف بقليل، ليُستكمل النصف الآخر تباعاً، على أن تبدأ التحويلات الجديدة في شهر آذار ويتلقى المستفيدون مساعدة مالية شهرية لسنة بالدولار الأميركي مع سداد بمفعول رجعي، أي عن شهرَيْ كانون الثاني وشباط.

شكاوى واعتراضات

وفيما يسود قلق كبير أوساط الأسر التي سيتوقف عنها الدعم هذه السنة، ولا سيّما مع تدهور الأحوال الاقتصادية، تتوالى الاعتراضات والشكاوى من أشخاص يستحقون المساعدة ولم يحصلوا عليها على رغم تقديم طلبات على منصة الدعم ومجيء الكشوفات من دون أيّ ردّ، وتتحدّث الاعتراضات عن تسييس المساعدات واستفادة أشخاص لا يستحقّون المساعدة، على حساب الفقراء الحقيقيين.

شكاوى واتهامات تؤكدها مصادر مطلعة، تحدّثت عن «خبيصة وقعت في منصات الدعم ككلّ، فحصلت عمليات تزوير ومبالغة وتضخيم للوقائع، وحتى العمال الاجتماعيون سادت زياراتهم شبهات المحاباة والعمل الحزبي الذي يغيّر في المعطيات على هوى انتماء الأفراد ما أدى إلى استبعاد الكثير من المحتاجين». وتلفت المصادر إلى أن التقييم الذي جرى للاستمارات ألغيت فيه تقييمات الوزارات الأخرى، ولا سيما وزارة الصحة على سبيل المثال، ما يجعل المعطيات غير دقيقة، وتسبّب أحياناً في أن تستفيد العائلة الواحدة من أكثر من جهة، فيما تغيب أيّ استفادة عن عائلة أخرى مستحقة.

وفيما يعني منصة «أمان» فتشير المصادر إلى أن المعايير التي أقصت 380 ألف طلب من أصل 580 ألف لم ترتكز على معيار، أما الزيارات التي جرت عبر شركات خاصة فقد قيّمت الوضع على أساس الاستمارة ما ترى فيه المصادر «كلاماً لا قيمة له».

لا يمكن مساعدة الجميع

لا تنكر مصادر في وزارة الشؤون الاجتماعية تكاثر الشكاوى «ثلاثة أرباع العالم يشتكون، خصوصاً عبر الخط الساخن 1747 المخصص للبرنامج، من قبيل وضعي أسوأ من وضع جاري ويستفيد من «أمان» وأنا لا، أو أناس يستفيدون من أكثر جهة، أو جاء الكشف وأكدوا أحقية وضعي في المعونة وما زلت أنتظر...».

> **شكاوى من تسييس وغياب للمعايير في اختيار العائلات**

وعن هذه الشكاوى توضح المصادر أنّه «فعلياً، قلّة من الناس لم تعد بحاجة إلى مساعدة لكننا لا نستطيع مساعد كلّ شخص محتاج لأن الإمكانية محدودة، فحتى الذين لم يكونوا يستحقون قبل سنة وأقصتهم القوائم، باتوا بحاجة لمساعدة مع انهيار العملة أكثر فأكثر، لكن في النهاية ثمة إمكانيات ومعايير أخرى تحكم وتؤثر في الاختيار وإلا لساعدنا الجميع».

وتؤكد المصادر أن تحديد المستفيدين من المساعدات يتم وفق برامج ممكننة، تؤمن التوزيع العادل ولا تتيح إجراء أي تغيير بالأسماء جرّاء تدخلات من أي كان. وإن كان البرنامج يأخذ في الاعتبار الأسر التي تقدّمت بشكاوى على الخطّ الساخن، ومدى أحقيّة استفادتها، لكن أفضليّة الاستفادة ستكون لمن تنطبق عليهم المعايير من ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنّين والأسر التي تضمّ أفراداً يعانون من أمراضٍ مستعصية والعائلات الصغيرة.

محاولة للتمديد

أما بالنسبة للتجديد لبرنامج «أمان» في العام 2023، فتؤكد المصادر محاولة وزارة الشؤون الاجتماعية ذلك، عبر التفاوض مع عدة جهات لتأمين تمويل إضافي للبرنامج مع البنك الدولي وبرنامج الأغذية العالمية لكي يستمر تأمين الأسر التي استفادت السنة الماضية والتمكن من تمديد المساعدة سنة إضافية، لا سيّما أن الأحوال تسوء أكثر فأكثر.

وجاء «أمان» المموّل بقرض من البنك الدولي بقيمة 246 مليون دولار كبرنامج طارئ لإغاثة الأسر اللبنانية التي وقعت في فقر شديد، وعانت أكثر من غيرها من وطأة الانهيار الاقتصادي والمالية. وقد بلغ عدد الأسر التي سجلت على منصة دعم على مدى شهرين من كانون الأول عام 2021 حتى نهاية كانون الثاني عام 2022 حوالي 583 ألف أسرة، استوفت منها 150 ألف أسرة المعايير المطلوبة للاستفادة من البرنامج بعد التحقق من الاستمارات، والتقييم الذي جرى مع الزيارات المنزلية. فيما شكّلت قيمة المساعدة الشهرية 25 دولاراً كمبلغ ثابت للأسرة الواحدة، و20$ عن كلّ فرد (6 أفراد كحدّ أقصى) يتلقاها المستفيد بعد أن تصله رسالة هاتفية SMS من خلال وكلاء تحويل الأموال المحليين (Western، OMT، BOB Finance، Union) بعد إبراز بطاقة الهوية.

تقرير

المستشفيات تنفّذ تهديدها: تدفيع المرضى ثمن أدويتهم

راجانا حمية

ابتداءً من اليوم، لن يكون الخيار سهلاً أمام المرضى في المستشفيات، فإما أن يدفعوا أكلاف أدويتهم التي سيُعالَجون بها، وإمّا لا علاجات. قُضي الأمر مع إعلان نقابة أصحاب المستشفيات الخاصة في لبنان بدء تطبيق التحذير الذي أطلقته مطلع الأسبوع الماضي، والذي يقضي بتدفيع المرضى ثمن أدوية علاجاتهم «كاش». يؤكد نقيب أصحاب المستشفيات سليمان هارون لـ«الأخبار»، أنّ القرار «لا بدّ منه»، مع فشل المستشفيات في الوصول إلى حلّ مع المستوردين الذين يطلبون تسديد ثمن الأدوية والمستلزمات الطبية نقداً، وليس بالشيكات المصرفية كما درجت العادة سابقاً.

يجد هارون نفسه محاصراً، فأموال المستشفيات محتجزة في المصارف «ولا يمكن التصرّف بها إلا عبر الشيكات المصرفية، وهو الخيار الوحيد المتاح، بحجة أن مصرف لبنان لا يمدّها بالسيولة المطلوبة». مع ذلك، كانت المستشفيات تسيّر أمورها بالشيكات حيث أمكن مع الكثير من المستوردين، إلى أن بدأ هؤلاء الانسحاب من لعبة الشيكات، مطالبين بتحصيل أموالهم «فريش».

وفي آخر الاجتماعات المفتوحة بين نقابة أصحاب المستشفيات والمستوردين (أدوية ومستلزمات)، كان واضحاً الوصول إلى حائط مسدود نهايته كارثية: أن يدفع المرضى مباشرة ثمن الأدوية. بالنسبة إلى هارون، لم تعد لديه طروحات للحلول «باستثناء حل واحد يأتي من مكان واحد هو مصرف لبنان». ولكن، بما أنهُ حتى اللحظة الراهنة، لا أجوبة ترد من الأخير لمعرفة كيف ستسير الأزمة، أكد هارون أن الحساب مع المرضى الأسبوع المقبل سيكون مغايراً.

وفي هذا السياق، لا توحي طريقة تعاطي مصرف لبنان مع المشتكين، ومنهم نقابة أصحاب المستشفيات، أن هناك حلاً مُرضياً، بما أنّه يمتنع عن الردّ على الاستفسارات، مديراً الظهر للكلّ، ولو كان المواطنون هم من سيتحمّلون التبعات.

عرض غير منصف

في المرة الوحيدة التي تجاوب فيها المصرف مع النقابة، عرض عليها تأمين 90 مليار ليرة شهرياً «وهو ما لا يتناسب مع مطلبنا بأن يتم تأمين 200 مليار ليرة، على الرغم من أن هذا المبلغ أيضاً لا يكفي لسدّ 20% من احتياجاتنا، بعدما بتنا ندفع قيمة كلّ شيء نقداً من المازوت إلى الرواتب إلى الأكل واليوم الدواء». ويضيف هارون إن «الرواتب وحدها تكلّف المستشفيات 300 مليار ليرة شهرياً، وما كنا نأخذه من المصارف لا يكفي لسد 15 إلى 20% من التكاليف». أضف إلى ذلك أن الدفع بالشيكات المصرفية في الآونة الأخيرة بات مكلفاً مع طلب المستوردين 20% زيادة عليها، مشيراً «إلى أن المستشفيات لم تعد قادرة على حمل تلك الزيادات على كلّ فاتورة مشتريات».

> **المستشفيات تتقاضى مستحقاتها بالشيكات والمستوردون يطالبون بالدفع نقداً**

اليوم، سيحمل المرضى وزر لامبالاة حاكم مصرف لبنان، وخصوصاً أن الكلّ «ما إلو إيد عند مصرف لبنان»، يقول أحد المعنيين بالمتابعة. وهو ما لفت إليه هارون، مشيراً إلى أنه «إلى الآن لم يردنا جواب من المصرف»، وهو ما دفع النقابة إلى إعلام رئيس الحكومة، نجيب ميقاتي، بالأمر قبل إصدار البيان «وقد وعد ميقاتي بمتابعة الموضوع مع مصرف لبنان».

الحلّ في مصرف لبنان

لا حلّ ولا ربط إلا بمصرف لبنان، وهو اليوم الحاكم بأمره. هذا ما يعترف به الكل، من نقابة المستشفيات التي استنفدت كل الحلول معه، إلى نقابة مستوردي المستلزمات الطبية والأدوية إلى وزارة الصحة.

وفي هذا السياق، تؤكد نقيبة مستوردي المستلزمات الطبية، سلمى عاصي، هذا الأمر، مشيرة إلى أن «التعامل بالشيكات المصرفية لم يعد يجدي، إذ إن الموزّع لم يعد يعطي سلفات مالية، وليس في استطاعتنا أخذ قرض مصرفي، ولذلك لم يعد باستطاعتي أن أفتح حساب استدانة للمستشفيات». وإذ لفتت عاصي إلى «أننا سنجتمع مع نقابة أصحاب المستشفيات الإثنين المقبل»، إلا أن الطرفين يستبعدان الوصول إلى حلول، وخصوصاً مع الأخذ في الحسبان أن أزمة «الكاش» الفعلية كانت قد بدأت قبل سبعة أشهر تقريباً، وقد سعت خلالها نقابة أصحاب المستشفيات، بحسب هارون، إلى العمل على حلولٍ منصفة بالتعاون مع مستوردي الأدوية والمستلزمات الطبية تفادياً للوصول إلى البيان الذي أعلنته النقابة مطلع الأسبوع الماضي. غير أن اللقاءات، بحسب هارون، لم تسفر عن أيّ نتائج تُذكر سوى تأجيل المشكلة، باعتبار أن الحلّ «الأول والأساس والأخير» هو لدى مصرف لبنان.

من جهتها، لا شيء يمكن أن تساعد به وزارة الصحة العامة، إذ إن «الحل مالي وهو لدى مصرف لبنان ووزارة المال»، يقول وزير الصحة العامة فراس أبيض، مشيراً إلى أن ما عدا ذلك تسجيل مواقف. من جهة أخرى، أعلن أبيض انتهاء العمل بعقود المستشفيات لعام 2023، بعدما انتهى العمل على عقود العام الماضي، مشيراً إلى أن الوزارة «تعمل اليوم على تدوير الاعتمادات. وبمجرد الانتهاء من ذلك نبدأ بالدفع للمستشفيات، على أن يلحق به الدفع عن عام 2023 بمجرد أن تتقدّم المستشفيات بفواتيرها ونعمل على تدقيقها».

تقرير

عصارة نفايات الناعمة تختلط مع نهرها

منذ أن أعلنت شركة «سيتي بلو» المعنيّة بأعمال الصيانة في مطمر الناعمة في 4 كانون الثاني الماضي وقف أعمالها بسبب عدم تجديد العقد معها، وهو ما يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء أو موافقة استثنائية، بدأت عصارة النفايات بالتراكم في الآبار المخصّصة لها، قبل أن تفيض منذ يومين مع رفض المسؤولين في «سيتي بلو» نقلها إلى معمل التكرير داخل المطمر الذي يحتوي على 6 مستنقعات لتنقيتها وخلطها بالكلس والسولفات تمهيداً لنقلها بالصهاريج إلى نهر الغدير.

(هيثم الموسوي)

ومع فيْض هذه الآبار، بدأت عصارة النفايات بالاختلاط مع المياه الجوفية لنهر الناعمة الذي يصب مباشرة في البحر، مع ما لذلك من آثار بيئية كارثيّة على المياه الجوفية والسطحيّة في المنطقة. وقد تبلغّت بالأمر شركة «لاسيكو» الاستشاريّة التي تعمل على مراقبة أعمال الصيانة (تنفيس المطمر وحرق الغازات المنبعثة منه، والتخلّص من عصارة النفايات والاهتمام بالعشب المزروع في حال نشوب حريق)، بحسب عقد موقّع مع الدولة، وطلبت من المسؤولين في الشركة إدارة المضخات لسحب المياه إلى المستنقعات، إلا أن المسؤولين في «سيتي بلو» رفضوا ذلك لأنه يرتب كلفة عالية ثمناً للمازوت في وقت لم تجدد الدولة العقد. علماً أنّ مجلس الإنماء والإعمار الذي تبلّغ من «سيتي بلو» وقف أعمالها، طلب منها الاستمرار في تسيير الأعمال في المطمر باعتباره مرفقاً عاماً.

من جهة أخرى، تواصل «سيتي بلو» تنفيس الغازات المنبعثة من المطمر بنسبة 25% حتى لا يُشكل مصدراً للخطر.

تحقيق

أطلق صيّادو صور حملة ضد صيّادي الصرفند، واتهموهم بتخريب بحرهم بسبب استخدامهم الديناميت في الصيد. اعتصامهم الاحتجاجي الأول الذي نفّذوه قبل أيام في ميناء الصيادين في المدينة، لن يكون الأخير «حماية للقمة عيشهم وبيئتهم البحرية». لكنّ الحملة كشفت نزاعاً تاريخياً بين ملوك الصيد على الساحل الجنوبي، خلفياته منافسة «أولاد الكار»

نزاع بالديناميت بين بحرَيْ صور والصرفند

(علي حشيشو)

آمال خليل

لدى إعلان إنشاء «ميناء الرئيس نبيه بري للصيد والنزهة» في عدلون قبل نحو عشر سنوات، دُهش صيّادو عدلون وجوارها، من أبو الأسود إلى السكسكية وخيزران والصرفند. «أين هم الصيادون الذين سيُنشأ لأجلهم هذا المرفق الضخم؟» تساءلوا. ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على إنجازه، لم يُشغَل الميناء بعد، لا باستقبال قوارب الصيد ولا قوارب النزهة. ولاحقاً، أقفل الجيش اللبناني حرمه وحوضه على المتنزّهين وهواة الصيد إلا لحاملي التراخيص.

استقطب الحوض والسنسول الضخم عشرات الصيادين الذين يعتمدون على الصنارة والشباك والأقفاص. أما الصيّاد المحترف الوحيد في عدلون، الذي يمتلك قارباً، فلا يزال يركنه في ميناء الصرفند البعيد كيلومترات قليلة. لم يحتج أهل عدلون وجاراتها في ساحل الزهراني، إلى ميناء جديد. ميناء الصرفند نفسه يزدحم بـ«اللانشات» السياحية أكثر من قوارب الصيد، إذ إن معظم أرباب المهنة توفوا أو تقاعدوا من دون أن يورثوها لأبنائهم، الذين اختاروا السفر أو العلم أو مجالات عمل أخرى. من صمد في المهنة لم يتوقع تشغيل ميناء عدلون، أو دعم الدولة له وتطوير أدواته. حافظ على وسائله الموروثة. ومنها ما تأثّر بفعل الأزمة الاقتصادية وارتباط أسعار معدات الصيد بسعر صرف الليرة في السوق الموازية. الأزمة أعادت البعض إلى استخدام الديناميت الذي كان قد تقلّص منذ عام 1992 بعدما كان شائعاً خلال سنوات الحرب. علماً بأن تهمة «التروبين» كما يُتعارف عليه بين «البحرية»، ظلّت ملازمة لصيّادي الزهراني. وما بين الواقع والمبالغة، فقد اعتُبروا «من المحظيين الذين يعيثون في البحر من دون ملاحقة، مستفيدين من غطاء سياسي وحزبي».

انحسار الديناميت وعودته

بالعودة إلى عام 1992، فقد دخل بحر المنطقة في حينه في مرحلة أكثر انضباطاً. ونشطت دوريات حرس الشواطئ لمراقبة المخالفين، ما دفع بعض الصيادين المتضرّرين إلى تشكيل وفد إلى مكتب الرئيس نبيه بري في المصيلح للشكوى من التشدّد بمنع استخدام الديناميت. ويتناقل الأهالي كيف تنبّه بري إلى أن معظم المعترضين لم يكونوا يملكون أيدياً لمصافحته، ومنهم من لم يستطع رؤيته بسبب إصاباته الناجمة من استخدام الديناميت! عدا الرصد الأمني، أدّت عوامل كثيرة إلى انحسار استخدام الديناميت في بحر الزهراني. أوّلها خطر الموت، وثانيها اعتماد جيل الصيادين الجديد على وسائل أخرى، منها الأقفاص والجاروفة والبارودة. فضلاً عن أن مواد التفجير لم تعد متوافرة، ولا سيما النيترات.

الموت خطر متحقق في الصرفند وحدها، التي توفي من صياديها أكثر من عشرين شخصاً عدا الإصابات. رغم ذلك، تبقى مقابلة الناجين من انفجار «التروبين» أو لقاء أقرباء الضحايا مهمة مستحيلة. «ما بدنا نفتح علينا فتوح أمام القوى الأمنية» يقول فادي. هو نفسه رفض التصريح باسمه الحقيقي. يوحي بوجود جوّ بين «البحرية» أشبه بـ«المافيات». يتجنّب «أهل الكار» التطرّق إلى الأمر لكي لا يُفهم «درّة» على رفاقهم. يتوافقون على حماية مصالحهم، لكن لا يمكنهم إخفاء حقيقة الاستخدام المستمرّ للديناميت. «من يجزم لك بأن لا تروبين في بحر الصرفند فهو كاذب» يقول فادي. هو نفسه يتمنى لو يستخدمه بسبب السمك الوفير الذي يمكن أن يجنيه في رحلة واحدة. «لكني أمتنع عملاً بوصية والدي الذي فقد اثنين من أشقائه خلال الصيد في البحر». الصيد المكثف بالديناميت الذي شهده بحر الزهراني، أجبر فادي على تغيير وجهته. «حرقوا البحر، فاضطررت منذ تحرير الجنوب عام 2000، لأن أربط في ميناء الناقورة وأسرح في البحر قبالته حيث وسائل الصيد مضبوطة بسبب إجراءات الجيش وبحرية اليونيفل».

جدد على «الكار»

حتى الذين دخلوا حديثاً إلى المهنة لا يتردّدون في استخدام الديناميت رغم المخاطر. منهم عسكر ومدرّسون ومهندسون من جيران البحر، غالبيتهم تستخدم الديناميت لأنه وسيلة الجني الأسرع والأضمن. «في يوم واحد، يصطاد رطلاً من السمك لا يقلّ ثمنه عن المليون ليرة» بحسب فادي. العناصر الأمنيون خصوصاً، الذين جعلوا من الصيد عملاً إضافياً لزيادة المدخول «يستفيدون من نفوذهم لبيع سمك التروبين بسهولة من دون الخوف من الوشاية». بينما الصيادون الآخرون «يحملون همّ تهريب جناهم ويضطرون لبيعه بثمن أقلّ». فالسمك الذي اصطيد بالديناميت يمكن تمييزه في سوق السمك عن أنواع الصيد الأخرى. «سمك التروبين يموت اختناقاً، فيما السمك الآخر يسيل دمه في الشباك.

> تراجعت دوريات المراقبة، سواء من قبل حرس الشواطئ أو فرق وزارة الزراعة

ولذلك، يجد كثيرون أن هذا هو سبب المذاق الطيب له».

الديناميت صوري أيضاً؟

كلّ هذه الوقائع، لا تعني بالنسبة إلى صيّادي الصرفند أن صيّادي صور محقّون في احتجاجهم عليهم، واتهامهم بأذية بحرهم. يعتبر فادي أن هجمة الصوريين هي «ضيقة عين تجاهنا لأننا نسرح بين الزهراني والناقورة. نحن نعتمد على وسائل عدة للصيد لأنه وسيلة رزقنا الوحيد. رحلات النزهة والسياحة ممنوعة علينا في ميناء الصرفند، بخلاف ميناء صور حيث يُسمح للصياد باستخدام قاربه كما يشاء». ويؤكّد أحد الناشطين البيئيين في صور أن تحرّك صيادي صور هدفه «إبعاد صيادي الصرفند عن بحرهم لأنهم يزاحمونهم بالرزق. فيما يتساوون جميعهم باستخدام الديناميت». مصدر في بلدية صور أشار إلى أن بحر صور كان محمياً من الديناميت حتى قبل الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وذلك بسبب الإجراءات المشدّدة التي اتخذتها البلدية بالتعاون مع الأجهزة الأمنية. فضلاً عن أن معظم الصيادين تحوّلوا من الصيد إلى السياحة وتنظيم النزهات للسياح والزوار بمراكبهم في البحر، ما كان يؤمّن لهم مداخيل أعلى من صيد السمك. لكن زمن الفوضى انسحب على بحر صور أيضاً. وفق إحصاءات نقابة الصيادين، فقد قُتل عشرة منهم قبل عام 1992 وأصيب ثمانية بتشوّهات وبتر أعضاء.

تراجع دوريات الحراسة

أخيراً، وبعد تراجع السياحة وارتفاع أسعار الوقود وصيانة المراكب والشباك، عاد كثر للصيد بالديناميت في صور، فاصطدموا بصيادين من خارج المنطقة سبقوهم إليه. «زاد الصيد بالديناميت رغم ارتفاع سعر مواد الطبخة، لكنه يبقى أقلّ من سعر خيطان الشباك» يقول الناشط. هكذا تجرّ قوارب عدةً خلفها فتيلاً طويلاً مربوطاً بـ«غالون» فيه عبوات «التروبين»، وتتجه نحو «الزيرة» بحثاً عن تجمّعات السمك الذي كان من المنتظر بأن يتكاثر بعد أنواء شهر تشرين الثاني المعتادة. وبحسب الناشط، «حتى الآن لم تحدث الأنواء التي تقلب البحر وتحمل جحافل السمك إلى بحرنا. في حين شهد العام الماضي عواصف بحرية متكرّرة». ومن عوامل رواج الديناميت في صور، تراجع دوريات حرس الشواطئ لتعقّب المخالفين وفرق وزارة الزراعة المكلفة بالإشراف على المسامك وأسواق السمك لفحص جودة السمك.

النزاع البحري بين الصرفند وصور يقابله نزاع مماثل بالديناميت على شواطئ الشمال التي تشهد كثافة وفوضى في هذا السياق. وبدرجة أقلّ، يشهد بحرا خلدة والدامور اعتداءات مماثلة. ويجزم الناشط بأن الأزمة الاقتصادية ستضاعف الفوضى في قطاع الصيد ومخالفاته. عدا الديناميت، يتعسّف كثر في استخدام بارودة الضوء التي تستهدف الكهوف البحرية وتقتل بذار السمك الذي لا يلائمه الضوء. فضلاً عن استخدام الشباك الضيقة المعروفة بـ«العمياء».

(علي حشيشو)

الأمنية بأنها ناجمة عن انفجار عبوة من مخلّفات الحرب. ومنهم من ادّعى بأن الوفيات أو إصابات الشلل ناجمة عن نقص الأوكسجين خلال الغطس». تقرّ فاطمة بأن «التروبين» أحرق البحر. «قضى على مراعي الطحالب والأعشاب التي تتغذّى عليها صغار السمك، وانقرضت التوتيا والإسفنج». وفي هذا السياق، تؤكد بأن حوض ميناء عدلون المقفل صار محمية تلجأ إليها الأسماك.

أ. خ.

عندما كانت النسوة تحضّرن «طبخة التروبين» لأزواجهنّ

قبالة شاطئ أنصارية المجاور لميناء عدلون، تستفيق فاطمة (اسم مستعار بناء على طلبها) يومياً على أصوات انفجارات آتية من ناحية البحر. تعلم ابنة الخمسين عاماً، التي أمضتها كاملة بجوار البحر، بأن تلك الأصوات ناجمة عن «الصيد بالتروبين بعيداً عن الشاطئ». تشير إلى أن الصيد في الشتاء يتركز في عمق البحر لأنّ الأسماك تبتعد عن مياه الشاطئ الباردة. لفاطمة خبرة في «التروبين». هي نفسها كانت تعدّ «الطبخة» لوالدها طفلة. تخلط نشارة الخشب وبودرة كيماوية، وأحياناً تضيف إليها السكر، ثم تجفّفها تحت أشعة الشمس قبل أن تقسّمها في أكياس على شكل عبوات. لا تشعر بأنّ ما تقوم به، من صناعة عبوة، غريب «عادي. الجو كان كلّه هكذا. فوضى عامة ولا مراقبة أو محاسبة، وكانت أدوات التفجير متوافرة بسهولة من المواد الكيميائية إلى الصواعق والكبريت». تلفت إلى أنّ النسوة كن يتولّين الطبخ ونقل العبوات لأزواجهن أو أبائهن وأشقائهن إلى الشاطئ. «كانت جدتي وقريناتها يخبئن التروبين بالبقجة على رؤوسهن ويغطينها بالقماش أو الخبز للتمويه أمام حرس الشواطئ».

تاريخ «التروبين» أقدم من زمن الفوضى. تشير إلى أن أجدادها بدؤوا باستخدامه بعد عام 1948. «جدي تعلّم الصنعة من صياد فلسطيني من حيفا لجأ إلى المنطقة بعد النكبة». وقد راج بين صيادي المنطقة بسبب رخص أدواته بالمقارنة مع ثمن القوارب والشباك والصنانير. «غالبية الصيادين كانوا يصطادون على الشاطئ لعدم امتلاكهم قوارب، باستثناء بعض أبناء الصرفند الذين كانت ظروفهم المادية أفضل من باقي جاراتها» قالت فاطمة. كانت غلّة السمك وفيرة لكن مخاطرها أكثر. عدا عن الضرر اللاحق بالبيئة البحرية، انفجرت العبوات بكثير من حامليها ومصنّعيها، منهم من توفي، وكثيرون تشوّهت أجسادهم أو بُترت أعضاؤهم. أقارب لفاطمة أصيبوا أيضاً، لكنها تعيد السبب إلى قلة الخبرة في إعداد «الطبخة» أو نقلها، أو رميها. أحدهم نسي فتيلاً بين العبوات في قاربه، فانفجرت في عرض البحر وحوّلته مع القارب إلى أشلاء. وآخر أخطأ في سحب الصاعق لدى رمي «الطبخة»، فانفجرت في يده وبترتها.

اللافت بأنه خلال الحرب وبعد انتهائها، توحد المصابون وأهالي الضحايا على إخفاء سبب إصابتهم. «كانوا يصرّحون للقوى

على الحافة

الكوارث المناخية تُثبت: كلّ زيادة طوفان

حبيب معلوف

تضرب العالم فوضى مناخية لم يُشهد مثيلاً لها. ليس هناك من منطقة من العالم لم ولن تضربها الكوارث المناخية أو ما يسمى «المظاهر المناخية المتطرّفة». ارتفاع معدلات درجات حرارة الأرض أكثر من 1,25 درجة حتى الآن، وتوقّع أن تتجاوز الدرجة والنصف الدرجة قبل نهاية القرن. ذوبان الجليد في الأماكن المتجمّدة، وارتفاع منسوب المحيطات والبحار بمعدل 4 ملم كل سنة وتوقّع ارتفاع منسوب سطح البحر بنهاية القرن الحالي بحدود 30 سنتيمتراً، زيادة قوة الأعاصير وسرعة الرياح، زيادة في غزارة المتساقطات وزيادة الفيضانات، ثلوج في الخليج العربي وزيادة الجفاف في أماكن أخرى، زيادة الأعاصير والفيضانات في الولايات المتحدة الأميركية بعد زيادات في الحرائق قبل أشهر، ارتفاع معدلات الحرارة في أوروبا وحوض المتوسط في مثل هذه الأيام التي كانت تصنف بالباردة جداً...

كل هذه المظاهر تترافق مع توقع تقرير عن حالة المناخ في أوروبا بأن تزداد الحرارة صيفاً وشتاء وتسجل أرقاماً قياسية كلّ سنة، ولا سيما منذ 8 سنوات، وأن تزيد معدلات الحرارة نصف درجة كلّ عشر سنوات...! وهذا ما يفسّر أن يتأخر فصل الصيف في بلد مثل لبنان إلى كانون الأول، وأن تُراوح معدلات درجات الحرارة لما قبل الأسبوع الأخير من شهر كانون الثاني إلى ما بين 15 و 19 درجة!

بالإضافة إلى كلّ ما ذكرنا، أكدت الدراسات الأخيرة أن كلفة الخسائر والأضرار لنموذج واحد من الكوارث المناخية التي حصلت في باكستان نهاية العام الماضي تتجاوز 30 مليار دولار، وأن الأكلاف السنوية لخسائر وأضرار أكثر أنواع الكوارث المناخية كالفيضانات وارتفاع درجات الحرارة فقط، باتت تقدّر بمئات المليارات من الدولارات، ما بات يطيح بكلّ مكتسبات «التنمية» التي عرفتها البشرية!

في الإطار نفسه، أكدت الجولة الـ27 من المفاوضات الدولية حول تغيّر المناخ التي انعقدت نهاية العام الماضي في شرم الشيخ أن المشكلة أكبر من عدم التزام الدول بتعهداتها، وقد أصبحت خارج الأطر التي تتمحور حولها المفاوضات. المشكلة هي في الأنظمة السياسية والاقتصادية والمفاهيم المعولة والمسيطرة المولّدة للكوارث. بين هذه المشكلات المسكوت عن تأثيرها المدمر، مفاهيم معولة ومسيطرة مثل التنمية والتقدّم واقتصاد السوق والرفاهية. ولعلّ المشكلة الأولى، التي لا تخلو منها أي فلسفة براغماتيكية سياسية، أو علم مسيطر، هي مسألة «التأكيد» ولا سيما تلك التي تعتمد مبدأ الحتمية. فكيف يمكن لإنسان يعيش وسط كمّ هائل من الأزمات والكوارث أن يكون أكيداً من شيء، أو أن لا يساوره القلق على كلّ شيء. وأول ما يجب التشكيك به بعد كلّ هذه الكوارث «تأكيدات» أصحاب المصالح الكبرى وأصحاب السلطة والخبراء، لا سيما الدوليين منهم. وأول المفاهيم التي يفترض نزع قدسيتها عنها بعد هذه الكوارث المناخية المدمرة والمكلفة هي مفهوم مثل «التنمية»، التي ترتكز في جوهرها على «الزيادة» في كلّ شيء وعلى حساب كلّ وأي شيء، أو من دون حساب لشيء غيرها، بوصفها زيادة.

لقد أثبتت الكوارث أن كلّ زيادة هي طوفان، تماماً كما يفيض الكأس ويطوف من أية زيادة فيه. وهذا ما يفسّر زيادة الفيضانات حول العالم الناجمة عن زيادة المتساقطات بشكل كثيف، لا بل جنوني. وهذا ما يفسّر تشبيه العلماء لظاهرة أن تمطر في عشر دقائق ما كانت تمطره خلال شهر بـ«الظواهر المناخية المتطرّفة». فالزيادة في المتساقطات الناجمة عن الزيادة في الانبعاثات في الغلاف الجوي، ناجمة بدورها عن الزيادة في استهلاك الوقود الأحفوري والزيادة في إنتاج غاز ثاني أوكسيد الكربون أو الزيادة في استهلاك اللحوم ومنتجات الزراعة الصناعية المكثفة وإنتاج غاز الميتان، وهي التي تتطلّب اقتلاع الكثير من الغابات والتسبّب بتدهور التربة وهدر المياه واستخدام الكثير من الأسمدة النيتروجينية والمبيدات الكيميائية... أو الزيادة في استخدام السيارات الخاصة، أو الزيادة في مساحات العمران والسكن على حساب الطبيعة... أو الزيادة في البصمة البيئية والكربونية بشكل عام.

كلّ ذلك ناجم أيضاً عن زيادات في تراكم وتركز رأس المال المستثمر في كلّ هذه الدوامة المدمرة، التي لن تجد ما يخرجنا ويخرجها منها، سوى التراجع عن هذا النموذج الحضاري المسيطر. ما يعني عملياً، إنتاج تسوية (أو صفقة) تاريخية بين البلدان المصنّفة متقدّمة وتلك النامية، تطلب من البلدان المتقدّمة التراجع عن نموذجها الحضاري التنموي المسيطر والتعويض على البلدان المتضرّرة، في مقابل تنازل البلدان النامية عن مطالبتها بالحق في التنمية (المدمرة) واعتماد نموذج حضاري جديد- قديم أقرب إلى اقتصاد الطبيعة الدائري، على أن يكون جزءاً من التعويضات المطلوبة من بلدان الثورة الصناعية المتسبّبة بالكوارث لتمويل هذا الانتقال الحضاري، من حضارة التنمية وزيادة الإنتاج والاستهلاك واستنزاف موارد الطبيعة إلى الحضارة المتصالحة مع الطبيعة والضابطة لكلّ زيادة غير ضرورية. فهل تنجح دولة الإمارات المتحدّة التي بدأت بإعداد لوغو «الكوب 28» الذي تستضيفه نهاية هذا العام، في وضع هذه الصفقة على جدول أعمال القمة المنتظرة، خصوصاً بعدما أعلنت أن مهمتها فتح حوار بين الدول لتقريب وجهات النظر وإنقاذ المناخ العالمي وتجنّب المزيد من الكوارث المناخية؟

الحدث

تزداد التظاهرات المناوئة لحكومة بنيامين نتنياهو زخماً أسبوعاً بعد آخر، فيما يسارع قطبا اليمين المتطرّف فيها، إيتمار بن غفير وبتسلئيل سموطريتش، إلى تنفيذ مخطّطاتهما، خصوصاً في ما يتّصل بالاستيطان. وهي مخطّطات يعترضها حراك أميركي - أوروبي يفضّل الحفاظ على الوضع القائم، فيما تبدو الحكومة التي أُقيل ركن من أركانها، هو أريه درعي، امتثالاً لقرار المحكمة العليا، على أعتاب انقسام من شأنه أن يُلقي بظلاله على عمرها

خلافات على البؤر الاستيطانية... ومساعٍ للجم المتطرّفين
حكومة نتنياهو في مِرجل الانقسام

رام الله - **أحمد العبد**

لم تُكمل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية شهرها الأوّل، حتى بدأت تغلي في «مرجل» الخلافات والصدامات الداخلية، وهو ما من شأنه أن يُلقي بظلاله على عمرها. وتزامناً، تقود الولايات المتحدة حراكاً سياسياً لتحجيم مخطّطات أقطاب «الصهيونية الدينية» في الحكومة، والتي سُجّلت أولى انتكاساتها بخضوع نتنياهو إلى قرار محكمة الاحتلال العليا بإقالة وزير الداخلية، أريه درعي، من منصبه، يوم أمس.

وعلى هامش زيارة مستشار الأمن القومي الأميركي، جايك سوليفان، إلى إسرائيل، سُجّلت أولى المواجهات المباشرة بين وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت، ووزير المالية بتسلئيل سموطريتش، على خلفية إخلاء بؤرة «أور حاييم» التي أُقيمت، ليل الخميس/ الجمعة، تيمّناً بحاخام «الصهيونية الدينية»، حاييم دروكمان، على أراضي قرية جوريش في محافظة نابلس، وذلك على رغم مطالبات وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وسموطريتش، غالانت بعدم الإخلاء. وألقى هذا الصدام بأثره على الجلسة الحكومية التي عُقدت، أمس، وقاطعها وزراء حزب «الصهيونية الدينية»، فيما تأخّر عنها رئيس «حزب شاس» أرييه درعي، الذي صدر في حقّه قرار من محكمة الاحتلال العليا بمنع توليه أيّ منصب وزاري، وهو الأمر الذي تجاهله نتنياهو في كلمته الافتتاحية، بينما قرّر، خلال الجلسة المغلقة، إقالته من منصبه امتثالاً لقرار المحكمة.

أزمة داخل «الائتلاف»

بدا واضحاً تجاهُل نتنياهو للملفّات التي وَضعت حكومته في مِرجل الغليان في مستهل جلسة الحكومة، إذ لم يتطرّق إلى ملفّ درعي وقرار المحكمة العليا إقالته، وامتناع وزراء «الصهيونية الدينية» عن حضور الاجتماع، أو توسُّع التظاهرة الأسبوعية ضدّ حكومته التي جرت في تل أبيب، بمشاركة أكثر من 130 ألف شخص، بل هو اكتفى فقط بالحديث عن نتائج مباحثاته مع سوليفان حول أهميّة توسيع اتفاقات التطبيع مع الدول العربية، وتحديداً السعودية، والتحدّيات الأمنية الإقليمية التي تواجهها دولة الاحتلال، وخصوصاً من جانب إيران.

ومن شأن إقالة درعي، معطوفةً على الخلاف بين سموطريتش وبن غفير من جهة، وغالانت من جهة أخرى، أن يلقيا بظلالهما على مستقبل حكومة نتنياهو، والتفاهمات التي أبرمت وقادت إلى تشكيلها، في ظلّ تضارب الصلاحيات، ودعْم رئيس الحكومة توجّهات وزير الأمن، استجابة للضغوط الأميركية الممارَسة عليه. وفي هذا السياق، قالت صحيفة «إسرائيل اليوم»، إن وراء عملية إخلاء البؤرة الاستيطانية، كان طلب مستشار الأمن القومي الأميركي، الحفاظ على الهدوء على الساحة الفلسطينية، الشهير عن أن كوباني «على وشك السقوط»؛ وهي «البشارة» التي لم تتحقّق، إذ نجح المقاتلون الأكراد - بدعم أميركي - في التصدّي لهجمات مسلّحي «داعش».

لم يكن دعْم الأميركيين للقوات الكردية، والتي أصبحت في ما بعد «قوات سوريا الديموقراطية - قسد»، كرمى لمكافحة تنظيم «داعش»، بل محاولة لامتلاك «الورقة» الكردية لحسابات التأثير في المعادلة السورية الداخلية، كما في التوازنات الإقليمية.

«العداء» الأميركي لتركيا لم يتوقّف عند فشل الانقلاب العسكري، بل استمرّ لاحقاً في ظلّ الرئيس دونالد ترامب، الذي وصف إردوغان بـ«الأحمق»، وهدّد بتدمير الاقتصاد التركي إذا لم يُطلِق سراح القس أندرو برونسون الذي اعتُقل في عام 2016، بتهمة التورّط في محاولة الانقلاب، وهو ما جرى بالفعل بعد عامَين. وفي خلال الحملة الانتخابية، لم يبدّل جو بايدن، نائب الرئيس باراك أوباما إبّان محاولة الانقلاب، موقفه المعادي لإردوغان، إذ توعّد هو الآخر بـ«إسقاطه» في الانتخابات الرئاسية في عام 2023. ولم ينكث بايدن بوعوده بعدما فاز بالانتخابات الرئاسية الأميركية في خريف 2020، بل كان أوّل رئيس أميركي - منذ عقود - لم يَزُر تركيا رسمياً، فيما اقتصرت اللقاءات التي جمعته إلى إردوغان - بطلب من الأخير - على مناسبات دولية أو أطلسيّة.

على أنّ إفراد «إيكونوميست» لغلاف عددها الأخير للتصويب على إردوغان، يأتي في سياق محاولات الولايات المتحدة وأوساطها الأوروبية التخلُّص من إردوغان. وجاء الردّ على ما ورد في المجلّة البريطانية، على لسان الرئيس التركي نفسه، الذي قال: «هل يمكن مجلّة إنكليزية أن تُحدِّد مصير تركيا؟ إنّ أمتِّي هي التي تحدّده. إنّ ما تقوله أمتِّي هو الذي تكون عليه تركيا». وفي الإطار نفسه، وصف الناطق الرسمي باسم الرئاسة، إبراهيم قالين، ما جاء في المجلّة بـ«الافتراءات التي تعوّدنا عليها في فترات الانتخابات، وهي ليست جديدة وستستمرّ، لكنهم سيخسرون من جديد». من جهته، قال مستشار رئيس الجمهورية، إسماعيل جسور، إن «الأمّة التركية ستقدّم في انتخابات 14 أيار المقبل، الجواب الضروري، وسترمي في سلّة المهملات إعلام الغرب المتغطرس». ولم تشذّ المعارضة عن النقد الشديد لعدد «إيكونوميست»، حيث اعتبر زعيم كتلة «حزب الشعب الجمهوري» في البرلمان، أوزغور أوزيل، أنه «لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي ولا أيّ دولة يمكنها التدخّل في الشأن التركي»، فيما قالت زعيمة «الحزب الجيّد»، مرال أقشينير، إن تركيا أمّة مستقلّة ولن تكون يوماً آلة للألاعيب القذرة لأيّ دولة. وفي الوقت نفسه، تحوّل وسْم «لنخرج من الأطلسي» الذي أطلقه زعيم «حزب وطن»، دوغو بيرنيتشيك، إلى أكثر الوسوم تداولاً على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي صحيفة «صباح» الموالية لإردوغان، قال محمد علي برلاس إنه «في زمن الفتنة تنهال سهام الأعداء. وكلّها تصوَّب على إردوغان»، لافتاً إلى أن مجلّة «إيكونوميست أفردت من العداء والصفحات ضدّ إردوغان، ما لم تفرده لأزمات بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي، وما لم تفرده لمشاكل العائلة المالكة التي هزّت بريطانيا». ورأى أن «سبب هذه الحملة يعود إلى أن الغرب يتراجع ولا يجد حلاً لأزماته، فيما تركيا تنمو وتتقدّم». أمّا برهان الدين دوران، مدير مركز «سيتا» للدراسات، والمقرّب هو الآخر من الرئيس التركي، فكتب أن الإعلام الغربي بدأ، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، حملة «التخلُّص من إردوغان»، مشيراً إلى ما نشرته «إيكونوميست» التي خصّصت أيضاً، في عام 2017، عدداً تدعو فيه إلى مقاومة «ديكتاتورية» إردوغان، عشية الاستفتاء على النظام الرئاسي، بحسب الكاتب. ولفت هذا الأخير إلى أن الحملات الغربية على تركيا ورئيسها «تتزامن دائماً مع فترات الانتخابات، وتحرّض بالتساؤل عمّا يمكن فعْله في حال سقوط إردوغان»، مستشهداً، في هذا السياق، بمقالة لمستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، جون بولتون، في «وول ستريت جورنال»، وفيه جاء أنه «في حال فوز إردوغان بالرئاسة من جديد، يجب طرْد تركيا من حلف شمال الأطلسي وتقديم الدعم العلني للمعارضة». وهي حملات تفاقم، بحسب دوران، «العداء للغرب لدى الناخب التركي، وتغذّي حجج تحالف الجمهور بين حزبَي العدالة والتنمية والحركة القومية في ما يتصل بالعلاقة مع الغرب»، كما تجعل من هذه الانتخابات «الأهمّ في نظر الأتراك، كونها «الأخيرة» بنظر المعارضة لإنقاذ تركيا، بينما تراها السلطة بمثابة فرصة لتثبيت «المثال التركي».

وفي خضمّ هذه الحملة، التقى وزير الخارجية التركي، نظيره الأميركي في واشنطن، حيث أجريا محادثات غلب عليها - على ما ظهر من نتائج معلَنة - عدم التوصّل إلى حلول حاسمة للعديد من القضايا. فالولايات المتحدة ربّما أصبحت ظاهريّاً على استعداد لتزويد تركيا بـ 40 طائرة مقاتلة من طراز «إف-16»، بشرط موافقتها على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف «الناتو»، والتوقّف عن وضْع عراقيل جديدة تحول دون ذلك، وعدم استخدام هذه الطائرات لأغراض اعتراض نظيراتها اليونانية فوق بحر إيجه. ويقارن الإعلام التركي ما تقدّم، مع تزويد الولايات المتحدة، اليونان بطائرات «إف-35» المتطوّرة جدّاً من دون قيد أو شرط. لكن صحيفة «جمهورييت» أشارت أيضاً إلى أن ما هو أكثر خطورة هو أن واشنطن تربط تسليم طائرات «إف-16»، بقبول أنقرة القيام بجهد مشترك جديد في سوريا، وهو ما اعترف به تشاووش أوغلو، ذلك أن التطبيع بين دمشق وأنقرة سيضطر الولايات المتحدة إلى الانسحاب من شمال شرق سوريا، وما سيستتبع ذلك من انهيار لـ«الكوريدور» الأميركي ونهاية مشروع دويلة «الاتحاد الديموقراطي» الكردي.

من جهته، كتب حسن بصري يالتشين، في «صباح»، إنه لا يمكن الحديث عن وجود نتائج محدَّدة للقاء الذي جمع تشاووش أوغلو وبلينكن، إذ إن تصريحات الجانبين قبل الاجتماع وبعده تعكس احتفاظ كلّ منهما بمواقفه. فالإدارة الأميركية تقول إنها تدعم بيع طائرات «إف-16»، «لكن أيّ جهد جدّي لم يحصل في الكونغرس الأميركي. المصادر غير الرسمية تشير إلى أن بيع الطائرات لتركيا يلائم المصالح الأميركية، لكن بايدن لا يمارس أيّ ضغوط جديّة على الكونغرس». وينقل الكاتب عن تشاووش أوغلو قوله للإدارة الأميركية: «نحن ندرك ما الذي تفعلونه. ومجرّد إحالة الموضوع على الكونغرس لا يغسل يديكم منه». ووفق يالتشين، فإن «تركيا لن تقف مكتوفة اليدين، بل ستفتّش عن مصادر أخرى للتزوّد بطائرات حديثة. وقد لمس الأميركيون نياتها عندما اشترت صواريخ إس-400. وحتى الآن، هم لا يصدّقون أنها اشترت هذه الصواريخ، ولا يزال هناك حمقى كثيرون في ما بينهم يعتقدون أن هذه الصواريخ لن تستخدَم». ويسأل: «كيف يحصل ذلك؟ الجواب هو أن الأميركيين مصابون بمرض توحّد القوّة العظمى، ولذا لا يمكن للتركي أن يثق، ولو بمقدار ذرّة واحدة، بتصريحات الطرف الأميركي. وكان واضحاً أن الوزير تشاووش أوغلو لا يثق بالأميركيين عندما كان يتبسّم في ختام حديثه عن المفاوضات».

وليس الكاتب مراد يتكين أقلّ تشاؤماً، إذ قال إنه على رغم الحماسة التي ذهب بها تشاووش أوغلو إلى واشنطن، فهو عاد على ما يبدو إلى أنقرة من دون آمال، ولا سيما أن اللقاء انعقد في ظلّ انعدام ثقة بين الطرفين. وبان جليّاً، بحسبه، أنه «لا مفرّ من الانتظار طويلاً لتحقيق نتائج معينة. فالولايات المتحدة التي تحاول منْع انفصال تركيا التامّ عن الغرب، تسعى أيضاً إلى أن تحافظ على علاقات مصلحيّة محدودة، وإن الطرفين يسعيان إلى تواطؤ متبادَل من خلال تأجيل النتائج الحاسمة إلى ما بعد الانتخابات النيابية». ويختم بالقول إن «واشنطن تسعى إلى إبقاء تركيا في المعسكر الغربي، بينما تريد روسيا نجاح إردوغان في الانتخابات ليستمرّ معها».

تظاهر، مساء السبت، حوالى 130 ألف شخص في تل أبيب، وأمام منزل الرئيس في القدس، وأمام مبنى البلدية في بئر السبع (أ ف ب)

ربط نزاع أميركي - تركي: رغبة التخلّص من إردوغان حاضرة

لم تأتِ الزيارة التي قام بها وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، إلى واشنطن، بأيّ جديد. بل إن الحملة الغربية ضدّ الرئيس رجب طيب إردوغان، تواصل الاستمرار على مسافة قريبة جدّاً من الانتخابات الرئاسية. ويبدو أن واشنطن لا تزال تراهن على تطيير الرئيس التركي. وهي سياسة لا تفتأ تزداد حدّة منذ محاولة الانقلاب الفاشلة قبل ستّ سنوات، وتعمُّق الشروخ بين الجانبين إبّان عهد الإدارات الثلاث المتعاقبة. فيما ترفض واشنطن، حتى الآن، تزويد أنقرة بطائرات «إف-16»، ما لم تنفّذ شروطها، وفي مقدّمها وقْف وضْع العراقيل التي تحول دون انضمام السويد وفنلندا إلى «الناتو»

محمد نور الدين

في الوقت الذي كان فيه وزير الخارجية التركي، مولود تشاووش أوغلو، يجري محادثات في واشنطن مع نظيره الأميركي، أنتوني بلينكن، كانت سهام «ذي إيكونوميست» البريطانية، تصوَّب على تركيا، إذ فردت المجلّة غلاف عددها الأخير بعنوان «تركيا على عتبة ديكتاتورية إردوغان». وما بين زيارة تشاووش أوغلو الأميركية، والحملة الغربية على الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، خيْط سميك يعود إلى ما قبل ستّ سنوات خَلت، عندما اتّهمت أنقرة، واشنطن ومعها بعض دول الخليج العربي بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية الفاشلة، في 15 تموز 2016. لكن الشرخ الأكبر في العلاقات التركية - الأميركية كان قد بدأ يتّسع مع التبنّي الأميركي الكامل لـ«قوات حماية الشعب» الكردية بعد معركة عين العرب/ كوباني في تشرين الأوّل من عام 2014، ولا سيما بعدما أطلق إردوغان تصريحه الشهير عن أن كوباني «على وشك السقوط»؛ وهي «البشارة» التي لم تتحقّق، إذ نجح المقاتلون الأكراد - بدعم أميركي - في التصدّي لهجمات مسلّحي «داعش».

لم يكن دعْم الأميركيين للقوات الكردية، والتي أصبحت في ما بعد «قوات سوريا الديموقراطية - قسد»، كرمى لمكافحة تنظيم «داعش»، بل محاولة لامتلاك «الورقة» الكردية لحسابات التأثير في المعادلة السورية الداخلية، كما في التوازنات الإقليمية.

«العداء» الأميركي لتركيا لم يتوقّف عند فشل الانقلاب العسكري، بل استمرّ لاحقاً في ظلّ الرئيس دونالد ترامب، الذي وصف إردوغان بـ«الأحمق»، وهدّد بتدمير الاقتصاد التركي إذا لم يُطلِق سراح القس أندرو برونسون الذي اعتُقل في عام 2016، بتهمة التورّط في محاولة الانقلاب، وهو ما جرى بالفعل بعد عامَين. وفي خلال الحملة الانتخابية، لم يبدّل جو بايدن، نائب الرئيس باراك أوباما إبّان محاولة الانقلاب، موقفه المعادي لإردوغان، إذ توعّد هو الآخر بـ«إسقاطه» في الانتخابات الرئاسية في عام 2023. ولم ينكث بايدن بوعوده بعدما فاز بالانتخابات الرئاسية الأميركية في خريف 2020، بل كان أوّل رئيس أميركي - منذ عقود - لم يَزُر تركيا رسمياً، فيما اقتصرت اللقاءات التي جمعته إلى إردوغان - بطلب من الأخير - على مناسبات دولية أو أطلسيّة.

على أنّ إفراد «إيكونوميست» لغلاف عددها الأخير للتصويب على إردوغان، يأتي في سياق محاولات الولايات المتحدة وأوساطها الأوروبية التخلُّص من إردوغان. وجاء الردّ على ما ورد في المجلّة البريطانية، على لسان الرئيس التركي نفسه، الذي قال: «هل يمكن مجلّة إنكليزية أن تُحدِّد مصير تركيا؟ إنّ أمتِّي هي التي تحدّده. إنّ ما تقوله أمتِّي هو الذي تكون عليه تركيا». وفي الإطار نفسه، وصف الناطق الرسمي باسم الرئاسة، إبراهيم قالين، ما جاء في المجلّة بـ«الافتراءات التي تعوّدنا عليها في فترات الانتخابات، وهي ليست جديدة وستستمرّ، لكنهم سيخسرون من جديد». من جهته، قال مستشار رئيس الجمهورية، إسماعيل جسور، إن «الأمّة التركية ستقدّم في انتخابات 14 أيار المقبل، الجواب الضروري، وسترمي في سلّة المهملات إعلام الغرب المتغطرس». ولم تشذّ المعارضة عن النقد الشديد لعدد «إيكونوميست»، حيث اعتبر زعيم كتلة «حزب الشعب الجمهوري» في البرلمان، أوزغور أوزيل، أنه «لا الولايات المتحدة ولا الاتحاد الأوروبي ولا أيّ دولة يمكنها التدخّل في الشأن التركي»، فيما قالت زعيمة «الحزب الجيّد»، مرال أقشينير، إن تركيا أمّة مستقلّة ولن تكون يوماً آلة للألاعيب القذرة لأيّ دولة. وفي الوقت نفسه، تحوّل وسْم «لنخرج من الأطلسي» الذي أطلقه زعيم «حزب وطن»، دوغو بيرنيتشيك، إلى أكثر الوسوم تداولاً على مواقع التواصل الاجتماعي.

وفي صحيفة «صباح» الموالية لإردوغان، قال محمد علي برلاس إنه «في زمن الفتنة تنهال سهام الأعداء. وكلّها تصوَّب على إردوغان»، لافتاً إلى أن مجلّة «إيكونوميست أفردت من العداء والصفحات ضدّ إردوغان، ما لم تفرده لأزمات بريطانيا بعد انسحابها من الاتحاد الأوروبي، وما لم تفرده لمشاكل العائلة المالكة التي هزّت بريطانيا». ورأى أن «سبب هذه الحملة يعود إلى أن الغرب يتراجع ولا يجد حلاً لأزماته، فيما تركيا تنمو وتتقدّم». أمّا برهان الدين دوران، مدير مركز «سيتا» للدراسات، والمقرّب هو الآخر من الرئيس التركي، فكتب أن الإعلام الغربي بدأ، مع اقتراب الانتخابات الرئاسية، حملة «التخلُّص من إردوغان»، مشيراً إلى ما نشرته «إيكونوميست» التي خصّصت أيضاً، في عام 2017، عدداً تدعو فيه إلى مقاومة «ديكتاتورية» إردوغان، عشية الاستفتاء على النظام الرئاسي، بحسب الكاتب. ولفت هذا الأخير إلى أن الحملات الغربية على تركيا ورئيسها «تتزامن دائماً مع فترات الانتخابات، وتحرّض بالتساؤل عمّا يمكن فعْله في حال سقوط إردوغان»، مستشهداً، في هذا السياق، بمقالة لمستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق، جون بولتون، في «وول ستريت جورنال»، وفيه جاء أنه «في حال فوز إردوغان بالرئاسة من جديد، يجب طرْد تركيا من حلف شمال الأطلسي وتقديم الدعم العلني للمعارضة». وهي حملات تفاقم، بحسب دوران، «العداء للغرب لدى الناخب التركي، وتغذّي حجج تحالف الجمهور بين حزبَي العدالة والتنمية والحركة القومية في ما يتصل بالعلاقة مع الغرب»، كما تجعل من هذه الانتخابات «الأهمّ في نظر الأتراك، كونها «الأخيرة» بنظر المعارضة لإنقاذ تركيا، بينما تراها السلطة بمثابة فرصة لتثبيت «المثال التركي».

وفي خضمّ هذه الحملة، التقى وزير الخارجية التركي، نظيره الأميركي في واشنطن، حيث أجريا محادثات غلب عليها - على ما ظهر من نتائج معلَنة - عدم التوصّل إلى حلول حاسمة للعديد من القضايا. فالولايات المتحدة ربّما أصبحت ظاهريّاً على استعداد لتزويد تركيا بـ 40 طائرة مقاتلة من طراز «إف-16»، بشرط موافقتها على انضمام السويد وفنلندا إلى حلف «الناتو»، والتوقّف عن وضْع عراقيل جديدة تحول دون ذلك، وعدم استخدام هذه الطائرات لأغراض اعتراض نظيراتها اليونانية فوق بحر إيجه. ويقارن الإعلام التركي ما تقدّم، مع تزويد الولايات المتحدة، اليونان بطائرات «إف-35» المتطوّرة جدّاً من دون قيد أو شرط. لكن صحيفة «جمهورييت» أشارت أيضاً إلى أن ما هو أكثر خطورة هو أن واشنطن تربط تسليم طائرات «إف-16»، بقبول أنقرة القيام بجهد مشترك جديد في سوريا، وهو ما اعترف به تشاووش أوغلو، ذلك أن التطبيع بين دمشق وأنقرة سيضطر الولايات المتحدة إلى الانسحاب من شمال شرق سوريا، وما سيستتبع ذلك من انهيار لـ«الكوريدور» الأميركي ونهاية مشروع دويلة «الاتحاد الديموقراطي» الكردي.

من جهته، كتب حسن بصري يالتشين، في «صباح»، إنه لا يمكن الحديث عن وجود نتائج محدَّدة للقاء الذي جمع تشاووش أوغلو وبلينكن، إذ إن تصريحات الجانبين قبل الاجتماع وبعده تعكس احتفاظ كلّ منهما بمواقفه. فالإدارة الأميركية تقول إنها تدعم بيع طائرات «إف-16»، «لكن أيّ جهد جدّي لم يحصل في الكونغرس الأميركي. المصادر غير الرسمية تشير إلى أن بيع الطائرات لتركيا يلائم المصالح الأميركية، لكن بايدن لا يمارس أيّ ضغوط جديّة على الكونغرس». وينقل الكاتب عن تشاووش أوغلو قوله للإدارة الأميركية: «نحن ندرك ما الذي تفعلونه. ومجرّد إحالة الموضوع على الكونغرس لا يغسل يديكم منه». ووفق يالتشين، فإن «تركيا لن تقف مكتوفة اليدين، بل ستفتّش عن مصادر أخرى للتزوّد بطائرات حديثة. وقد لمس الأميركيون نياتها عندما اشترت صواريخ إس-400. وحتى الآن، هم لا يصدّقون أنها اشترت هذه الصواريخ، ولا يزال هناك حمقى كثيرون في ما بينهم يعتقدون أن هذه الصواريخ لن تستخدَم». ويسأل: «كيف يحصل ذلك؟ الجواب هو أن الأميركيين مصابون بمرض توحّد القوّة العظمى، ولذا لا يمكن للتركي أن يثق، ولو بمقدار ذرّة واحدة، بتصريحات الطرف الأميركي. وكان واضحاً أن الوزير تشاووش أوغلو لا يثق بالأميركيين عندما كان يتبسّم في ختام حديثه عن المفاوضات».

وليس الكاتب مراد يتكين أقلّ تشاؤماً، إذ قال إنه على رغم الحماسة التي ذهب بها تشاووش أوغلو إلى واشنطن، فهو عاد على ما يبدو إلى أنقرة من دون آمال، ولا سيما أن اللقاء انعقد في ظلّ انعدام ثقة بين الطرفين. وبان جليّاً، بحسبه، أنه «لا مفرّ من الانتظار طويلاً لتحقيق نتائج معينة. فالولايات المتحدة التي تحاول منْع انفصال تركيا التامّ عن الغرب، تسعى أيضاً إلى أن تحافظ على علاقات مصلحيّة محدودة، وإن الطرفين يسعيان إلى تواطؤ متبادَل من خلال تأجيل النتائج الحاسمة إلى ما بعد الانتخابات النيابية». ويختم بالقول إن «واشنطن تسعى إلى إبقاء تركيا في المعسكر الغربي، بينما تريد روسيا نجاح إردوغان في الانتخابات ليستمرّ معها».

> تحاول الولايات المتحدة منْع انفصال تركيا التامّ عن الغرب

> انخفضت نسبة المتفائلين في ما يتعلّق بمستقبل الكيان، إلى 49٪

ورفض مزاعم السيادة الإسرائيلية عليه، ورفض اقتحام بن غفير للأقصى الذي جرى قبل أسبوعين، كما رفض تغيير الوضع الراهن.

تزايد التظاهرات ضدّ الحكومة

وكما كان متوقّعاً، ازدادت حدّة التظاهرات المناوئة لحكومة نتنياهو؛ فقد تظاهر، مساء السبت، حوالى 130 ألف شخص في تل أبيب، وأمام منزل الرئيس في القدس، وأمام مبنى البلدية في بئر السبع، وفي مركز حريف في حيفا، بمشاركة رئيس المعارضة يئير لابيد، ووزير الأمن ورئيس الأركان سابقاً، موشيه يعالون، والرئيس السابق لـ«الشاباك» عامي أيالون. ويتّهم المحتجّون، ائتلاف نتنياهو بالانقلاب على النظامَين القضائي والقانوني لتبرئة ساحة قادته المتّهمين والمدانين بتهم تشمل الفساد وتبييض الأموال، ويرفضون خطط الحكومة للحدّ من سلطات القضاء. وقال لابيد: «ما نراه هنا اليوم هو تظاهرة تأييد للدولة. تظاهرة للدفاع عن الدولة، أتى إلى هنا اليوم أناس يحبّون الدولة للدفاع عن ديموقراطيتها ومحاكمها والدفاع عن فكرة الحياة المشتركة والصالح العام. يتواجد هنا عشاق إسرائيل الذين جاؤوا للتظاهر من أجل دولة يهودية ديموقراطية وفق قيم وثيقة الاستقلال، ولن نستسلم حتى ننتصر». من جهته، اعتبر يعالون أن «الدولة التي يُعين فيها رئيس الوزراء جميع القضاة، ويكون مسؤولاً عن ترقيتهم وعزْلهم، لها اسم واحد - إنها تسمّى ديكتاتورية. وعندما يكون رئيس الوزراء هذا متهمّاً، أيضاً، وتتّهمه دولة إسرائيل بارتكاب جرائم خطيرة، يسمى - دكتاتورية المجرمين. التشريع الذي يحوّل إسرائيل إلى ديكتاتورية، يكون فيها المتّهم بارتكاب جرائم هو الذي يعيّن القضاة - من الواضح أنه تشريع غير قانوني».

وتشير المعطيات على الأرض إلى أن التحدّيات التي تعصف بحكومة نتنياهو لا يبدو أنها ستنتهي قريباً، بل ستزداد سخونة بما قد يترتّب عليها نتائج تخلخل أركانها، إذ يَظهر أن الاحتجاجات الداخلية ضدّ الحكومة تزداد زخماً أسبوعاً بعد آخر، كما أن أطماع بن غفير وسموطريتش وإصرارهما على حيازة صلاحيات ذات علاقة بالشرطة والاستيطان ستصطدم بمحاولة نتنياهو وغالانت عدم إثارة غضب المجتمع الدولي، وتحديداً الولايات المتحدة، وتحديداً في ملفّ الاستيطان. وانعكس أداء الحكومة على توجهات الرأي العام الإسرائيلي، إذ أظهر استطلاع للرأي نشره «المعهد الإسرائيلي للديموقراطية» أن هناك تشاؤماً كبيراً في صفوف الإسرائيليين، خلال السنة الأخيرة، حول مستقبل الكيان، وأن عام 2022 شهد تراجعاً كبيراً في نسبة المتفائلين في ما يتعلّق بمستقبل الكيان، وانخفضت النسبة إلى 49٪، وذلك في مقابل 76٪ في عام 2012، كما بيّن المؤشّر أن وضع إسرائيل العام، تمّ تصنيفه، بين المستوطنين، على أنه جيد جدّاً بين عامَي 2003 و2018، إلّا أن المؤشّر انقلب بين عامَي 2018 و2022، حيث بدأ بالتراجع من 53٪ إلى 25٪.

الحدث تلعب بريطانيا دوراً معاكساً لمشروع توسيع الهدنة في اليمن، مُحاولةً الحيلولة دون إدراج بند الرواتب ضمنه، بدعوى كون ذلك تنازلاً من قبل «التحالف» لـ«أنصار الله». وفي اتّجاه مساوق، باركت لندن الإجراءات الاقتصادية لحكومة عدن بوصْفها ضرورية لتجاوز آثار الحظر المفروض على تصدير النفط، على رغم انعكاسات تلك الإجراءات «الكارثية» على أوضاع اليمنيين المتردّية أصلاً. والواقع أن هذا الأداء لا يشذّ عن سياق انخراط بريطاني مزمن في ديناميات الحرب، تارةً بما يتطابق مع مصالح التحالف السعودي - الإماراتي تماماً، وطوراً بما يلائم سياسات المملكة المتحدة الخاصة، ويخدم طموحها إلى استعادة هيمنتها على البلد الواقع جنوبيّ الجزيرة العربية

لندن تُعاكس اتفاق الهدنة: لا تتنازلوا لـ«أنصار الله»

لقمان عبد الله

يَحضر الشريكان الغريبَان الرئيسان للتحالف السعودي - الإماراتي في اليمن، الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، في كلّ محطّة أو مفصل حيوي في الأحداث اليمنية، ولا تفوتهما أيّ فرصة ليُدخلا أنفيهما في قلب الأحداث. هذا في الظاهر، أمّا في العمق، فإن واشنطن ولندن تلعبان دوراً رئيساً في توجيه الأحداث وصُنع سياسات الحلفاء اليمنيين. إذ تؤدّي العاصمتان مهمّة مركزية من خلال «اللجنة الرباعية» التي هي إحدى الدوائر الأبرز في تشكيل التوجّهات الاقتصادية للحكومة الموالية لـ«التحالف»، على رغم أن الأخيرة ليست عضواً في اللجنة التي تتشكّل من واشنطن ولندن والرياض وأبو ظبي. وفي تجلٍّ واضح لذلك الدور، سُجّل، أواخر الأسبوع الماضي، موقف للسفير البريطاني في اليمن، ريتشارد أوبنهايم، أعلن فيه دعم بلاده لقرار حكومة عدن زيادة الدولار الجمركي، وهو ما أثار عاصفة من الاحتجاجات السياسية التي نَددت بتصريحه الذي قال فيه إنّ المملكة المتحدة «تدعم الحكومة اليمنية في الإجراءات الاقتصادية المتّبعة لتجنّب تبعات الهجوم الحوثي»، وتَرافقَ ما تَقدّم مع تسليم القوّات البحرية الملكية السعودية، القوّات البحرية الملكية البريطانية، في حفل خاص أقيم في مقرّ القاعدة البحرية الأميركية في مملكة البحرين، مسؤولية قيادة قوّة الواجب المختلطة (CTF -150)، والتي تضمّ 34 دولة، والمعنيّة بتأمين خليجَي عُمان وعدن وبحر العرب والمحيط الهندي، بادّعاء ضمان حرية الملاحة ومكافحة أنشطة الإرهاب.

وليست المشاركة البريطانية في الحرب، منذ أيّامها الأولى، خافية، بل إن لندن تَبقي مصالحَها، سواءً الاقتصادية أو العسكرية أو الاستراتيجية، المتحكّم الرئيس ببوصلتها هناك، حيث يظلّ الحنين إلى ماضيها الاستعماري يراودها على الدوام. أواخر عام 2021، أثارت اليمن وتشتيت قوّته المركزيّة (أي صنعاء)، في ما يمثّل سياسة بريطانية قديمة جديدة. وكان أوبنهايم قال حينها إن «فجوة حدثت في مضمون القرار 2216 الصادر عن مجلس الأمن في عام 2015، والوضع على الأرض يتغيّر يومياً»، معترفاً بأن تلك التغيّرات ستنعكس على أيّ تسوية سياسية مقبلة، وأن «أيّ تسوية سياسية بين الأطراف ستحتاج إلى قرار جديد». وبخصوص الموقف البريطاني الأخير المؤيّد لرفع الدولار الجمركي، تُعتبر أوساط سياسية في صنعاء «تدخّلاً وقحاً في الشؤون الداخلية لليمن، ومحاولة لتعطيل عملية تمديد الهدنة وتوسيعها»، كاشفة أن لندن تُعارض بشدّة تضمين أيّ اتفاق قادم بند صرف رواتب الموظفين، عادّةً ذلك تنازلاً من قِبَل «التحالف»، مضيفة أن الماكينة السياسية البريطانية تدفع في اتّجاه ربْط الملفّ الإنساني بالملفّين السياسي والعسكري. وترى الأوساط أن الهدف من «الجرعة» الجديدة مضاعفة الضغط على صنعاء، من خلال تفريغ التحسّن الاقتصادي المنتظَر الناتج من صرف رواتب الموظفين من مضمونه، أي إفقاد الرواتب قيمتها الشرائية، وبالتالي إبقاء الأزمة الاقتصادية قائمة في وجه حكومة «الإنقاذ».

> تُواصل المملكة المتّحدة احتلال موقع الصدارة في الانخراط الغربي في اليمن

ويأتي ذلك في وقت تُواصل فيه المملكة المتّحدة احتلال موقع الصدارة في الانخراط الغربي في اليمن، في إطار عمليّة انتشار أوسع تشترك فيها لندن وواشنطن في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وصولاً إلى خليج عدن. وهي عملية تتماشى مع المراجعة التي أجرتْها الحكومات البريطانية السابقة، خصوصاً حكومة الرئيس الأسبق، بوريس جونسون، وخلصت إلى ضرورة تعميق التواجد البريطاني في آسيا، تحت ستار دوافع أمنية وعسكرية تستهدف تبرير التدخّل الرامي إلى تثبيت الهيمنة مباشرةً أو من خلال دعْم الأنظمة القمعية. وفي هذا الإطار، يقول تقرير لموقع صحيفة «مورنينغ ستار» البريطانية نهاية العام الماضي (أقلّ من شهر)، تحت عنوان «لندن تَصبّ النار على الزيت في اليمن»، «إنه من المخزي والمخجل أن بريطانيا لعبت ولا تزال تلعب دوراً حاسماً في تأجيج الصراع، إلى جانب الولايات المتحدة، وبالتالي تتحمّل مسؤولية كبيرة عن الكارثة الإنسانية المستمرة». وتُصنّف المملكة المتحدة بأنها من أهمّ موزّدي السلاح إلى السعودية، بل إن لندن سلّطت ضغطاً على حلفائها الغربيين حين حاول بعضهم فرْض الحظر على توريد السلاح إلى المملكة بسبب سجلّها السيّئ في مجال حقوق الإنسان. وكشف الموقع المذكور، في أيلول 2022، أن الحملة ضدّ تجارة الأسلحة قدّرت أنه منذ آذار 2015، رخّصت الحكومة البريطانية ما لا يقلّ عن 23 مليار جنيه إسترليني من الأسلحة لـ«التحالف».

وفي صيف عام 2021، وظّفت الحكومة البريطانية حادثة قصْف السفينة الإسرائيلية «ميرسر استريت» قبالة سلطنة عُمان في أكثر من اتّجاه. فإلى جانب السعي إلى تشكيل تحالف دولي تحت عنوان حماية الممرّات البحرية والتجارة العالمية، عمدت لندن إلى توسيع بيكار التوظيف ليطال اليمن، وتحديداً حركة «أنصار الله» التي اتّهمتها بالمسؤولية عن مهاجمة السفينة، في ما مثّل ذريعة لإنزال قوّات بريطانية جديدة في محافظة المهرة. وفي أعقاب ذلك، أميط اللثام عن اتّفاق عسكري بين كلّ من السعودية وبريطانيا أُبرم في بداية العام نفسه، لتنفيذ ما سمّته الدولتان «أعمالاً أمنية» في المحافظة المذكورة، بدعوى «تعزيز أمن وسلامة الملاحة الدولية ومكافحة تهريب المخدرات والسلاح». ومذّاك، تتواجد قوّات عسكرية وأمنية بريطانية، إلى جانب أخرى أميركية وسعودية، في مطار الغيضة وعشرة مواقع أخرى. وهو ما سبقه قيام وفد من كبار ضبّاط المخابرات البريطانية، برفقة مسؤولين سعوديين، بزيارة إلى المهرة، كذلك، كشفت الأجهزة الأمنية في صنعاء، بداية العام الجاري، عن «خلايا» تُدار مباشرة من قِبَل المخابرات البريطانية، وتعمل على رصد تحرّكات الجيش و«اللجان الشعبية» ومواقع إنتاج المنظومات الصاروخية والطائرات المسيّرة. والجدير ذكره، أيضاً، أن 6300 خبير وفني بريطاني يشاركون القوات السعودية في عمليّاتها، من خلال الإعداد والتجهيز، وصيانة الطيران الحربي، وإدارة غرف العمليات والتحكّم والسيطرة والمراقبة. وتعترف لندن بوجود هذا العدد من خبرائها، والمهامّ التي يتولّونها، إلّا أنها تدّعي أنهم يعملون في شركات أمنية خاصة.

تعارض لندن بشدة تضمين أي اتفاق قادم بند صرف رواتب الموظفين (أ ف ب)

مباركة بريطانية لـ«التجويع»: «جرعة» جديدة تُسخط اليمنيين

صنعاء - رشيد الحداد

في الوقت الذي تمكّنت فيه الحكومة الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي، من الحدّ من العجز العام في الموازنة التي أقرّتها مطلع نيسان الماضي، واستطاعت لأوّل مرّة منذ ثماني سنوات تحقيق إيرادات بلغت 3,2 تريليون ريال يمني وفقاً لتقارير رسمية صادرة عنها، أقرّت أخيراً سلسلة إجراءات اقتصادية من شأنها مضاعفة معاناة اليمنيين في مختلف المحافظات، وإصابة الأسواق المحلّية بركود حادّ. وشملت تلك الإجراءات رفْع سعر الدولار الجمركي بنسبة 50%، وتعرفتَي المياه والكهرباء، وأسعار المشتقّات النفطية التي يتمّ إنتاجها في مصافي صافر في محافظة مأرب بنسبة 200%. وأثارت هذه الخطوات سخْط الشارع اليمني، وقوبلت برفض القطاع الخاص ممثّلاً بـ«اتحاد الغرف الصناعية والتجارية»، الذي وصفها بـ«السياسات الكارثية»، وتوعّد برفع دعوى قضائية ضدّ حكومة معين عبد الملك، لإجبارها على إسقاط قرار زيادة الدولار الجمركي للمرّة الثانية في أقلّ من عامَين، بعدما كانت قد رفعتْه بنسبة 100% منتصف عام 2021، مبرّرةً ذلك بتراجع الإيرادات نتيجة تداعيات وباء «كوفيد 19».

وعلى رغم اتّساع موجة الرفض الشعبي لهذه الجرعة التي أدّت إلى ارتفاع أسعار السلع والمنتجات، وكذلك تكلفة الخدمات في المحافظات الجنوبية والشرقية بنسبة تُراوح ما بين 10 و20%، فإن ردّ حكومة عبد الملك عليها كان برفض التراجع عن قراراتها، والمجادلة بأنها استثنَت من هذه الإجراءات خمس سلع أساسية، الأمر الذي نفاه مصدر في «اتحاد الغرف الصناعية والتجارية» في عدن لـ«الأخبار»، مؤكداً أن تلك القرارات أدّت إلى ارتفاع أسعار مختلف السلع وسط غياب أيّ دور حكومي لوقف المغالاة وفرْض الرقابة على السوق. واتّهم المصدر حكومة عدن بالانقلاب على اتّفاق مسبق أُبرم بينها وبين الاتّحاد يلزمها بعدم إقرار أيّ زيادات في الرسوم الضريبية أو الجمركية من دون التوافق مع القطاع الخاص، متوعّداً بالعمل على إفشال القرار الذي أُتّخذ بصورة غير مدروسة ولم يراع الأوضاع الإنسانية للمواطنين. من جهتها، نظّمت الغرف الصناعية والتجارية في صنعاء احتجاجات أمام مكتب الأمم المتحدة، مطالبةً بالتدخّل العاجل لوقف سياسات التجويع

> اعتبر أوبنهايم إجراءات حكومة عبد الملك خطوة مهمة ستوقف انهيار الاقتصاد

التي تتّبعها الحكومة الموالية لـ«التحالف». وحذّرت، في أكثر من بيان، من مخاطر القرارات الأخيرة على الحركة التجارية والاستثمارية في السوق اليمنية، منبّهةً إلى أنها ستضاعف معاناة الملايين من الأسر اليمنية. وطالب تجّار صنعاء، الأمم المتحدة، بالتدخّل العاجل والضغط على حكومة عبد الملك التي تستغلّ دخول 90% من الواردات الأساسية عبر ميناء عدن والموانئ الأخرى الخاضعة شكلياً لسيطرتها، لفرض المزيد من الإتاوات على القطاع الخاص.

وفي ظل اتّساع رقعة مناهضة الجرعة الحكومية، التي رفضتْها أكثر من 180 منظّمة مجتمع مدني، ووصفَها «المجلس الانتقالي الجنوبي» الموالي للإمارات بـ«الكارثية»، إضافةً إلى تأكيد عدد من الوزراء رفْضهم لها، تفاجأ اليمنيون بتأييد بريطانيا للجرعة التي وصفوها بـ«المميتة»، ودعْمها لحكومة عبد الملك في إجراءاتها الاقتصادية، التي اعتبر السفير البريطاني لدى اليمن، ريتشارد أوبنهايم، أنها تهدف إلى «تجنّب تبعات هجمات الحوثي على موانئ التصدير». وظهر أوبنهايم في تسجيل مصوّر مباركاً قرارات حكومة عدن، واصفاً «هذه الإجراءات بأنها خطوة مهمّة ستوقف انهيار الاقتصاد وستوفّر الوظائف وسُبل العيش لليمنيين، فضلاً عن تقديم الخدمات الأساسية ودفْع الرواتب». وأثار موقف السفير البريطاني ردود فعل غاضبة في الأوساط اليمنية المختلفة؛ إذ دانت حكومة صنعاء، في بيان صادر عن وزارة خارجيتها، ما قالت إنه «الموقف البريطاني المؤيّد لإجراءات حكومة الطرف الآخر الانتهازية والتي تستهدف حياة اليمنيين»، ووصفت الموقف البريطاني بـ«المعادي الذي يعكس رغبة المملكة المتحدة في إطالة الحرب وعرقلة جهود السلام»، معتبرةً أن تصريحات السفير البريطاني تثبت ومن دون أيّ مواربة وقوف بلاده خلف الحرب الاقتصادية، بما في ذلك سياسات الحصار والتجويع وهندسة الجرعة السعرية القاتلة والتي تضمّنت رفْع سعر الدولار الجمركي، وفرْض ضريبة إضافية على المبيعات، وهو ما سيثقل كاهل المواطن اليمني بالمزيد من المعاناة والأعباء المعيشية. وتزامنت قرارات حكومة عدن وتصريحات السفير البريطاني، مع تأكيد الأمم المتحدة في تقرير، السبت، تصاعُد وتيرة الحرب الاقتصادية في اليمن. وأشار التقرير الصادر عن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في اليمن إلى أن السكّان يعانون اقتصاداً، معتبراً هذه الأوضاع «انعكاساً طبيعياً للحرب بجبهتها الاقتصادية»، لافتاً إلى أنه في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار المواد الغذائية في شمال البلاد جرّاء القيود المفروضة على الموانئ، تمّ رفْع أسعار صرْف العملات المحلّية مقابل الأجنبية في الجنوب بنحو 22%.

أقرّت حكومة عدن سلسلة إجراءات اقتصادية من شأنها مضاعفة معاناة اليمنيين في مختلف المحافظات (أ ف ب)

تقرير

برلين تخيّب آمال واشنطن: لا «ليوبارد» لكييف... قبل «أبرامز»

فشل اجتماع وزراء دفاع «حلف شمال الأطلسي» الذي عقد في قاعدة «رامشتاين» العسكرية الأميركية في ألمانيا، في التوصّل إلى اتفاق حول دعْم الجيش الأوكراني بدبابات هجومية غربية الصنع. تريد واشنطن أن تبادر برلين إلى تسليمها، لكن يبدو أن الأخيرة لم ترضخ للضغوط الأميركية، إذ ترفض، حتى الآن، إرسال دبابات من طراز «ليوبارد-2» المصنّعة محليّاً، إلى كييف، تجنّباً في ما يبدو لردّ فعل غاضب من جانب موسكو. وتريد برلين، في المقابل، أن يبادر الأميركيون أوّلاً إلى هذه الخطوة، التي وإنْ لن تقلب موازين القوى كليّة في الحرب الدائرة، إلّا أنها ستمثّل تحوّلاً نوعيّاً في إمدادات «الناتو» لنظام كييف من معدات الدفاع، إلى أدوات الهجوم

لندن - سعيد محمد

تبدّدت الآمال الأوكرانية بالتزوّد سريعاً بمدرعات هجومية غربية الصنع، تساعدها في التصدّي لهجوم روسي محتمل خلال الربيع المقبل، وذلك بعدما قالت برلين إنها غير مستعدة بعد للسماح بإرسال دبابات من طراز «ليوبارد-2» محليّة الصنع. وصرّح وزير الدفاع الأميركي، لويد أوستن، في أعقاب اجتماع على مستوى وزراء دفاع حلف «الناتو» عُقد الجمعة في قاعدة «رامشتاين» العسكرية الأميركية (غرب ألمانيا)، بأن «(الألمان) لم يتّخذوا قراراً بعد في شأن توفير دبابات ليوبارد». وكانت برلين تعرّضت، خلال الأسابيع القليلة الماضية، إلى ضغوط شديدة من قِبَل واشنطن وحلفاء آخرين في «الناتو» لمنْح الجيش الأوكراني هذا الطراز الأحدث من الدبابات الهجومية، والتي يرى خبراء أنها أنسب الخيارات المتوافرة لدى الغرب لناحية تناسبها مع ظروف المعركة الحالية. وموافقة برلين ضرورية ليس لجهة إرسال الدبابات من طرفها فحسب، بل إن 13 جيشاً أوروبياً يستخدم «ليوبارد-2» حالياً، لا يمكنه إعادة تصدير هذا الطراز من المدرعات من دون ضوء أخضر من ألمان.

وتقول أوكرانيا إنها تحتاج إلى إمدادات عاجلة من الدبابات الهجومية الثقيلة لمساعدتها في الانتقال إلى الهجوم، وتحرير مزيد من الأراضي قبل أن تتمكّن روسيا من استعادة زمام المبادرة العسكرية على الأرض خلال الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة (تخسر أوكرانيا، وفق تقديرات الخبراء، أكثر من 100 دبابة شهريّاً خلال العمليات القتالية). وفي هذا المجال، قال أوستن لنظرائه: «لدينا فرصة هنا لدعم هجوم أوكراني مضادّ من الآن وحتى الربيع، وهذا ليس وقتاً طويلاً». لكن بوريس بيستوريوس، وزير الدفاع الألماني الجديد، أبلغ اجتماع «رامشتاين»، بأن وزارته ما زالت بحاجة إلى مزيد من الوقت للتحقّق من مخزونات الجيش الألماني من «ليوبارد-2»، ومعرفة العدد الفعلي الذي يمكن تقديمه منها إلى كييف، في موازاة استمرار المناقشات حول مبدأ إرسال أسلحة هجومية إلى الجبهة المفتوحة مع روسيا. ولفت الوزير إلى أنه من الضروري تحديد مدى مواءمة «ليوبارد-2» لأغراض الجيش الأوكراني قبل اتخاذ مثل هذا القرار، مضيفاً أن وزارته تستعدّ لليوم الذي يُحسَم فيه هذا الأمر، و«عندها ستكون قادرة على التحرُّك بسرعة، وتقديم الدعم المطلوب خلال فترة وجيزة». وتحتوي مخازن الجيش الألماني على 350 دبابة «ليوبارد-2»، وتوجد 2000 منها لدى عدد من الجيوش الغربية.

وبحسب مطّلعين على الشأن الألماني، فإن بيستوريوس كان يتحدّث عمليّاً بلسان المستشار أولاف شولتز، الذي ما زال مصرّاً على أن ألمانيا لن تبادر بمفردها في قضيّة الدبابات، ويريد أن تتولّى الولايات المتحدة بنفسها مسألة تزويد النظام الأوكراني بدبابات «أم 1-أبرامز» الهجومية قبل أن تُقدم بلاده على خطوة مماثلة قد تعتبرها موسكو تصعيداً نوعيّاً بقيادة ألمانيا. وكان وزير الدفاع الألماني الجديد تولّى مهامّ منصبه قبل أيّام قليلة، خلفاً لكريستين لامبريشت التي استقالت بعد عام من توزيرها بسبب الضغوط المتعاكسة حول شحن الأسلحة إلى أوكرانيا.

> تعهّد عدد من الحلفاء بتزويد نظام كييف بمركبات مدرّعة قتالية للمشاة

وعلى رغم الاستقلال الشكلي الذي تتمتّع به ألمانيا، إلّا أن الهيمنة الأميركية عليها ما زالت مستمرّة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا سيما لناحية مسائل الدفاع. ويبدو أن الوزيرة المستقيلة وجدت نفسها في نقطة التصادم بين الدفع الأميركي الحثيث بضرورة إرسال «ليوبارد-2»، ومعارضة المستشارية في برلين. وتَردّد عدة سياسيين ألمان بقبول المنصب قبل أن يلجأ شولتز إلى بيستوريوس، السياسي المحلي من ولاية ساكسونيا، وأحد رجاله المقرّبين.

ويدّعي الأميركيون أن «ليوبارد-2» الأخفّ وزناً، أقدر على المناورة في الأراضي المغطاة بالثلوج، إضافة إلى أنها أقلّ تعقيداً من الناحية الفنيّة، ممّا يجعل أمر استيعابها من قِبَل الجيش الأوكراني وصيانتها أسهل من دبابات «أبرامز» الأميركية الصنع، أو «تشالنجر-2» البريطانية، وهم كانوا واضحين أنهم لن يرسلوا دبابات «أبرامز» إلى أوكرانيا في الوقت الحالي.

وأثار الموقف الألماني امتعاض عدد من الحلفاء، لا سيما بولندا وبريطانيا ودول البلطيق التي تدعم بلا هوادة التوجهات الأميركية لمنح الدبابات لكييف، ممّا اضطر بيستوريوس إلى التعليق، قائلاً إن «الانطباع الذي ينشأ عند البعض أحياناً بأن ثمّة موقفاً موحّداً للحلفاء (حول مدّ كييف بالدبابات الهجومية الغربية)، وأن ألمانيا تقف حجر عثرة في الطريق، هو بلا شكّ خاطئ»، مضيفاً أن هنالك «العديد من الحلفاء الذين يشاركون ألمانيا وجهة نظرها في شأن هذه المسألة». وتستخدم القوات الأوكرانيّة دبابات أغلبها من الحقبة السوفياتية، وهي حصلت على عدّة مئات إضافية منها أرسلتها دول الحلفاء في شرق أوروبا، لا سيما بولندا والتشيك، لكن الدبابات الغربية الحديثة ستكون ميزة إضافية لأنها تتمتّع بدروع متفوّقة، ومدافع أكثر دقّة، وأنظمة تحكّم وملاحة أفضل، ممّا يتيح تنفيذ عمليات اقتحام ليلي مشترك مع قوات المدفعيّة والمشاة.

من ناحية أخرى، تعهّد عدد من الحلفاء، بما في ذلك الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والسويد، بتزويد نظام كييف بمركبات مدرّعة قتالية للمشاة. وقالت واشنطن إنها ستتبرّع بما لا يقلّ عن 50 عربة «برادلي» و40 «ستريكر»، وسترسل ألمانيا أعداداً مماثلة من عربة «ماردر». وأعلنت فرنسا، في وقت سابق هذا الشهر، أنها ستدعم الجيش الأوكراني بعدد غير محدّد من العربات المدرّعة من طراز «إي إم إكس-10 - قاتل الدبابات» - وهي دبابة خفيفة -، فيما أكدت لندن أنها سترسل، من جهتها، 14 دبابة «تشالنجر-2» الثقيلة إلى أوكرانيا. وتنتظر بولندا وفنلندا موافقة ألمانيا كي يحوّل البلدان ما في حوزتهما من «ليوبارد-2» إلى كييف.

وبحسب خبراء عسكريين، فإن إرسال الدبابات الغربية المتطوّرة على أهميته الفائقة للعمليات العسكرية مرحلياً، إلّا أنه غير كاف - من دون مدّ كييف بسلاح طيران فاعل وأنظمة دفاع جوي وصواريخ هجومية ودرونات ذات مدى طويل - لقلب موازين القوى القائمة مع الجيش الروسي الذي يمتلك أكثر من 12 ألف دبابة متفوّقة، ولن يفيد عمليّاً سوى في إطالة أمد النزاع، وربّما يرفع من تكلفته على الجانب الروسي، ومن دون أن يمكّن كييف من استعادة الأراضي التي أعلنت موسكو ضمّها.

بالطبع، لن تتوقّف الضغوط الأميركية على ألمانيا خلال الفترة المقبلة، وقد يؤدّي تحقيق روسيا اختراقات سريعة على الجبهات إلى تغيير في ديناميكيات استجابة حلف «الناتو» عموماً. لكن شولتز يعلم أن الأميركيين يدفعونه إلى المواجهة مع روسيا، بينما يحتفظون هم بمسافة آمنة، ويريدون منه أن يلعب دوراً قياديّاً في أمن أوروبا في وقت تسيطر قوات الجيش الأميركي على الأراضي الألمانية، وتُبقي في 21 قاعدة عسكرية 50 ألفاً من الكوادر المجهّزة بأحدث الأسلحة والمعدات، بما فيها الرؤوس النووية، ولذلك فهو لا يمتلك أيّ حافز حقيقي للمضيّ قُدُماً في عداء سافر لموسكو.

كان التعادل عادلاً في لقاء القمة بين الغريمين (طلال سلمان)

الكرة اللبنانية

تعادل النجمة والأنصار فاستفاد العهد والساحل

احتدمت المنافسة في الدوري اللبناني لكرة القدم بعد انتهاء الاسبوع الثالث من سداسيتي الاندية الاوائل والاواخر. حيث كان العهد وشباب الساحل وطرابلس والصفاء أبرز الرابحين. في حين خرج النجمة والبرج والسلام زغرتا والإخاء خائبين

عبد القادر سعد

لم يكن العهداويون يتمنون سيناريو أفضل من الذي حصل في الأسبوع السادس من الأندية الأوائل في الدوري اللبناني. حقق العهد الوصيف فوزاً كبيراً على البرج بخماسية كان بطلها المهاجم الإسكتلندي لي إروين، وانتهى لقاء المتصدر الأنصار مع النجمة الثالث بالتعادل 1-1 ليتقلص الفارق إلى نقطتين (21 للأنصار و19 للعهد) قبل لقاء الفريقين في الأسبوع الرابع.

فوز العهد المستحق كان من صناعة إيروين الذي سجل وساهم في ثلاثة أهداف حققها فريقه (واحد منها لوليد شور) في أول ثلث ساعة من اللقاء. نتيجة صادمة للبرجيين الذين رأوا فريقهم يتأخر 0-3 بعد مرور 17 دقيقة على اللقاء. حاول مدرب البرج معالجة الأمور فلجأ إلى المصابين خالد تكه جي ويوسف عنبر اللذين بقيا على مقاعد الاحتياط في بداية المباراة. لكن العهد كان في يومه فسجل هدفين في الشوط الثاني الأول عبر محمد حيدر من ركلة جزاء والثاني عبر الغاني عيسى يعقوبو في حين سجل خالد تكه جي هدف البرج الوحيد من ركلة جزاء.

خسارة ثقيلة كانت نتيجتها استقالة مدرب البرج أسامة الصقر من منصبه واستلام مساعده حسين طحان مهمة التدريب حتى نهاية الموسم الذي يبدو أن البرجيين اقتنعوا بنهايته مع ابتعاد البرج بثماني نقاط عن الأنصار المتصدر حيث يحتل «أصفر الضاحية» المركز الخامس برصيد 13 نقطة.

شباب الساحل كان المستفيد الثاني من تعادل النجمة مع الأنصار حيث استغل فوزه على شباب الغازية 2-1 على ملعب العهد، سجلهما للساحل زين العابدين فران وفضل عنتر بعد أن تقدم الغازية عبر حيدر أبو زيد، لينتزع المركز الثالث من النجمة برصيد 17 نقطة وبفارق الأهداف عن النجمة الرابع.

ختام الأسبوع الثالث كان في جونيه بعد 24 ساعة على فوز العهد الكبير. احتضن هذا الملعب قمة الأسبوع و«ديربي» لبنان بين النجمة والأنصار. مباراة استحقت أن يطلق عليها لقبي قمة و«ديربي» حيث جاءت قوية غاب عنها الملل والرتابة وقدّم الفريقان عرضاً قوياً أمتع جمهور الأنصار في الملعب وجمهور النجمة على شاشة التلفزيون تنفيذاً لعقوبة اتحادية تنتهي الأسبوع المقبل في آخر مباراة يغيب عنها جمهور النجمة.

كان التعادل عادلاً بين الفريقين حيث تقدم الأنصار عبر الحاج مالك وعادل النجمة عبر قاسم الزين. كان معظم لاعبي الفريقين نجوماً باستثناء خليل بدر والبرازيلي جيفينيو من النجمة. في المقابل واصل كريم أبو زيد تثبيت حضوره عبر الأداء الكبير الذي قدمه في اللقاء، متنافساً مع زميله السابق في لعبة كرة الصالات علي طنيش السيسي أفضل لاعبي الأنصار على نجومية اللقاء.

انتهت القمة بالتعادل، وهي نتيجة قد تكون مقبولة بعض الشيء للنجمة نظراً لغياب لاعبيه الأجنبيين متياس ويارارتا بداعي الإصابة على رغم مشاركة الأول في النصف الثاني من الشوط الثاني لكنّه كان بعيداً من مستواه. أما الأنصار فالتعادل ضيّق عليه الخناق على صعيد الصدارة وضغط العهد عليه قبل مواجهتهما في الأسبوع المقبل.

طرابلس في الصدارة

في سداسية الأواخر، انتزع طرابلس صدارة الترتيب برصيد 12 نقطة وبفارق نقطة عن التضامن صور بعد فوزه عليه 3-2 في مباراة دراماتيكية افتتح فيها طرابلس التسجيل مبكراً عبر محمد قرحاني في الدقيقة 13. وأضاف الأردني سليمان أبو زمع أفضل لاعبي فريقه الهدف الثاني في الدقيقة 38. ونجح لاعب التضامن علي خروبي في تقليص النتيجة، لكن عبيدة الحلبي أعاد توسيع الفارق. وكاد التضامن أن يفاجئ مضيفه حين سجل عدنان ملحم الهدف الثاني في الدقيقة 75 لكن الوقت داهمه ولم ينجح في تعديل النتيجة.

بدوره تقدم الصفاء إلى المركز الرابع برصيد 8 نقاط بعد فوزه الغالي على مضيفه السلام زغرتا 1-0 سجله ديالو وأبقى السلام في المركز الأخير برصيد أربع نقاط.

كما تقدم الحكمة إلى المركز الثالث برصيد 10 نقاط بعد فوزه على مضيفه الإخاء الأهلي عاليه 1-0 على ملعب يحمدون سجله علي حوراني في الدقيقة 75 ليتراجع الإخاء إلى المركز الخامس ما قبل الأخير برصيد 7 نقاط.

> استقال مدرب البرج أسامة الصقر بعد الخسارة الثقيلة أمام العهد 1-5

رصاصة طائشة تستفز في رئة اللاعب هاربويان

شهدت عطلة نهاية الأسبوع حدثاً أمنياً - كروياً كاد يودي بحياة لاعب فريق BFA ڤيه كريست هاربويان، مواليد عام 2010، حين أصيب برصاصة طائشة على ملعب مجمع بئر حسن بعد انتهاء مباراة فريقه الودية مع فريق الصفاء. وفي التفاصيل التي رواها رئيس النادي زياد سعادة لـ«الأخبار» أنه بعد انتهاء المباراة عند الساعة 13,30 ظهر يوم السبت، وخلال مغادرة اللاعب مع الفريق للملعب، أصيب برصاصة طائشة في ظهره. لم يعرف اللاعب في أول الأمر أنها رصاصة، فقد ظنّ أن أحداً ضربه على ظهره من زملائه. لكن مدرب الفريق إيلي الهبر لاحظ ثقباً في قميص اللاعب مع آثار للدماء، وقد عاين طبيب الفريق اللاعب ليتبيّن إصابته برصاصة.

نقل اللاعب إلى مستشفى رفيق الحريري الحكومي، حيث تم تأكيد التشخيص ليعود وينقل إلى مستشفى الجامعة الأميركية لإجراء عملية له. هناك، بعد إجراء الفحوصات والتصوير، قرر الأطباء عدم إجراء عملية لإخراج الرصاصة التي استقرت في رئته، وبالتالي ستبقى هذه الرصاصة داخل جسم اللاعب كتذكير لحالة الفوضى التي يعيشها لبنان على صعيد إطلاق النار المتفلّت.

سعادة أشار إلى أن اللاعب أظهر شجاعة عالية ساعدته على تخطّي الإصابة، وقال «في المستشفى، حاولت رفع معنوياته بالقول له إنه سيعاود لعب كرة القدم سريعاً. فأجابني بأنه جاهز للعب الآن. أمس، تابع مباراة فريقنا المهمة ضمن بطولة فئة 2007 عبر الهاتف من سريره في مستشفى الجامعة، حيث يخضع للمراقبة لمدة يومين، وكان يتواصل معي عبر الرسائل مبدياً دعمه للفريق» يضيف سعادة لـ«الأخبار».

القوى الأمنية تواصلت مع أهل اللاعب من دون معرفة ما آلت إليه التحقيقات، لكن رئيس النادي أشار إلى كلام عن وجود تشييع في المنطقة قد يكون شهد إطلاقاً للرصاصة من دون أن يؤكد ما سمعه في الملعب.

وأبدى سعادة إعجابه بصلابة اللاعب وشجاعته، وختم كلامه «ڤيه لديه حلم برؤية كريستيانو رونالدو، وإن شاء الله سنحقق له حلمه».

الكرة الصفراء

المفاجآت مستمرة في بطولة أستراليا المفتوحة

أقصيت المصنفة أولى عالمياً البولندية إيغا شفيونتيك أمس الأحد من الدور ثمن النهائي لبطولة أستراليا المفتوحة على يد الكازاخستانية إيلينا ريباكينا بطلة ويمبلدون، فيما نجا اليوناني ستيفانوس تسيتسيباس، الرابع عالمياً، أمام الإيطالي يانيك سينر وفاز عليه بمباراة من خمس مجموعات ليعبر إلى ربع النهائي في يوم استمر فيه سقوط المصنفين.

وتفوقت ريباكينا، المصنفة 25 عالمياً، على بطلة رولان غاروس والولايات المتحدة المفتوحة العام الماضي 6-4، 4-6 حارمة البولندية من مسعاها للقب أول في ملبورن.

وتلتقي تالياً مع اللاتفية يلينا أوستابينكو، بطلة رولان غاروس 2017 التي حققت مفاجأة أخرى بإسقاطها الأميركية كوكو غوف السابعة عالمياً 7-5، 6-3.

ومع خروج شفيونتيك، وقبلها المصنفة ثانية التونسية أنس جابر، تبدو الأميركية جيسيكا بيغولا الثالثة عالمياً اللاعبة الأكثر تألقاً أخيراً وبلغت ربع النهائي بفوزها على التشيكية باربورا كرايتشيكوفا بطلة رولان غاروس 2021 بنتيجة 7-5، 6-2.

ونجح تسيتسيباس في بلوغ الدور ربع النهائي في ملبورن للعام الثالث توالياً بعد أن أحبط عودة ممكنة من سينر بفوزه على المصنف السادس عشر عالمياً 6-4، 4-6، 6-3، 4-6، 6-3.

حرمت ريباكينا البولندية شفيونتيك من مسعاها للقب أول في ملبورن (أ ف ب)

ولا يزال اليوناني يبحث عن لقب كبير أول بعد أن بلغ نهائي الـ«غراندسلام» مرة واحدة في رولان غاروس 2021 عندما أهدر تقدماً بمجموعتين أمام الصربي نوفاك ديوكوفيتش.

ويُعتبر تسيتسيباس أعلى مصنف لا يزال في المنافسة بغياب الإسباني الأول كارلوس ألكاراس وخروج كل من مواطن الأخير رافايل نادال الثاني والنروجي كاسبر رود الثالث.

يلتقي تسيتسيباس تالياً مع التشيكي بيري ليهيتشكا الذي أطاح الكندي فيليكس أوجيه-ألياسيم السابع عالمياً 4-6، 6-3، 7-6 (7-2)، 7-6 (7-3).

كما خرج البولندي هوبرت هوركاش (11 عالمياً)، لكن سقوطه لم يكن مفاجأة كبيرة ربما بعد أن حدث على يد الأميركي المتألق أخيراً سيباستيان كوردا في مباراة ماراثونية 6-3، 6-3، 2-6، 1-6، 7-6 (7-10) ليبلغ الدور ربع النهائي من بطولة كبرى للمرة الأولى في مسيرته.

وبلغ كوردا، المصنف 31 عالمياً، نهائي دورة أديلايد منذ أسبوعين وأتيحت له فرصة حسم اللقب أمام ديوكوفيتش قبل أن يعود الأخير ليخطف المباراة.

ويلعب الأميركي في ربع النهائي مع الروسي كارن خاتشانوف الذي فاز بـ14 شوطاً متتالياً في طريقه لإطاحة الياباني يوشيهيتو نيشيوكا 6-0، 6-0، 7-6 (7-4).

◄ مبوب ►

◄ للبيع ►

للبيع: 1- مكتبة ثمينة جداً ونادرة 10 آلاف مؤلف عربي وإنكليزي.
2- مستودع 600 متر – المطيلب، مقابل فهد سوبر ماركت.
للجادين: 03/161130– 04/930159

خليجي 25

الاتحاد العراقي لكرة القدم يعتذر من نظيره العُماني

قدّم الاتحاد العراقي لكرة القدم أمس الأحد اعتذاراً إلى نظيره العُماني لعدم تمكّن الجماهير المؤازرة لمنتخب عُمان من حضور المباراة النهائية لخليجي 25، بسبب الزحم الجماهيري الذي فاق التوقعات وأدى إلى تأخر دخولهم ملعب البصرة الدولي الخميس الماضي. وجاء في بيان للاتحاد العراقي: «يعرب الاتحاد العراقي لكرة القدم عن أسفه الشديد نتيجة الزحم الجماهيري الغفير في المباراة النهائية لبطولة خليجي 25 بين المنتخبين الشقيقين العراقي والعماني وأدى إلى تأخر دخول الجماهير العمانية إلى الملعب لمؤازرة المنتخب العماني».

وتُوج منتخب «أسود الرافدين» باللقب الرابع في تاريخه والأول منذ عام 1988 بعد فوزه المثير على نظيره العماني (3-2) في الوقت بدل الضائع من الشوط الإضافي الثاني، وسط حضور أكثر من 65 ألف مشجع عراقي في استاد البصرة الدولي.

وكان مقرراً أن يُخصص في أحد مدرجات الملعب خمسة آلاف مقعد للمشجعين العمانيين.

وأضاف البيان «بهذه المناسبة يتقدم رئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم عدنان درجال ونيابة عن اللجنة المنظّمة باعتذاره إلى الجماهير العمانية التي تأخرت في الدخول إلى الملعب والتي كانت عاملاً في إنجاح البطولة طيلة أيامها، كما يؤكد رئيس الاتحاد حرص العراق على تعزيز علاقاته التاريخية مع سلطنة عمان الشقيقة في جميع المجالات».

وكان الاتحاد العماني طالب الجماهير العمانية في بيان الخميس قبل المباراة بالعودة إلى العاصمة مسقط، حفاظاً على سلامتهم إثر الفوضى الكبيرة التي اجتاحت محيط ملعب البصرة والتدافع عند بواباته، ما أدى إلى وفاة شخص وجرح العشرات.

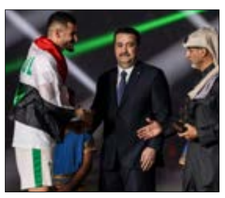

استراحة

كلمات متقاطعة 4226

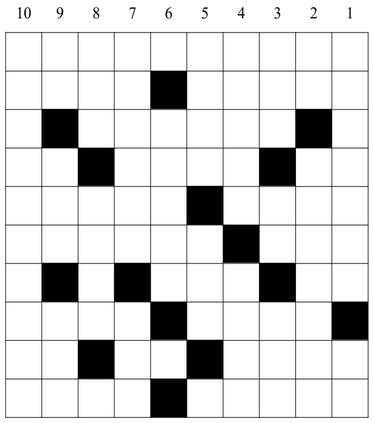

أفقيا

1- بحر فلسطيني – 2- نحّات فرنسي راحل – مخترع الحروف الناثئة لتعليم العميان – 3- مواطنة من بلد عربي – 4- ال التعريف بالإنكليزية – يعددّ محاسن الميت – حرف عطف – 5- من أسماء القمر – عائلة رسّام فرنسي راحل – 6- ضوء – عائلة سياسي زنجي راحل من أفريقيا الجنوبية نال جائزة نوبل – 7- أصل البناء – جمد السمن – 8- ضد نُفسد – ملك – 9- مجّدا الله – هرب – إله – 10- كتاب لجبران خليل جبران – مقاطعة في زائير هي كاتنغا سابقاً

عمودياً

1- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – خاصتها بالأجنبية – 2- للتمنّي – ربوة صخرية في مصر – 3- عقائد تُخالف الإيمان – للمساحة – قصعة – 4- بلدة لبنانية في قضاء بنت جبيل – من المشرويات – 5- صوت العود – أبصر بنظر خفيف – 6- بطل أسطوري فينيقي – 7- ذكيات – كرسي الملك – 8- ضد حلوة – من رسل المسيح – 9- للنداء – غزّال – فز – 10- عاصمة هوندوراس

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ساحة المدفع – 2- أنف – بودروم – 3- ند – إد – حيدر – 4- تساليا – 5- خد – الليل – 6- إفترق – محرّم – 7- غر – ورب – أكخ – 8- دب – لكم – 9- بر – قال – لا – 10- بطرس الأكبر

عمودياً

1- سانتياغو – 2- أندس – فر – بط – 3- حفّ – أخت – درر – 4- الدروب – 5- أبدي – قر – فا – 6- لو – 11- بلال – 7- مدح – لم – كلاً – 8- دريد لحام – 9- فود – يرك – لب – 10- عمر المختار

sudoku 4226

	4			2			9	
	7			5				
2		8		9	7		5	6
	9			1	4		3	5
	3		5	8	2		4	
3	8			7			6	4
5		4				1		9
7			9					8

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4225

5	3	8	6	9	4	7	1	2
7	6	4	2	3	1	9	5	8
1	9	2	8	7	5	3	6	4
4	8	7	1	6	9	2	3	5
6	5	9	3	8	2	4	7	1
3	2	1	4	5	7	8	9	6
9	1	3	5	2	8	6	4	7
8	4	6	7	1	3	5	2	9
2	7	5	9	4	6	1	8	3

مشاهير 4226

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعرة وكاتبة فلسطينية إحدى حفيدات الشيخ القائد ظاهر العمر الزيداني. من مؤلفاتها الشعرية «شهريار العصر»

■ 7+5+8+10+11 = منتصف النهار ■ 1+4+2+3 = مدلول الكلمة ■ 1+6+9 = أبو البشرية

حل الشبكة الماضية: الحالاتي لاما

إعداد نعوم مسعود

سينما

ملحمة جديدة عن هوليوود: هستيريا اسمـها «بابيلون»

تُظهر لنا الدقائق الأولى من «بابيلون» جموح هوليوود: نجوم ومخدرات، جنس وبول، كحول وفيل، جريمة قتل وقاصرة. نهايته، على العكس من ذلك، مقطع فيديو عاطفي يشبه تلك التي يتم عرضها عادةً خلال توزيع جوائز الأوسكار، لتذكّرنا بقوة السينما السحرية. خلال ذلك، يحاول المخرج داميان شازيل خلق الفوضى في سنوات الأفلام الصامتة ومقارنتها بالتحكم الذي أحدثه وصول الصوت والكلام. «بابيلون» يوجه انتباهه إلى السنوات الأولى لصناعة السينما، الانتقال من الصامت إلى الناطق

يراهن داميان شازيل على صورته البراقة التي لا تقاوم، لكنها غير متناسقة مع نصّه

والتداعيات التي ترتّبت عليها، ويحاول إخبار الكثير من المشكلات الاجتماعية في هوليوود مع العديد من الشخصيات. على الرغم من مدته الطويلة (3 ساعات)، لم يجد شازيل الوقت لها. كان وقت اللعب كافياً لتشريح مواضيع وأسئلة الفيلم، ولكن نظراً إلى التصميم الخارجي، علقت الشخصيات أيضاً في السطحية المتلألئة. «بابيلون» ملحمة جديدة عن هوليوود لكنّه منمق، مزعج، طنان، مع طاقة هوس يجعله عملياً لا يُطاق، مبتذل ومراهق يفعل أشياء كبيرة، بلا نشوة. يدمر كل شيء خلقه من خلال الاحتفال بنفسه في نهايته المروعة!

اقتحم داميان شازيل دائرة نخبة مخرجي هوليوود في فترة قصيرة من الزمن، وفي سن مبكرة. انطلاقته الناجحة مع «ويبلاش» (2014)، فتح أمامه أبواب هوليوود. بعدها بعامين، قدم «لا لاند» الذي منحه أوسكار أفضل مخرج، وجلس على عرش أصغر شخص يحصل على هذه الجائزة في عمر الـ32. لم يكن «الرجل الأول» (2018) قفزة إلى الأمام بالضرورة، لكن ثقته بنفسه على ما يبدو لم تتزعزع، وثقة شركات الإنتاج كذلك. كرس نفسه دائماً للقصص البسيطة المليئة بموسيقى الجاز والرقص، التي تعالج المشهد الفني وحلم الشهرة والوصول إلى النجوم. بصفته عاشقاً لتاريخ هوليوود، حاول شازيل الصعود أكثر إلى القمة بأحدث أفلامه من خلال العودة إلى فجرها، وقرر إظهار الظلام الذي خيّم على بدايات الصناعة، وهو بحسب قوله، لم نشاهده أبداً بهذه الطريقة. حصل على الاستقلال الإبداعي الكامل، وميزانية كبيرة وفريق نجوم من الصف الأول. حاول من خلال ذلك العبث بالشجرة التاريخية المهيبة لهوليوود، ولكنه لم يستطع السيطرة عليها، فوقعت عليه. أراد إخبار الكثير في وقت واحد، ودق مسماراً في نعش هوليوود الصامتة، لكن لم يخطر في باله أنّ هذه الأخيرة لم ولن تقبل أن تُدفن بعد.

يبدأ الفيلم في بيل إير في لوس أنجليس عام 1926، عام وفاة رودولف فالنتينو. وبعده بسنة، سيأتي الفيلم الناطق الأول «مغني الجاز». إنه العصر الذهبي لهوليوود والنجوم مثل الآلهة. بينما عالم السينما يمرّ بلحظة حاسمة من الانتقال من الصمت إلى النطق، يسهب «بابيلون» في مصير ثماني شخصيات: جاك كونراد (براد بيت)، نجم سينمائي ذو حياة جامحة وواحد من الممثلين الأعلى أجراً. نيللي لاروي (مارغوت روبي) نجمة طموحة وصلت إلى القمة بسرعة. ماني توريس (دييغو كالفا) شاب مكسيكي يحلم بأن يكون جزءاً من السينما، وليس راضياً عن أن يكون مجرد مساعد. سيدني بالمر (غوفان أديبو)، عازف جاز على وشك أن يبدأ مسيرته السينمائية. إلينور سانت جون (جان سمارت) ناقدة سينمائية يمكنها تغيير مصير النجوم. جيمس مكاي (توبي ماغواير) رجل عصابات مدمن على المخدرات ولديه قصص مجنونة يرغب في تحويلها إلى أفلام. فاي تشو (لين جون لي) مغنية في حفلات هوليوود وكاتبة (intertiles/ الترجمة السمعبصرية). إيرفينغ ثالبيرغ (ماكس مينغيلا)، أحد المنتجين الأميركيين الذي ماتوا في سن مبكرة عن عمر ناهز 37 عاماً في عام 1936. يمرّ «بابيلون» عبر 26 عاماً من تاريخ السينما، يركز بشكل خاص على أعوام 1927، 1930 وأخيراً 1952. باستثناء ثالبيرغ، فإن جميع الشخصيات الأخرى هي من خيال شازيل، ولكن خلف شخصية نيللي شبح الممثلة كلارا باو، بينما شخصية كونراد تناسب العديد من النجوم الصامتين الذين دمّرتهم السينما الناطقة، وربما يكون العظيم جون غيلبرت.

يراهن شازيل على صورته البراقة التي لا تقاوم، لكنها غير متناسقة مع نصّه. بالنسبة إلى أولئك الذين يحبون الأفلام ويعرفون تاريخ هوليوود، يحتوي الفيلم على مئات التفاصيل والاقتباسات من أفلام محددة وأسماء حقيقية، إلى تفاصيل تاريخية ومراجع أكثر دقة. المتعة الوحيدة التي يقدمها «بابيلون» هي طريقة تعامله المجنونة والمتناقضة مع تلك السنوات المجنونة في العشرينيات، ومشاهد طريقة تصوير الأفلام الصامتة، فترة وصلت فيها هوليوود غير المنضبطة إلى أعلى مستوياتها، وجرّئية دخول الصوت والكلام إلى الأفلام لتفسح المجال للتطور وتتحول إلى ولادة حديثة وظهور الرقابة، وما تخلّلها من تدمير نجوم الأفلام الصامتة ومنهم شخصية براد بيت، الذي لم يتحمّل هبوط نجوميّته وغرق في الكآبة. شازيل مخرج لديه الكثير من الطموح وهذا واضح، لديه أيضاً مميزات بصرية خاصة به، تنتج مشاهد بحركة كاميرا سريعة رأيناها سابقاً في أفلامه. المونتاج دائماً يعزف على إيقاع الموسيقى، حتى الشخصيات تبدو كأنها تنتظر الموسيقى لتبدأ الحركة، ما ينتج الكثير من المشاهد الجيدة وإن كانت بلا جدوى إلى حد كبير. لا يبدو أنّ شازيل يفهم كثيراً ما يحبه في الأفلام والسينما بشكل عام، لأن فيلمه ليس تكريماً للسينما أو رسالة حب لها كما يُزعم، بل هو صورة لجنون مجموعة من الناس كانوا جزءاً منها. «بابيلون» يصدر الكثير من الضوضاء، مع الموسيقى التصويرية لجويتسن هورويتز الذي يبدو أنه يقتبس ويعيد نفسه من بعد فيلم «لا لاند».

ينقسم الفيلم إلى فصول بحسب السنوات تعمل على إيقاع الفيلم وروح الدعاية. لكن بعد وقت ليس بطويل، يصبح الفيلم مرهقاً. على الرغم من أن وتيرته سريعة، إلا أنها في معظم الأحيان ليست مثيرة، لا توجد علاقة قوية بين الشخصيات باستثناء نيلي وأداء مارغوت الممتاز. يرمي المخرج بنا وسط حفلات كبيرة وجلسات تصوير مجنونة، يتم تقديمها بمشاهد طويلة مبهرة ومتفاخرة، بتدفق كبير وبدقة أقل. ثلاث ساعات من الهيجان يتبعه ركود ثم هيجان ولا شيء بينهما. لا أحرف معقّدة ولا حوارات مثيرة للاهتمام (باستثناء واحدة، بين كونراد والناقدة السينمائية)، ولا سياق يتجاوز الحدث المحدد الذي يتم سرده. هناك إيماءات كثيرة، لكن لا محاولة للخوض في أي شيء. «بابيلون» مخمور بسبب طموحه، وخياله الأسلوبي، ويقضي ساعاته في إعادة تدوير الأفكار والشخصيات التي تجسد كيف يمكن أن تكون النجومية عابرة ومهينة. «بابيلون» حدث مهم في فيلم متلخبط. بين عدم الرغبة في تعميق الأحداث ووضع نوع من التسلسل الزمني الوصفي للعقود الأولى من الحياة في هوليوود، وجد المخرج نفسه مع تراكم بيانات ومراجع وشخصيات أفلتت من سيطرته للحظات طويلة. الطريقة التي تعامل بها شازيل مع الفيلم يعطي انطباعاً بأنه فيلمه هو هجاء منمّق عن شخصياته السخيفة في أعظم هيجانها. لذلك ربما، في أعماق نفسه، فشازيل هو مثل شخصياته يتساءل طوال الوقت عما يفعله هنا.

كتب المخرج كينيث أنغر (1927) في بداية كتابة «هوليوود بابيلون» (1959): «أراد إله هوليوود الأفيال البيضاء، وحصل عليها». والفيلم الأكثر طموحاً وإفراطاً لشازيل يحتوي على واحدة من كلمتين من عنوان كتاب أنغر الحاد. من الواضح، أن فيلم شازيل مستوحى من كتاب أنغر، وإن بشكل غير مباشر. لهذا، فإن أول ما نراه في الفيلم هو فيل يتم نقله بسيارة إلى بيل إير، إلى القصر الوحيد المرئي وسط لوس أنجليس المهجورة والمغبرة. «الغناء تحت المطر» (1952) هو فيلم موسيقى من إنتاج آرثر فريد لصالح شركة «مترو غولدوين ماير» ومن إخراج ستانلي دونين وجين كيلي. هو إحدى التحف السينمائية الخالدة، شهرته مستحقة والعديد من أغانيه وعناوينه استُخدمت في أفلام كثيرة. يمكن القول إن «الغناء تحت المطر» هو خلاصة لتاريخ الموسيقى حتى ذلك الوقت، كما يلقي نظرة على السينما مع الأخذ في الاعتبار الفترة المحورية التي انتهت فيها السينما الصامتة لتولد الصوت. «بابيلون» يعيد إنشاء الفترة التاريخية نفسها، يكرّم ويناقش ويذكر كثيراً «الغناء تحت المطر» وهو رهان قوي، لأنه يذكرنا دائماً بالفرق بين التحف الخالدة والفيلم المدعي. في «غناء تحت المطر» حبّ حقيقي للسينما وعالمها. في «بابيلون» ضوضاء وغضب وثلاث ساعات لا تعني شيئاً. ويختمها بأن السينما خالدة، تشكلنا وتأخذنا إلى عوالم، مشبعة بالجمال ووجهات النظر والصور من تلك الرومانسية بالأبيض والأسود إلى السينما الصامتة، إلى شخصيات جيمس كاميرون الزرقاء في باندورا. يقول إنّ السينما ستبقى مع كل من يصنعها ويحبها ويشاهدها ومع من يحلم بها ومن يكسب المال منها ومن يتوق إليها. في «بابيلون»، يتنبأ داميان شازيل بالسحر الأبدي للفن السابع... يا للهول!

Babylon على نتفليكس

يكتبها **شفيق طبارة**

Aftersun: رقصة بطيئة عن الحياة والذكريات

يمشي Aftersun (2022) على رؤوس أصابعه، بحركات ورقصات رشيقة بين الذكريات والميلانكوليا والأحاسيس اللحظية لكل من كولوم (بول ماسكال) وصوفي (فرانكي كوريو) ونحن. قصة واقعية لدرجة أنها تبدو كأنها حلم في أكثر لحظاتها حميمية. ويبدو أن تركيا، منطقة العطلة لكل من كولوم وصوفي، هي حالة ذهنية لا منطقة جغرافية، حلم يقظة يعيشه الاثنان وربما لن يتكرر. وينطبق ذلك على علاقتهما التي تصل خلال تلك الرحلة إلى ذروتها. علاقة ربما لم توجد، وربما تكون موقّتة فقط، أو على العكس، ستبقى مشبعة إلى الأبد. يتقاوض الوقت مع الصور لاستحضار روح، روح الأب الشاب، الذي يحب التدخين على الشرفة والرقص، ويغمض عينيه قليلاً، في إجازة مع ابنته، يبدو أنها تدوم أبداً أو يوماً. «بعد الشمس» فيلم حزين عميق، يعيد النظر في لحظة سعيدة، لكنها تركت جروحاً وصدمات نفسية وحسابات معلقة يمكن مع مرور السنوات قياس تفاصيلها ومعالجتها، وبطريقة ما تلتئم وتستقر. شيء مشابه للمصالحة بعد الإحباطات الحتمية في الحياة وخيبات الأمل مع الوالدين. هناك تفاصيل مخصّصة لذلك الرابط الذي يوحّد علاقة صوفي مع والدها، ووزن جسدها الجريح وابتسامتها المتقطّعة. يكمن سحر الفيلم في بساطة التزامه تلك اللعبة بين ما هو حقيقي وما يتم استحضاره، نسيج الذكريات التي لا تختفي أبداً.

«ماذا كنت تتخيل أنك ستفعل الآن عندما كان عمرك 11 عاماً؟» تسأل صوفي والدها وهي تصوّره بمجرد وصولهما إلى الفندق المتواضع على الشاطئ. بلغت صوفي للتوّ الحادية عشرة من عمرها، وهذه الرحلة مع والدها هي مقدمة لعودتها إلى المدرسة والروتين، وآخر لحظات الصيف والرقص والكاريوكي والغوص التي تشاركها مع والدها الذي لا تراه كثيراً. تتناوب المحادثات بينهما في المسبح مع مراسيم مرهم الوقاية من الشمس، وذكريات بعيدة عن الطفولة في إدنبره والأسئلة الإلزامية حول العمل المدرسي وإلى حد ما حول الحياة مع إيماءات الثقة والحماية بينهما. لكن بين الضحك والتواطؤ، تحيط بكولوم هالة بعيدة المنال عن صوفي، تحاول ولوجها عبر نظراته وصمتها، وتطفو في المكان كأنها حقيقة لا يمكن وصفها أو شرحها. تحتفظ كاميرا صوفي ببعض اللحظات المشتركة بينهما، صورها متّسخة ونابضة بالحياة، تظهر بريقها على التلفزيون الأنبوبي الصغير في الغرفة وشظايا كولوم في انعكاسه في المرآة. الغموض الذي يحيط بهذا الأب الودود، الحزين بعض الشيء، يشحن علاقتهما وعطلتهما، واستجوابها الدائم له هو كقطرة دم متخثّر في صورة، تغرق بها اليوم في غرفة معيشتها في الليل عندما كبرت، في جلسة استحضار ماض ربما يكون هدية حب، كما تقول كلمات ديفيد بووي: «يطلب منك الحب أن تعتني بالناس على حافة الليل».

الرقة التي تكمن في «بعد الشمس» من وصف لحظات هشاشة كولوم والمراهقة المبكرة لصوفي خارجة عن المألوف. الحقيقة المتطرفة التي تغزو القصة من التسلسل الأول إلى الأخير، هي تشابك الذكريات والذاكرة التي يصعب تمييز حدودها. تشبه ذاكرة صوفي ومعها ذاكرة المخرجة تشارلوت ويلز، تلك الصور إلى حالة يرثى لها من الكآبة. اللحظات التي تقضيها صوفي بمفردها، تتحدث بقوة عن النضج، ويصبح الفيلم نوعاً من أفلام البلوغ حيث تلتقي بالمراهقة التي تسلم نفسها لقبلتها الأولى وتقترب من الكحول وتترك الطفولة وراءها. تعبّر لحظات كولوم الفردية عن اكتئاب عميق عن الذاكرة، وعبور الذكريات ومحاولة تهدئة الألم الناتج من الغياب. كما أنه مقدار الحقيقة المحاطة بالصور الصامتة وكل ما يبقى هو ذاكرة محكوم عليها بالتلاشي. «بعد الشمس» ثمين مخصّص لكل أولئك الذين يستحمون في الليل، ويرقصون حتى الفجر ويسألون أولادهم المغفرة ويخفون دموعهم. يتوافق الفيديو المصوّر الذي يتداعى مع صورة الفيلم المكسورة واللاهثة لعناق ينبض مع أرواح مفقودة.

الجزء الأكبر من الفيلم سلسلة من المشاهد من تلك الإجازة، لم يتم تنظيمها كسرد واضح، لكن كأجزاء من الذاكرة، تفصلها تفاصيل ولحظات حسية بسيطة أو ذكريات ظلّت لسبب ما مميزة للفتاة. الأسلوب نفسه، لافت للغاية، يبدو متقلباً، في بعض الأحيان لا يكون الموضوع الرئيسي ما في الإطار نفسه، بل ما هو خارجه. يبدو كأن بعض المشاهد تلمح إلى أن شيئاً ما سيحدث، لكن لا شيء يحدث، وتتوقف اللحظة وتترك عواقب كبيرة. تم إنشاء الفيلم على أنه ذاكرة شخصية، تتم تصفيتها من خلال الذاكرة والخيال وحالة التوتر بينهما.

ينتمي الفيلم إلى فئة المعجزات الصغيرة

بين الأحداث المسجلة والمتذكرة، تجذبنا ويلز بعمق إلى قصتها، ما يجعلنا نتفحص كل إطار كما لو أننا نبحث عن أدلة لحقيقة خفية لا تزال بعيدة المنال. يحتوي الفيلم على شرح مفصل للعلاقة بين الحقيقة والصورة، فقط ما يمكن رؤيته بالعين هو حقيقي. الإطار والسرد يطمسان الحدود بين التوثيق والسرد، تماماً مثل قطعة موسيقية لا نزال نسمع ترددداتها، ومثل الكتابة غير المقروءة التي لا تزال تترك حبراً على الورق. لا يوجد أكثر تعقيداً وأكثر استقراراً من علاقة الأب والابنة. علاقة تنبض بالحياة تدريجياً في الفيلم من دون فرض السرعة والسماح لها أن تأخذنا في متاهة الفيلم المذهلة. تملأ ذكريات صوفي الحقيقة والمتخيّلة الفراغات، وهي تحاول التوفيق بين الأب الذي تعرفه والرجل الذي لم تعرفه أبداً. تحاول أن تفهم معنى انفصال والديها والسلوك غير المنتظم لوالدها القادر على الانتقال في وقت قصير من نشوة الشباب إلى حالة يرثى لها من الكآبة. اللحظات التي تقضيها صوفي بمفردها، تتحدث بقوة عن النضج، ويصبح الفيلم نوعاً من أفلام البلوغ حيث تلتقي بالمراهقة التي تسلم نفسها لقبلتها الأولى وتقترب من الكحول وتترك الطفولة وراءها. تعبّر لحظات كولوم الفردية عن اكتئاب عميق وهو في أوائل ثلاثينياته. معاناة تظل مكبوتة وتختفي لا إرادياً في حضور صوفي. لا يشرح الفيلم أصل الحزن، ولا يحتاج إلى ذلك، لأن وظيفته فقط إظهار الديناميكية بين الأب الذي يعاني بصمت والطفلة التي لا تفهمها. هناك شيء آخر يختبئ خلف ابتسامة كولوم، فهو ليس حاضراً في الروح. إنه يتجول، نشعر بالكرب في روح الرجل على الرغم من أننا لا نعرف أسبابه، لأنّ حقيقة «بعد الشمس» هو أنه ليس فيلماً عن كولوم، ولكن عن صوفي التي لا تستطيع إلى أن تحب والدها وتنظر إليه كأنه إله إغريقي، وأن ما حدث له لا يبدو منطقياً إلا عند رجوعها عندما كبرت إلى الماضي بالنظر مرة أخرى إلى تلك اللحظات التي صوّرتها. غالباً ما يكون هناك رابط قوي بين الآباء والبنات، لكنّ هناك أيضاً إحراجاً يجعل من المستحيل التحدث عن المشاعر. مع ذلك، فإن ذكريات صوفي مليئة بالشوق لعناق والدها.

يبني «بعد الشمس» حبكته من ذكريات المخرجة نفسها. في نفس عمر بطلتها، قامت أيضاً برحلة إلى تركيا مع والدها. ليس الفيلم سرداً للسيرة الذاتية، على الأقل ليس بالمعنى التقليدي، لكنه تأمّل عاطفي يستخدم تذكر تجارب الطفولة القوية لمنحها تفسيراً أعمق وأكثر وضوحاً في مرحلة البلوغ. تتجنب ويلز المألوف والرضا عن النفس والديماغوجية لتحقيق شيء خاص حقاً، مع درجة من الحميمية والحنان والبراعة التي تجعل فيلمها الروائي الأول إحدى المفاجآت والاكتشافات لعام 2022. ذلك الجو الغامض من الاستمتاع والحزن الذي تلتقطه ويلز في صورة دقيقة ومؤلمة وآمنة ومراوغة، يضعها بحق بين أكثر المؤلفين إثارة للاهتمام بالسينما المعاصرة.

«بعد الشمس» عودة إلى الماضي مصمّم بعناية فائقة. إذا كان الفيلم سعيداً أو عاطفياً أو حزيناً أو كئيباً للغاية، فذلك لأنه يتحدث بصدق عن كل ما يقوله. يتسلل إلينا بوقار وببطء وبدون أي تمهيد يستقر داخلنا. يذرف دموعنا التي لا يطلبها، بإجلال وبدون زخرفة. إنه لأمر مدهش مدى قوة هذه الدراما، وقوة المخرجة والممثلين الذين أوضحوا أن الذاكرة هي مساحة يجب العمل عليها باستمرار والعبث بها من أجل الحفاظ عليها. «بعد الشمس» وليمة للعيون، يغلّفه حب غير مشروط، بين أب وابنته لا يريدان الحد من عواطفهما، حتى عندما يكونان على منحدر خطير. ينتمي الفيلم إلى فئة المعجزات الصغيرة، والظهور الأول لتشارلوت ويلز هو جوهرة الاهتمام بالتفاصيل، صدمتنا ويلز ببراعة عملها الدقيق، برقصتها البطيئة عن الحياة وخاتمة مفجعة على أنغام فريدي ميركوري وديفيد بوي وأجساد أبطالها تترنح في وئام مليء بالحميمية، وحنين أب إلى الماضي وتعلق ابنة بحاضر أشرطتها المصورة. هكذا، تحت السطح المضيء لفيلم صيفي خفيف، يظهر أحد أكثر أفلام الموسم تدميراً.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 23 كانون الثاني 2023 العدد 4831

صورة وخبر

افتُتح فيلم The Pod Generation (إخراج صوفي بارت) الذي تجسّد بطولته البريطانية إميليا كلارك «مهرجان صندانس السينمائي». تستمرّ الدورة الحالية من الحدث الأميركي حتى 29 كانون الثاني (يناير) الحالي، في صيغة حضورية للمرّة الأولى منذ بدء جائحة كورونا قبل ثلاث سنوات، وتجمّع عدداً من مخرجي الأفلام المستقلة والنجوم الهوليووديين في جبال يوتا الأميركية. وقالت نجمة «صراع العروش» لوكالة «فرانس برس»: «هذه أوّل مشاركة لي في صندانس، وأنا سعيدة لأنّ الجميع متحمّسون مثلي... إنّه حدث مهم جدّاً للأعمال السينمائية المستقلّة التي علينا أن نُبقيها حيّة». يسلّط الشريط الضوء على رحلة ثنائي نيويوركي نحو الأبوّة باستخدام أداة جديدة طوّرها عملاق التكنولوجيا «بيغازوس».

(أ ف ب)

على بالي

أسعد أبو خليل

مرّت في الحياة السياسيّة العربيّة استقالات وبيانات هزّت النفوس والضمائر وأثارت حميّة الجماهير العربيّة. لا شكّ أنّ استقالة جمال عبد الناصر في عام 1967 لا تزال واحداً من أهم نصوص الأدب السياسي التي حرّكت ما يسمّيه إعلام الاستشراق الغربي بـ«الشارع العربي» (كأنّ الناس في الغرب لا يتظاهرون في الشوارع). الحدث الجديد الذي يمكّن وضعه في خانة استقالة عبد الناصر وبيان تأسيس الجمهوريّة العربيّة المتحدة هو بيان إعلان قرار النوم في المجلس من قبل النائب ملحم خلف. دبّج خلف بياناً يستحّق التأمل في نيّته النوم لتسريع عمليّة انتخاب رئيس. والطريف في حركات التغييريّين أنّكَ تكون متيقّناً أنّ استعراضاتهم ستُقابل بالسخرية والتقريع، لكنّ إعلام التمويل الخليجي والغربي يصرّ على رفع شأن نوّاب فازوا بعدد أصوات يماثل ما ناله محمد رعد في حارة من حارات النبطيّة أو في مبنى فيها. (والإصرار غير الديمقراطي على المساواة في عدد المسلمين والمسيحيّين في المجلس يسمح في بعض الدوائر بانتخاب نائب بمئات من الأصوات فقط). وخلف وجّه خطابه في الرسالة التاريخية إلى الشعب اللبناني و«الأمة جمعاء». وفذلكَ خلف نصّ بيانه بتعليلات على طريقة الصياغة القانونيّة. وفسّر خلف الدستور بطريقة تجعل من إمكانية الخلود إلى النوم خارج المجلس مستحيلة. وتوافد التغييريّون، بمن فيهم قائد التنظيم الساداتي الشعبي في صيدا، أسامة سعد، مع الكتائبيّين لمساندة حفلة النوم تلك. وكانت بولا يعقوبيان توافينا عبر محطات التمويل الخليجي والأميركي بتقارير حيّة أوردت فيها أنّ النواب - يا للهول - ينامون في الظلام، مع أنّ الناس لا ينامون إلا في النور. حفلات الاستعراض من التغييريّين ستستمرّ لأنّ ليس بحوزتهم إلا حركات من هذا النوع للفت الأنظار وجلب انتباه الكاميرات، الخليجية والغربيّة بصورة أساسيّة. وذروة الديماغوجيّة تجلّت في حمل النائب فراس حمدان صور ضحايا المرفأ. ألا يكفي أنّ وسائل الإعلام المموَّلة من حكومات الغرب والخليج حوّلت «ضحايا المرفأ» (كلّهم من دون استثناء) إلى حزب سياسي له مواقف لا يجوز الاختلاف معها؟ وعندما اختلف أحدهم معهم خوّنوه لأنّه خرج عن إجماع سوروس.

المفكرة

ورد وياسمين

■ بدءاً من 4 شباط (فبراير) المقبل، تنطلق على «مسرح مونو» (الأشرفية) مسرحية «ورد وياسمين» للمخرج هاكوب درغوكاسيان. تتقاسم يارا زخّور وسلمى شلبي بطولة العمل المقتبس عن مسرحيّة «روزماري وجينجر» لإدوارد آلان بيكر (ترجمة وإعداد: يارا زخّور). يتمحور النص الأصلي حول شقيقتين، إحداهما مدمنة على الكحول وعلى وشك أن تفقد حضانة أطفالها، ما يدفعها إلى مزيد من الشرب والتسامح مع علاقة عاطفية مسيئة. أما الثانية، فتجد نفسها في زواج بلا حب، لكنّ الأهم أنّها تحتاج إلى أن تشرح لأختها سبب إفصاحها عن إدمانها لزوجها السابق، وبالتالي خلق معركة حضانة. تتشاجر الأختان وتتبادلان الاتهمات، قبل أن تكتشفا أنّه من دون إحداهما، ليس لديهما شيء. وفي النهاية، يظهر بعض الأمل عندما تعيدان اكتشاف الروابط المشتركة بينهما.

مسرحية «ورد وياسمين»: بدءاً من السبت 4 شباط 2023 . الساعة السابعة والنصف مساءً . «مسرح مونو» (الأشرفية . بيروت). للحجز: جميع فروع «مكتبة أنطوان» أو عبر «واتساب»: 81/218174

كتابة ورسم

■ بالتوازي مع المعرض الحالي «مجرى دائم التحوّل» (بالتعاون مع «فَمْ» - مجلة بيروت الأدبية والفنية) للورا جوهانا برافرمان، يحتضن «مركز مينا للصورة» عدداً

من الأنشطة، من بينها ورشتا عمل، واحدة للكبار وأخرى للأولاد (بين 9 و13 عاماً)، في 28 كانون الثاني (يناير) الحالي و4 شباط (فبراير) المقبل على التوالي. وفيهما، تنظر لورا برافرمان في التفاعل بين التعبير اللفظي والمرئي. يتشكّل هذا الاستكشاف من أجزاء شعرية وألوان مائية حرة الشكل، سواء أكانت تجريدية أم تصويرية. المهلة النهائية للتسجيل هي 26 كانون الثاني 2023، علماً أنّ الخبرة السابقة في الكتابة والرسم ليست ضرورية.

ورشتا عمل: السبت 28 كانون الثاني و4 شباط 2023 . بدءاً من الساعة الثالثة بعد الظهر . «مركز مينا للصورة» (بناية ستون غاردنز . شارع درويش حداد . منطقة المرفأ/ بيروت). المشاركة مجانية. للاستعلام: 71/184378

أحمد حويلي: تراتيل عاشق

■ يطلّ المنشد الصوفيّ أحمد حويلي (الصورة)، في 3 شباط (فبراير) المقبل، على محبّيه بشكل خاصّ ومحبّي الموسيقى الصوفية بشكل عامّ، في أمسية «تراتيل عاشق» على خشبة مسرح «دوّار الشمس» في منطقة الطيونة البيروتية. يأتي هذا الموعد بعدما كان حويلي قد ألغى أمسية في تمّوز (يوليو) الماضي كان من المفترض أنّها الوداعية قبل اعتزاله بسبب المرض الذي ألمّ به واستدعى رحلة علاجية شاقة، لكنّه عاد وفاجأ جمهوره في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي بحفلة على الخشبة نفسها. هكذا، سيكون عشّاق الإنشاد الصوفيّ أمام فرصة جديدة لسماع صوت «الشيخ» يؤدي قصائد لأشهر شعراء المتصوّفة، أمثال: ابن عربي والحلاج وحافظ الشيرازي وغيرهم.

أمسية «تراتيل عاشق»: الجمعة 3 شباط 2023 . الساعة الثامنة مساءً . مسرح «دوّار الشمس» (الطيونة . بيروت). للاستعلام: 03/718924

الحازمية على موعد مع البلوز

■ مساء اليوم الإثنين وكلّ إثنين، يطلّ موسيقي البلوز اللبناني كمال بدارو إلى جانب الموسيقية اللبنانية - الأوكرانية آنا كودينوفا مطر في «كوادرانغل» (الحازمية)، لتقديم أروع كلاسيكيات موسيقى البلوز. يتولّى بدارو الغناء والعزف على الغيتار الإلكتروني (electric guitar) والبيانو، فيما تسانده كودينوفا غناءً وعلى البيانو أيضاً، وقد يعزف كلّ منهما على آلتَين في الأغنية نفسها. بالإضافة إلى ثنائي بدارو وكودينوفا (الصورة)، ينضمّ طوني رزق الله على الباص غيتار فيما يتولّى رولان غبريل الدرامز. ويشمل الريبرتوار أعمالاً للكبار من أمثال بي بي كينغ، إريك كلابتون، كارلوس سانتانا، جو كوكر وغيرهم.

حفلة The Quad House Band: **اليوم الإثنين . الساعة العاشرة مساءً .** Quadrangle **(الحازمية . قضاء بعبدا). للاستعلام:** 81/811353

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت - فردان - شارع دونان - سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
03 / 828381 - 01 /666314-15
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الأخبار
الإثنين 23 كانون الثاني 2023 العدد 224
Lundi 23 Janvier 2023 no224

رأس المال

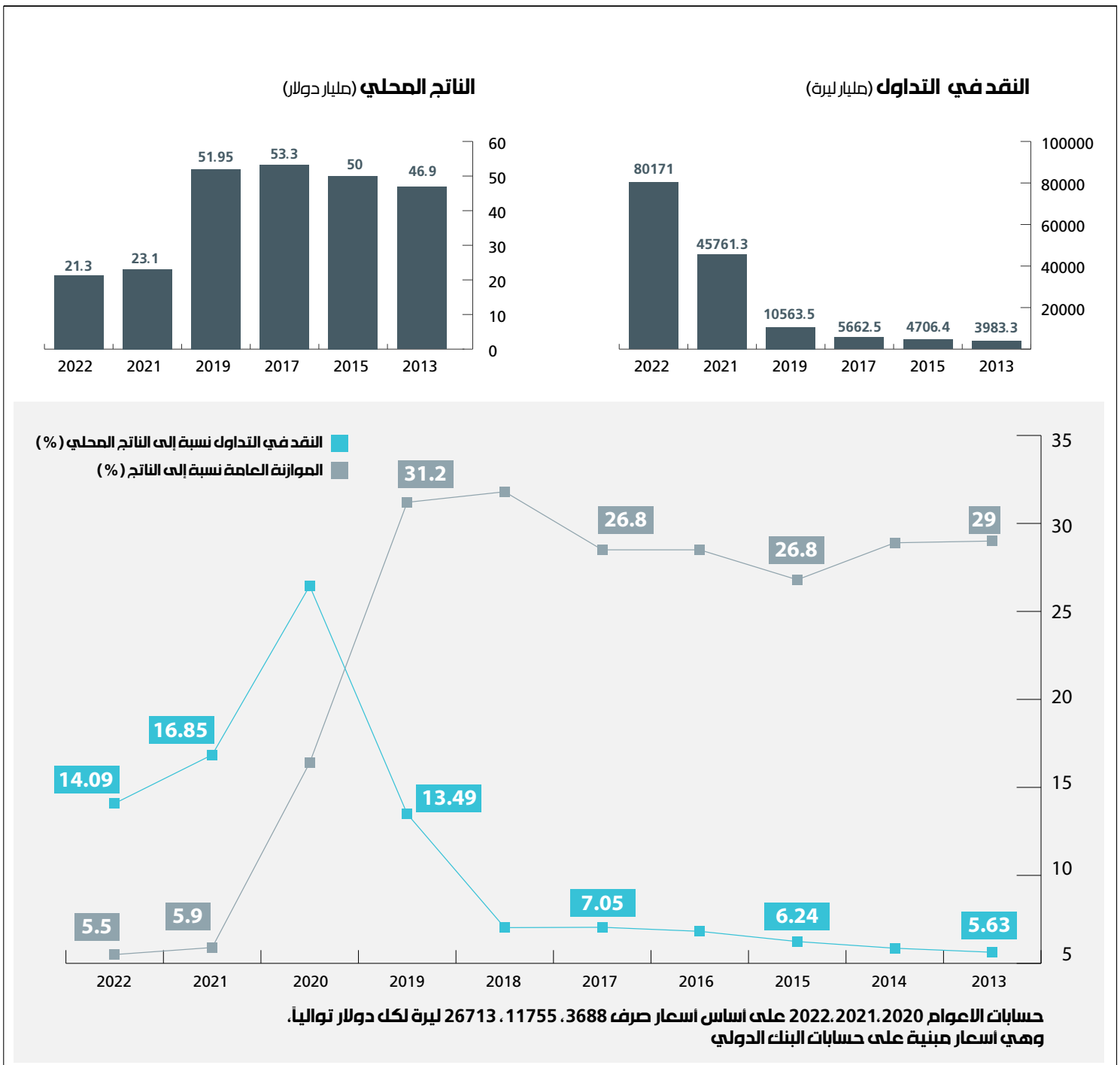

المصدر: مصرف لبنان، البنك الدولي

في العدد

03-02
برابات باتنايك
الاقتصاد الرأسمالي يكبح الأجور ويتعمّد الركود

04
ماهر سلامة
من أجل بقاء المصارف

05
علي الزين
منهجية العمل قبل الباصات

06
علي عواد
نقل التصنيع إلى الأفراد

08
ليون وانسليبن
تحطيم سردية «المصارف المركزية»

«المركزي» مع الليرة وضدّها

الليرة هي الخلاص الوحيد لمصرف لبنان. لكن خلاصاً كهذا، لا يقوم إلا بالمضاربة على الليرة وإضعافها. فكلما كان مصرف لبنان قادراً على استعمال الليرة لضخها في السوق، كلما تحكم أكثر بسعر الصرف. لكن لهذه المعادلة نتيجة فعلية تكمن في المزيد من انهيار سعر الصرف!

على هذا التناقض يتغذى مصرف لبنان منذ اليوم الأول للأزمة، أي حين باشر بضخّ المزيد من السيولة بالليرة اللبنانية. كان مدركاً أنه سيضخّ الليرات في شرايين الاقتصاد عاجلاً أم آجلاً، لكنه اختار أن يبدأ بذلك اعتباراً من منتصف حزيران 2019. ففي الفترة الممتدة بين عامَي 2013 و2018 تضاعفت الكتلة النقدية 1,5 مرّة مقارنة مع تضاعفها بمعدل 13,6 مرة بين عامَي 2019 و2022. في الفترة الأولى كان يدير توازنات في الكتل النقدية لإخفاء مضمونها الفعلي، أي الخسائر التي طمرها في ميزانياته، ولم تنكشف إلا حين سُرّبت إحدى النسخ الأولية لتقرير التقييم المالي الذي أجراه صندوق النقد الدولي عام 2017، وفيها أن الوضعية الصافية لمصرف لبنان بالعملة الأجنبية سلبية. مصرف لبنان كان معتاداً على إخفاء الحقائق، وخصوصاً تلك التي تتعلق بكلفة سياساته النقدية. فهو كان ينقل الخسائر من الموازنة العامة إلى ميزانيته، حتى يتمكن من الحفاظ على مستوى مرتفع من «الثقة» في القطاع المصرفي. خلق هذه الثقة تطلّب أيضاً «أرباحاً» تدعمها، والمصرف المركزي أمّن للمصارف أرباحاً طائلة تخلق ثقة عالية. في المقابل، كانت المصارف تمنحه الودائع التي تستقطبها من الزبائن.

في ذلك الوقت، كانت لدى مصرف لبنان كامل القدرة على التحكم (طالما يواظب على طمر الخسائر). فالمصارف كانت فاعلة، ولم يكن تثبيت سعر الصرف يمثل مشكلة طالما أن خسائر التثبيت مطمورة إلى جانب عمليات السطو والسرقة والهدر والفساد، في ميزانيات محاطة بسرية في تفاصيلها، لغاية اليوم. لذا، كان ضخّ السيولة مشكلة بالنسبة إليه، لأنه سيدفعه نحو المزيد من عمليات الطمر. وبالتالي، فإن زيادة الأجور ورفع مستوياتها في القطاعين العام والخاص كان أمراً لا يسهل تجاوزه. بالعكس، كان مصرف لبنان يرى أن من واجبه كبح أي نموّ في الأجور ومنع الارتقاء الاجتماعي من فئات المداخيل الأدنى نحو الأعلى.

الموازنة العامة كانت أساسية في هذا المجال. ففيها أجور القطاع العام، وفيها أيضاً الأكلاف التشغيلية للدولة اللبنانية بكاملها، والاستثمارات التي يفترض أن تضخها الحكومة، وفيها أيضاً كلفة الديون بالليرة وبالدولار. الموازنة كانت أداة فاعلة في هذا المجال. كانت حصتها من الناتج المحلي الإجمالي تصل إلى الثلث، من 29% في نهاية عام 2013 إلى 31,2% في نهاية عام 2019. بالنسبة إلى مصرف لبنان، كانت الموازنة العامة عبارة عن آلية مزعجة لآليات السياسة النقدية، وقد استعمل تأثيره على القوى السياسية، وبوصفه مستشاراً اقتصادياً للحكومة، وفق ما ينصّ عليه دوره المرسوم في قانون النقد والتسليف، من أجل منع زيادة الأجور أو زيادة الإنفاق في الموازنة. كانت الحجج مختلفة وبذرائع متصلة بالعجز المالي وانعكاسه السلبي على الدين، إنما كانت هذه الذرائع واهية لتبرير سعيه في الإبقاء على السياسة النقدية مهيمنة على النشاط الاقتصادي.

اليوم، أصبحت المسألة مختلفة. فالموازنة تحوّلت إلى أداة تحفظ دوره الوحيد. فبسقوط المصارف وانهيار سعر الصرف، بات على مصرف لبنان أن يبرهن أن لديه أدوات فاعلة وقنوات عاملة تبرّر وجود هذه المؤسسة المنوط بها تنفيذ السياسات النقدية والديناميات المتأتية منها. فالمصارف، وهي القنوات الأساسية لديه للولوج إلى السوق، تعطلت، ولم تعد لديه القدرة على استقطاب الدولارات، بل اقتصر دوره على إنفاق الدولارات من موجوداته بالعملة الأجنبية بلا أي خطة واضحة. وعندما بدأت «الدولرة النقدية» تحل محل «الدولرة المصرفية»، بات مجبراً على أن يزيد حصته السوقية، أي زيادة حصة الليرات النقدية من عمليات التبادل. وتشابك ذلك بقوّة مع أهدافه الرامية إلى إطفاء الخسائر من خلال تحويل الودائع الدولارية إلى ليرات نقدية يتم ضخها في السوق بشكل مقنن... هكذا اقتصرت أدواته على خلق الليرة اللبنانية وضخها في السوق من خلال إطفاء الخسائر ومن خلال تمويل الموازنة.

في النتيجة، ليس هناك مجال يتيح التفكير الإيجابي بقيمة الليرة. فالمسار يقود حتماً نحو انهيار متواصل في قيمة الليرة. ومصرف لبنان أسير هذه اللعبة التي يمارس فيها نوعاً من الضبط على سعر الصرف واستغلال تعددية الأسعار والتقلبات الهامشية. لكن هناك عتبة ما من انهيار قيمة الليرة قد تطيح بهذه الدينامية.

المقلق في الأمر أن المجتمع بكل مستوياته وفئاته، يتكيّف مع تناقضات السياسة النقدية. فمن خلال التحكم بالليرة، يشتري مصرف لبنان دولارات يوزعها على موظفي القطاع العام بسعر صيرفة، ثم يوزعها على الأفراد وفق آلية التعميم 161، لكنه يدفع كل هؤلاء إلى الموافقة على المزيد من ارتفاع سعر الصرف.

مقابلة

أجراها ماهر سلامة

برابات باتنايك

الاقتصاد الرأسمالي يكبح الأجور ويتعمّد الركود

يجب قمع التضخّم بتقليص هوامش الأرباح

موجة التضخّم الأخيرة لم تترك مجالاً أمام الاقتصادي برابات باتنايك إلا لتعزيز الاستنتاج بأن «الرأسمالية النيوليبرالية وصلت الى طريق مسدود». وهذا الأمر ظاهر من خلال مكافحة التضخّم بواسطة السياسات النقدية. فرغم أن مصدر التضخّم هو فائض السيولة التي ضُخّت في الاقتصادات من دون فعالية في النمو، يتركّز الآن كبح التضخّم على تقليص أجور العمال، ما يخلق ركوداً ويزيد البطالة. بالنسبة إلى باتنايك، لا يمكن كبح التضخّم إلا من خلال كبح هوامش الأرباح التجارية، إذ إن للعمال حقّاً في زيادة أجورهم من دون أن يفرض الرأسماليون ما يروّجون له بشأن دوامة «الأجور - الأسعار». العمال في أوروبا هم نواة حقيقة التحوّل الذي سيشهده العمال في فترة ما بعد اضطرابات الرأسمالية، إلا أن ذلك مرتبط بالضرورة بتزايد صعود الاشتراكية

■ يتردّد على لسان عدد من المتخصّصين أن جذور أزمة التضخّم الراهنة مصدرها ما حصل بعد عام 2008 حين ضخّت المصارف المركزية الكثير من السيولة لتعويم الشركات المفلسة، ثم واصلت الضخّ في السنوات التالية لتغذية الأنظمة المالية. أيضاً ثمة من يقول بأن جوهر الأزمة نشأ لأن طبيعة النظام الرأسمالي تولّد أزمات كهذه وهو ينظّف نفسه بنفسه. كذلك جاءت أزمة كورونا لتعزّز تسارع الأزمة، وتلتها الحرب الروسية الأوكرانية. المعالجات المتبعة الآن لم تنهِ الأزمة. برأيك، حصلت الأزمة بسبب توحّش النظام الرأسمالي في نيوليبراليته، أم بسبب أخطاء أبناء النظام؟

- برأيي، الأزمة هيكلية ومتجذّرة في طبيعة النظام النيوليبرالي نفسه. الرأسمالية النيوليبرالية التي تنطوي على تدفقات السلع ورأس المال عبر الحدود، بما في ذلك التمويل، تنقل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية من البلدان المتقدّمة إلى العالم الثالث. هذا النقل يربط الأجور الحقيقية في المركز الرأسمالي بالأجور الموجودة في دول الأطراف. لا يعني ذلك أنهما يتساويان، بل يتم الحفاظ على الفرق في المستوى بينهما، لأنه إذا كان الاختلاف كبيراً جداً، فإن الميل نحو انتقال الأنشطة المذكورة من المركز إلى الأطراف، يصبح أقوى. رغم هذا الانتقال في الأنشطة الاقتصادية، إلا أن حجم القوى العاملة الاحتياطية (وهي القوى العاطلة من العمل في النظام الرأسمالي بحسب التعبير الماركسي) الهائل في العالم الثالث يستمر في الازدياد، وهو إرث من أيام الاستعمار الذي دمّر التصنيع الحِرَفي المحلي، من خلال استيراد السلع المصنوعة آلياً من دول المركز. ويرجع ذلك إلى أن معدّل نموّ إنتاجية العمل في دول الأطراف يزداد بشكل كبير، بسبب رفع جميع القيود المفروضة على التغيّر التكنولوجي الهيكلي في اقتصاداتها والتي أصبحت الآن مفتوحة للمنافسة الأجنبية. لذا، تظلّ أجورهم مقيّدة «بمستوى الكفاف» رغم هذا الانتقال في الأنشطة. وهذا يعني أن الأجور في المركز والأطراف لا تزداد فعلياً ولا حتى مع ارتفاع إنتاجية العمل في كل مكان، وهو ما يسبّب زيادة في حصص فائض الإنتاج داخل البلدان. وبما أن حصة الأجور التي يتم استهلاكها أكبر من الفائض في الدخل، فإن هذا يخلق ميلاً مسبقاً نحو الإنتاج الزائد.

لا يلغي الإنفاق الحكومي هذا الاتجاه، لأن القطاع المالي المعولم، الذي له صوت حاسم في تشكيل السياسات الاقتصادية للبلدان في ظل النيوليبرالية، يعارض تدخل الدولة المباشر الذي يهدف إلى دعم النشاط والتوظيف. وبالتالي، فإن الرأسمالية النيوليبرالية لديها نزعة متأصلة نحو مزيد من عدم المساواة، وهو ما يؤدّي إلى أزمة فائض في الإنتاج. ظلّت هذه الأزمة تحت السيطرة لبعض الوقت بسبب الطلب المصطنع الناتج من «فقاعات» أسعار الأصول؛ لكنها تجسدت بعد انهيار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة في عام 2008. القطاع المالي المعولم يعارض أيضاً التدخل المالي من قبل الدولة ضدّ أزمات كهذه، إلا أن تدخل السياسة النقدية، التي تعمل أساساً عبر وكلاء من القطاع الخاص (أي المصارف)، مسموح به. وهذا هو السبب في أن دول المركز الرأسمالي اتّبعت أخيراً سياسات نقدية توسّعية مكثفة زمنياً. فقد دُفعت أسعار الفائدة فعلياً إلى الصفر، وتم ضخّ السيولة في الاقتصادات من خلال «التيسير الكمي»، وما إلى ذلك. إن فائض السيولة هذا، رغم أنه لم يكن فعالاً للغاية في تحفيز الازدهار في الاقتصاد الحقيقي، إلا أنه شجع الشركات على رفع هوامش ربحها. هذا هو أساس التضخّم الحالي في العالم الرأسمالي الذي سبق حرب أوكرانيا.

■ لم يلتفت الفيدرالي الأميركي إلى انعكاس رفع أسعار الفائدة في مواجهة التضخّم، على اقتصادات الدول الأخرى التي تبعته مجبرةً كونها تتبنّى سياسة تحرير حساب رأس المال، فأصبحت مكشوفة على مخاطر الركود. وتعمّقت المشكلة عندما تبيّن أن رفع أسعار الفائدة لم يؤدّ، حتى الآن، إلى نتيجة ملحوظة. دول الغرب تدرس سياسات دعم لمواجهة ارتفاع أسعار الطاقة، بينما ليس لدى البلدان النامية (دول الجنوب) القدرة على مواجهة ارتفاع الأسعار. فهل يمكن كبح التضخّم بأدوات السياسة النقدية حصراً، رغم أن دول الجنوب ستدفع ثمنها باهظاً؟

- الطريقة الوحيدة التي يتغلّب بها الاقتصاد الرأسمالي على التضخّم هي الضغط على الطبقة العاملة المحلية، و/أو على منتجي المواد الخام الأجانب. فإذا كان من الممكن ضبط المطالب الناتجة من توقعات العمّال للتضخم، فسيختفي التضخّم الناتج من التوقعات. يتم فرض هذا الأمر على الفئتين الأخيرتين من خلال ركود مصمّم بشكل متعمّد. ويؤدّي هذا الركود إلى زيادة البطالة، وبالتالي يضعف القدرة التفاوضية للعمال الذين يجبرون على تقليل مطالبهم. كما أن هذا الضغط يحوّل توجّه التجارة ضدّ السلع الأولية. إن الارتفاع الحالي في أسعار الفائدة يهدف إلى هندسة مثل هذا الركود.

> **فائض السيولة لم يكن فعّالاً في تحفيز الازدهار، بل شجّع الشركات على رفع هوامش ربحها وهذا هو أساس التضخّم الحالي في العالم الرأسمالي الذي سبق حرب أوكرانيا**

النيوليبرالية في طريق مسدود

الرحلة السريعة من الركود إلى التضخم ومن التضخّم إلى الركود الحالي (المُصمّم لمحاربة التضخم) دليل على حقيقة أن الرأسمالية النيوليبرالية وصلت إلى طريق مسدود: جهودها للتغلب على أزمة ما تقودها ببساطة إلى أزمة أخرى. في الأساس، هناك غياب تام لأيّ أفكار واضحة داخل الدوائر الحاكمة في المركز الرأسمالي حول كيفية التغلب على المأزق الحالي. هناك فقط مجموعة من ردود الفعل السريعة التي بسببها يترنّح العالم الرأسمالي ببساطة من أزمة إلى أخرى.

تعريف

برابات باتنايك هو اقتصادي ماركسي هندي. وُلد عام 1945. حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة أوكسفورد لندن. عمل أستاذاً في مركز الدراسات الاقتصادية والتخطيط في كلية العلوم الاجتماعية في جامعة جواهر لال نهرو في نيودلهي، من عام 1974 حتى تقاعده في عام 2010. وقد شغل منصب نائب رئيس مجلس تخطيط ولاية كيرالا من حزيران 2006 إلى آذار 2011. من أهمّ مؤلفاته: «نظرية الإمبريالية»، «رأس المال والإمبريالية»، «قيمة المال» وغيرها من الإصدارات القيّمة

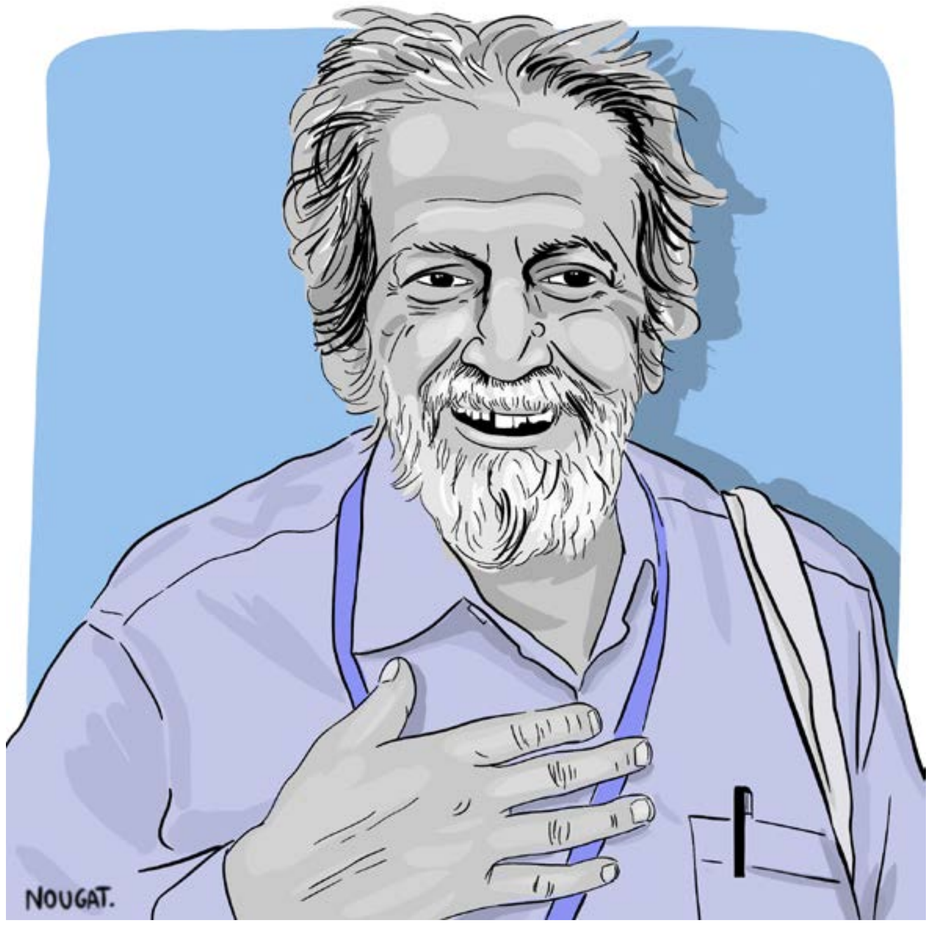

وبما أن ارتفاع أسعار الفائدة يضرّ بدول العالم الثالث من خلال رفع كلفة الاقتراض وبالتالي خدمة الدين، فإن مثل هذه الضوابط المباشرة للأسعار والنهاية السريعة للحرب ستخدم مصلحتهم أيضاً.

■ ازدادت وتيرة النشاط العمالي في دول الغرب، ومطالب العمال تركّز على رفع الأجور الاسمية لتعويض التآكل في قدراتهم الشرائية. لكن النخب التقليدية هناك تعارض الفكرة من خلال الترويج بأنّ رفع الأجور سيطلق دوامة أجور - أسعار. وهناك آراء أخرى تقول بأن هذه الأفكار هدفها حماية أرباح رأس المال. هل ترى أن هذه الدوامة حقيقية أم تستعمل للترويج فقط؟

- في الواقع، إن الرأسماليين لا يسمحون للعمال بالدفاع عن أجورهم في مواجهة التضخّم، بل إنهم يرفعون أسعارهم بالتوازي. الادعاء بأن هذه الدوامة ستحصل، ولا ينبغي السماح برفع الأجور، يعني أن يترتّب على العمل أن يوافقوا على تآكل أجورهم بفعل التضخّم. التضخم الحالي بدأ من خلال ارتفاع هوامش الربح، لذا إن رفض زيادة الأجور بذريعة الدوامة المذكورة هي بمثابة القول إن على العمال أن يقبلوا، بهدوء، بخفض حصّة أجورهم من الاقتصاد. هذا غير مبرّر أبداً. لذا، فإن سياسة مكافحة التضخّم يجب أن تتيح زيادة الأجور والسماح للعمال بالدفاع عن أنفسهم في مواجهة التضخّم، وبالتوازي يجب أن تمنع حدوث دوامة كهذه من خلال التحكم بالأسعار عبر فرض هوامش ربح أقل.

هذه هي الطريقة الوحيدة، العادلة، والمنصفة للسيطرة على التضخّم. لكن الحكومات الرأسمالية، وكل جيش الاقتصاديين البورجوازيين الذين يستخدمهم النظام، سوف يعارضون ذلك. بدلاً من ذلك، يودّ هؤلاء أن يربط العمال أيديهم خلف ظهورهم، ويخنعوا كما لو أن هذه الدوامة التي يروّج لها هي ظاهرة يتحمّل العمال مسؤوليتها وحدهم وليست نتيجة عناد الرأسماليين في الحفاظ على هوامش ربح أعلى.

■ مع ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا بعد توقف إمدادات الغاز الروسي، أصبح قطاع الصناعة الأوروبي في خطر. أقفلت الكثير من المصانع أبوابها، وبعضها قلّص الإنتاج ولا سيّما في الصناعات التي تستهلك الطاقة الكثيفة. بعض هذه المصانع اتّجه نحو الدول التي تملك مصادر للطاقة. ففي أميركا، على سبيل المثال، تطالب بعض النخب بنقل المصانع الأوروبية إليها تطبيقاً لسياسة التخلّي عن العولمة بمفهومها الشامل، ونقل مناطق النفوذ إلى الأقاليم أو إلى المركز. ما هي التغيّرات التي ستحلّ بالعولمة، وبمواقع الدول في النظام الذي سينشأ؟

- التغييرات التي ستظهر بعد الاضطرابات الحالية في النظام الرأسمالي العالمي لا يجب أن تناقش على افتراض أن النظام الرأسمالي نفسه سيستمر كما كان من قبل. قد يستمر الأمر كما كان سابقاً، لكن لا يمكن اعتبار ذلك أمراً مفروغاً منه، كأمر واقع. كل ثورة هي مناسبة لتكثيف الصراع الطبقي، وهذا ما سنراه. ماذا ستكون نتيجة هذا الصراع؟

> **نحن في بداية فترة طويلة من الصراع موقعها الرئيسي في أوروبا، حيث لا تراجع في التصنيع فحسب بل هناك هجوم هائل على العمال في سياق الدفاع عن بنية إمبريالية متداعية**

هو دائماً سؤال مفتوح. لا يسعني إلا أن أذكر هنا الاحتمال الذي يبدو لي طريقاً للمضيّ «قدماً». نحن في بداية فترة طويلة من الصراع. وتشكل أوروبا موقعاً رئيسياً له. وهي تشهد حالياً، ليس فقط تراجعاً في التصنيع، بمعنى تحوّل الأنشطة الصناعية بعيداً عنها نحو الولايات المتحدة بسبب نقص الطاقة الفعلي والمتوقع، ولكنّ أيضاً هجوماً هائلاً على الظروف المعيشية لعمالها؛ كِلتا هاتين الظاهرتين تبرزان في سياق الدفاع عن بنية إمبريالية متداعية.

لسوء الحظ، هذا شيء لا يراه جزء كبير من الرأي البورجوازي، وحتى الليبراليون واليساريون، وقد اصطفّوا وراء الولايات المتحدة في حرب أوكرانيا. إنهم يرون الحرب فقط بوصفها صداماً بين دولتين بدأ في شباط، لكن فعلياً بدأت هذه الحرب في عام 2014 برعاية الولايات المتحدة من خلال إطاحة الرئيس الأوكراني المنتخب فيكتور يانوكوفيتش؛ يتعلق الأمر بالحفاظ على هيمنة الإمبريالية الغربية. وليس مستغرباً أن تخرّب الولايات المتحدة كل محاولة للتوصّل إلى تسوية سلمية للصراع، لأن هدفها هو إعادة روسيا إلى الحالة التي كانت عليها خلال سنوات يلتسين عندما أصبحت عملياً تابعة للولايات المتحدة.

ومن المفارقات، أن القوّة التي تتحدّث بأعلى صوت عن محنة الطبقة العاملة تتمثّل في الفاشيين الجدد. وهم إذا وصلوا إلى السلطة، كما توضح حالة إيطاليا، فإنهم سيخونون الطبقة العاملة ويصطفّون مع الإمبريالية الأميركية والنظام النيوليبرالي الذي يدعمها. بإمكان الطبقة العاملة الأوروبية وحدها أن تمنع مسار أوروبا المتدهور، لكن هذا لا يمكن أن يحدث إلا إذا كان اليسار يعمل مع الطبقة العاملة في قضية مشتركة ويعمل على إنهاء حرب أوكرانيا بطريقة تجدها روسيا أيضاً مقبولة. بإمكان أوروبا إذا وقعت تحت هيمنة الطبقة العاملة أن تعمل مع روسيا والصين وتكون بمثابة حصن ضد الإمبريالية الأميركية. لا يمكن إلا أن نتصوّر مثل هذا السيناريو أيضاً باعتباره تجاوزاً للرأسمالية النيوليبرالية في أماكن كثيرة من العالم.

■ بعد الحرب الروسيّة - الأوكرانية، أصبح دور التكتّلات الاقتصادية أكثر بروزاً. فمثلاً، كان دور الـ«بريكس» مهمّاً في تحديد موقف الدّول الأعضاء، فيه من الحرب، ولا سيّما الدّول المقرّبة من الغرب مثل البرازيل والهند، والتي لم تعلن موقفاً عدائياً من روسيا كما فعلت باقي الدول الغربية أو الحليفة لها. وهذا الأمر ينطبق على الدّول الأساسية في «أوبك»، والتي كان موقفها من روسيا مخالفاً للمواقف الغربية. هل تعتقد أن هذا الأمر يشكّل بادرة لحصول انقسام عمودي فتصبح الدّول مخيّرة بين المعسكر الشرقي (الصيني الروسي وباقي الدول القريبة منها)، أو المعسكر الغربي بقيادة أميركا؟

- لا، لا أعتقد أن وحدة المعسكر الغربي ستستمر طويلاً. في الواقع، لا ينبغي أن تستمر طويلاً. ما يجب أن يكون لدينا بدلاً من ذلك هو إمبريالية أميركية عدوانية بقيادة المحافظين الجدد من جانب، وأوروبا بقيادة الطبقة العاملة تتعاون مع روسيا والصين والعديد من دول العالم الثالث من جانب آخر. سيقود اجتماع هذه المجموعة الأخيرة معاً تغييراً في النظام العالمي بما في ذلك عملية تجاوز النيوليبرالية.

لكن مثل هذا التحوّل سيكون مرتبطاً بالضرورة بتزايد صعود الاشتراكية. أعتقد أن هذا السيناريو يقدّم المخرج الوحيد للبشرية في مأزقها الحالي.

تقرير

لم يعد لدى مصرف لبنان الكثير من الأدوات التي يستخدمها للجم السوق. ما تبقّى له هو المضاربة على الليرة. وفق معطيات مصدرها مصرف لبنان، فإنه في عام 2022، جمع 5 مليارات دولار من السوق، وانفق مقابلها 7 مليارات دولار، من ضمنها 3,2 مليارات ضخّها من موجوداته بالعملة الاجنبية. وهذا ما يؤكد انه كان لاعباً مضارباً بامتياز عبر ادواته مثل «صيرفة». جمع الدولارات، ثم ضخّها هما آخر ما يملكه المركزي كلاعب مؤثر، ولو بشكل سلبي. لكنه استنفد هذه الادوات وبات معرّضاً لخسارتها كلما زادت نسبة الدولرة في «اقتصاد الكاش»

من أجل بقاء المصارف

ماهر سلامة

صحيح أن السوق اللبنانية مدولرة أصلاً، إلا أن هذه الظاهرة تفاقمت في السنوات الثلاث الأخيرة مع اتّساع عمليات «الكاش». رغم ذلك، ظلّت الليرة اللبنانية عملة مقبولة في غالبية عمليات التداول وإن كان سعرها تجاه الدولار يتغيّر يومياً. غير أن سوء إدارة الأزمة وتكريس مسارها الانحداري، يفقدانها نسبة كبرى من عمليات التداول. هناك نقطة ما في هذا التحوّل تعني أن مصرف لبنان سيفقد قدرته على التأثير في السوق. قدرته هذه يستمدّها من كونه قادراً على طباعة الليرة ومنحها قوّة التداول. فلو اقتصرت العمليات بالليرة على جزء من الموازنة العامة، أي من عمليات الحكومة المتصلة بتسديد الرواتب والأجور وبعض الفواتير، لضعفت قدرة مصرف لبنان على التأثير في السوق كثيراً. فالموازنة العامة بكاملها لا تعادل بأسعار اليوم 820 مليون دولار، أي أنها لا توازي أكثر من 3,5% من الناتج المحلي المقدّر بنحو 23 مليار دولار (في عام 2017 كانت 15%). حالياً، بلغت ذروة مصرف لبنان في ضخّ الليرات في السوق نحو 80 تريليون ليرة، أي ما يعادل ضعفي الموازنة. إن تحوّل السوق إلى الدولرة النقدية الشاملة، يعني إخراج مصرف لبنان من معادلة التأثير في الأسواق بشكل شبه كلّي. عملياً، قبل الأزمة كانت الدولرة الجزئية تطاول الأجور (كقيمة)، والودائع والقروض، وحتى التداول بين الناس والمؤسّسات، لكنّ هذا الأمر لم يكن يسري على كل الأجور ولا على كل الودائع والقروض ولا على عمليات التداول (خصوصاً). حتى إن هذه الأخيرة كانت تسيطر عليها الليرة اللبنانية بشكل كبير. إلا أن هذا الأمر تغير شيئاً فشيئاً في السنوات الثلاث الماضية، حتى أصبح الدولار يُعتمد بشكل أكبر في عمليات التداول في السوق.

لكنّ السؤال هو لماذا يجب أن يكون هذا الأمر محط اهتمام مصرف لبنان؟ الجواب بسيط: يلعب المصرف اليوم آخر أدواره من خلال التدخّل في السوق عبر شراء الدولارات ثم بيعها، من أجل أن يبقى مسيطراً بعض الشيء على سعر الصرف. فإذا أصبح الدولار هو العملة السائدة في التداولات، تُصبح طباعة الليرات وضخّها لشراء الدولار، وهما آخر ما تبقّى من أدوات مصرف لبنان، أداة لا أهمية لها، وبالتالي يُصبح المصرف خارج المعادلة.

أدوات متقلّصة

عندما خسر احتياطاته بالعملات الأجنبية، فقد مصرف لبنان الدور الأساسي الذي رسمه له حاكمه منذ عام 1997، أي الحفاظ على سعر صرف ثابت بقيمة 1507 ليرات وسطي لكل دولار. في عام 2019، بدأ المصرف المركزي بالتخلّي عن هذا الدور، ومعه انكشفت خسائر القطاع المصرفي، الذي تحوّل إلى حالة الانهيار منذ ذلك الحين. وبذلك، فقد المصرف المركزي أدواته الأخرى. فلم تعد هناك جدوى من تغيير معدلات الفائدة، وهي من أهم الأدوات العصرية للمصارف المركزية، إذ إن انعكاس التغيّر في معدلات الفائدة يظهر تطبيقه في القطاع المصرفي، وهو أمر لم يعد ممكناً منذ أن أصبح هذا القطاع معطّلاً، لا يُقرض ولا يقترض (بمعنى الودائع). ففي العادة، يكون الهدف من استخدام أداة الفائدة هو وقف خروج الأموال عبر زيادة المعدلات، أو جذبها من السوق بنفس الطريقة. كل هذه الأمور لم تكن ممكنة في لبنان بعد انهيار القطاع. وحتى الأدوات الأخرى مثل التغيير في نسب الاحتياطات الإلزامية، ليست متاحة في ظل الإفلاس الضمني الذي يعاني منه القطاع.

ما بقي لمصرف لبنان هو الاعتماد على أداة التواصل. فهو يؤثّر على السوق من خلال البيانات التي ينشرها كل فترة. هذا الأمر يحتاج إلى الثقة فيه بدرجة معينة، من قبل الأطراف الفاعلة في السوق، سواء أكانت أفراداً أم مؤسسات. جزئياً، استطاع المركزي استعادة هذه «الثقة» من خلال حيازته لامتياز طباعة الليرات. نظرياً، مصرف لبنان هو أكبر مالك لليرات في السوق اللبنانية، فهو الوحيد القادر، قانوناً، على طباعة الليرات. لذا، هو يملك القدرة على أن يكون المضارب الأكبر على الليرة من خلال شراء الدولارات من السوق وإعادة ضخّها في وقت لاحق. وبالفعل، لقد قام مصرف لبنان بهذه العملية في فترات مختلفة منذ بداية الأزمة حتى اليوم. وأعلن في مرات عديدة عن نيّته بيع الدولارات (التي جمعها سابقاً) بسعر أقل من سعر السوق (أي بسعر منصة صيرفة)، و«نجح» في مرّات عدّة أن يخفّض سعر الصرف بتلك الطريقة. علماً أن كونه مضارباً كبيراً، قد يعني أنه كان سبباً رئيسياً في ارتفاع سعر الصرف أصلاً. إنما بهذه الطريقة، استطاع المركزي أن يستعيد بعضاً من الثقة، التي وصلت به إلى خفض سعر الصرف بما يزيد عن 5000 ليرة لكل دولار، خلال ساعات قليلة من إصداره بياناً في يوم أحد، قبل أن يقوم بضخّ دولار واحد في السوق. عملياً هذه آخر أدوات مصرف لبنان، التي في حال خسرها سيكون قد فقد السيطرة تماماً.

> **ينفّذ مصرف لبنان نظرية «الاعتماد المرجعي» لإجبار المجتمع على قبول ارتفاع سعر الصرف**

تعويم المصارف

لم تبقَ الكثير من العوامل التي تتحكّم بسعر صرف الدولار في السوق اليوم. فقد شهدت هذه السوق جميع الصدمات التي كانت بانتظارها منذ بداية الأزمة. من توقّف مصرف لبنان عن تزويد السوق بالدولارات، وصولاً إلى توقّف المصارف عن دفع الودائع بالدولار بشكل تدريجي، ومروراً بتوقّف «الدعم» التدريجي الذي ساهم في تحوّل جزء كبير من الطلب على الدولار إلى السوق وبالتالي تم رفع سعر الصرف. آخر هذه المحطات كان رفع الدعم عن المحروقات، ما تسبّب بصدمة رفعت سعر الصرف بشكل كبير.

هناك عامل أساسي يبقى في السوق اليوم، وهو حجم الكتلة النقدية الموضوعة في التداول. هذه الكتلة هي الليرات الموجودة بين أيدي الناس. وهي تنعكس على سعر الصرف من خلال عدّة قنوات. فإذا اتجهت نحو المزيد من الاستهلاك، فهذا يعني زيادة الطلب على الدولار (لأن معظم الاستهلاك مستورد)، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف. وإذا كانت أموالاً فائضة تتجه نحو شراء الدولارات، من أجل حفظ قيمتها في هذه الظروف غير المستقرّة لليرة. وهو أيضاً أمر يساهم في ارتفاع الطلب على الدولار.

الفكرة هنا، أن مصرف لبنان لا يزال، وبشكل غير مبرّر، يزيد الكتلة النقدية، أي أنه يزيد الطلب على الدولار ويسهم في ارتفاع سعر الصرف أكثر وأكثر. هو يقوم بذلك بهدف الحفاظ على المصارف لأطول فترة ممكنة، عبر تزويدها بالسيولة بالليرة. ويقوم كذلك بتمويل الدولة. وأخيراً، هو يستخدم هذه الليرات لشراء الدولارات من السوق، عبر ما يُسمى بالمعاملات اليومية.

رفع سعر الصرف بالتجزء

يعلم مصرف لبنان أن ثمن إبقاء المصارف على قيد الحياة بالطريقة المذكورة هو ارتفاع سعر الصرف. لذا، هو أيضاً يقوم بالمضاربة على الليرة لغايته في «السيطرة» على الأمور. و«السيطرة» هنا تعني أن يتجرّع المجتمع حقيقة ارتفاع سعر الصرف من دون أن يقوم بردة فعل مفاجئة. في هذا الأمر يعتمد مصرف لبنان اليوم على ما يُسمى في مجال الاقتصاد السلوكي بـ«الاعتماد المرجعي». هذه هي أحد عناصر «نظرية الاحتمالية» التي طوّرها دانيال كانيمان وعاموس تفيرسكي عام 1972، وهي توصّف كيف يقيّم الأفراد احتمالات الربح والخسارة. «الاعتماد المرجعي» هو ما يجعل الفرد يقيّم خياراته على أساس نقطة مرجعية. هذه النقطة المرجعية لا تتحرّك بشكل مفاجئ، فارتفاع سعر الصرف من 20 ألف ليرة إلى 30 ألف ليرة بشكل فوري سيجعل الأفراد في السوق يدركون خسائرهم الفادحة. لكنهم إذا تجرّعوا الأمر بشكل آخر قد يتقبلونه بشكل إيجابي. لكن كيف تكون هذه الطريقة الأخرى؟ ما يفعله مصرف لبنان، هو أنه يطبع الليرات ويشتري بها الدولارات من السوق، فيرتفع سعر الصرف. على سبيل المثال، من 20 ألف ليرة إلى 35 ألف ليرة. بذلك، تصبح النقطة المرجعية للأفراد في السوق هي سعر الصرف 35 ألف ليرة. بعد ذلك، يقوم المصرف، من خلال منصة صيرفة، بضخّ الدولارات في السوق مجدداً بسعر أقل، وهو ما يسهم في انخفاض سعر الصرف إلى 30 ألف ليرة. بما أن النقطة المرجعية أصبحت 35 ألف ليرة، يقيّم الأفراد موقعهم في السوق أنه موقع رابح وليس خاسراً. بهذه الطريقة يكون المصرف قد ضخّ الليرات، لأهدافه المذكورة سابقاً، فأعاد بعض الثقة من خلال «خفض» سعر الصرف، وبقي لاعباً محورياً في السوق. في المقابل، تجرّع الأفراد ارتفاع سعر الصرف من 20 ألف ليرة إلى 30 ألف ليرة، من دون ردات فعل غير اعتيادية.

هكذا يقوم المصرف المركزي بتحويل الخسائر على كاهل الأفراد، عبر خفض قدرتهم الشرائية في مقابل إبقاء القطاع المصرفي عاملاً، بل تعزيز أرباح المصارف من خلال «صيرفة» التي تربح منها فئات معينة ملايين الدولارات. هذا هو الدور الذي يمارسه ويملك قدرة التأثير فيه حالياً. شكل الصراع في السوق هو بين قدرة القطاع المصرفي على البقاء وقدرة الناس على المزيد من الخسائر التي يكون مؤشرها الأساسي سعر الصرف إنما هي خسائر في الأجور وفي الهجرة وفي تدني نوعية وجودة الخدمات العامة والخاصة وسائر القدرات الإنتاجية.

اوغوز غوريك - تركيا

وجهات نظر

منهجية العمل قبل الباصات

علي الزين

ما الذي يمكن فعله بالباصات الفرنسية التي وُهبت للبنان؟ رغم محدودية عددها الذي يبلغ 50 باصاً، فإنه كان يفترض أن يتم تسييرها على خطّ أو خطين كحد أقصى، لمرحلة معينة بعد دراسة حاجات النقل على الخطوط المقترحة بالاستناد إلى استبيانات بشأن عادات التنقل، عدد الركاب المحتملين، عدادات المرور... ويجب الأخذ في الاعتبار أنه يجب تحديد مواصفات الباصات لتتناسب مع الشوارع، وإلا فإن العكس هو أمر اضطراري. وبالتوازي مع تسيير الباصات، كان يجب العمل على عدّة نقاط أساسية:

- المواقف. ليس بالضرورة أن تكون متطورة، مجرد عمود مع ورقة تحدد مواقيت المرور كافية.
- إعادة تنظيم بعض الشوارع التي ستمرّ بها الباصات لتسهيل مرورها. إزالة بعض مواقف السيارات على الجوانب، وإفساح المجال لمناطق توقف الباصات وتحديد مسارات مخصّصة للباصات في الشوارع العريضة، حيث يمكن.
- إقامة دراسة مفصّلة لمعرفة أكلاف تشغيل الباصات، والإيرادات المتوقعة والدعم المفروض تخصيصه لها، ثم يُبنى على ذلك لتحديد التعرفة على المستهلك.
- إصدار بطاقات، أقلّه تُشترى من السائقين، بهدف تنظيم الاستخدام وإحصاء الركاب والتردّد على كل خطّ وباص. أيضاً يجب تخصيص تعرفة خاصة لبعض الفئات مثل الطلاب الجامعيين، وهي فئات يسهل جذبها نظراً لاعتمادها على النقل المشترك. وإقامة بطاقات شهرية لعدد محدّد من التنقلات لخلق ركاب دائمين وتكون مجانية الركوب لذوي الهمم، أو بتعرفة خاصة للعائلات أو للمجموعات، لزيادة ريادة الباصات. وهذا سبب إضافي أساسي لوجوب إجراء استبيانات وتقديرات دقيقة للحصول على أرقام حديثة وموثوقة للبناء عليها.
- تبقى الصعوبة بتحديد التعرفة، في ظل تغيّر سعر الصرف، وهو أمر ليس مستحيلاً، إذ يمكن ربط التعرفة والدعم الحكومي بسعر الصرف، ويتطوران بحسب هذا السعر. رغم صعوبة الأمر، ولا سيما على المستخدمين، إلّا أنه يبقى أفضل من تحديد تعرفة بطريقة عشوائية بلا أي دعم ما يهدد استدامة القطاع ويصعب جذب الركاب إليه؛
- عند طلب الباصات، أو كحدّ أقصى عند استلامها، كان يجب أن تكون مستلزمات تشغيلها مؤمّنة: لوازم صيانة، سائقين، مصاريف تشغيلية، مواقف، خطوط... وذلك بدلاً من انتظار وصول الباصات والانشغال بالاحتفال بها قبل ضمان هذه المستلزمات.
- أيضاً، بدلاً من إجراء مناورة «استعراضية» قبل يومين من إطلاق الباصات، كان يجب فور اختيار الخطوط، اختبار تردّد الباصات ومواقيت مرورها، وليتم ذلك كان يجب إقامة مناورات مبكرة عبر إطلاق باصات بأحجام كبيرة تسير بنفس الخطوط المحدّدة ليتم دراسة الوقت اللازم بين كل محطّة وأخرى بمواقيت مختلفة من النهار. فور إتمام ذلك يجب تحديد عدد الباصات اللازمة لكل خطّ لتأمين أفضل خدمة وأسرعها بمواقيت محددة. وهنا تعود مجدداً إلزامية إجراء استبيان وإحصاءات دقيقة.
- إدخال النقل المشترك الشعبي كجزء من الخطّة وليس كمنافس أو كـ«وحش» نخاف منه على الباصات، كما يُسوّق له أحياناً. كان يجب دراسة توزيع خطوط النقل الشعبي المشترك بالتنسيق مع خطوط باصات الدولة. مثلاً، كان يمكن أن يتم حصر خطوط الباصات بالشوارع العريضة فقط بهدف ربط النقاط الأكثر تردداً وخلقاً للطلب في المدينة، وترك الشوارع الأضيق والأحياء لباصات وفانات النقل الشعبي، أي جعلها تعمل كشبكات رفد للشبكة الرسمية. يحتم ذلك إجراء مسح شامل وسريع لمركبات النقل المشترك الشعبي ومشغّليها وتحديد مناطق عملهم جغرافياً. بشكل عام، يجب البحث عن تكامل بين القطاعين بشكل مؤقت بانتظار إقامة دراسة حقيقة لمعرفة أفضل توليفة بين هذين القطاعين في حال نجاح المشروع النموذجي للنقل العام الرسمي وتطويره لاحقاً. وهذا ما حصل في العديد من الدول من السنغال إلى المكسيك وكولومبيا مثلاً، وهو ما لم (وغالباً لن) يتم حتى الآن في لبنان، بشكل جدّي.
- إشراك الناس كجزء من الخطة عبر إقامة حملة دعائية بسيطة لإعلامهم بمواصفات الباصات، خطوطها ومواقيت مرورها وتعرفتها بالتفصيل، فضلاً عن إقامة حلقات نقاش واسعة على صعيد بلديات أو مناطق أو أحياء، وعلى الصعيد الوطني برعاية الوزارة للاستماع إلى هموم الناس ومطالبها وما تنتظره من النقل المشترك بدلاً من الحكم عن بُعد، وهو ما يكون مخيّباً غالباً (مثلاً الحكم بأن مستخدمي النقل المشترك من الفقراء فقط، أو أن الناس ستتخلى عن سياراتها وتبحث عن النقل المشترك فقط بسبب الأزمة... نقاشات كهذه مفيدة لفهم الواقع أفضل كما للتخطيط بشكل أفضل للمستقبل من جهة وإشراك الناس في قرارات تؤثر على حياتهم اليومية من جهة أخرى.

عند جهوزيّة هذه الخطوات توضع المركبات في الخدمة في سياق ومضمون واضحين، ثم يتم إطلاق الخطط الموضوعة قيد الخدمة بوصفها نموذجاً يلبّي الشروط الأساسية لنقل مشترك حقيقي. وبعد جمع الداتا حول المستخدمين الفعليين أو المحتملين، وتعميم منهجية العمل لاختيار خطوط جديدة يمكن وضعها لاحقاً في الخدمة، يمكن بدء دراسة مشاريع أكثر «طموحاً» مثل: وصل المدن ببعضها، إقامة شبكات نقل متعدّدة الوسائط تربطها ببعض (مشاة ومركبات خاصة مع النقل المشترك)، وإدخال وسائط جديدة (دراجات هوائية)... هذا عمل طويل وصعب لكن يمكن البدء به بأي لحظة بدلاً من الاكتفاء بالحديث عن صعوبته. بهذا نحصل على خطوط نموذجية تقدم كمثال عما يمكن أن يكون عليه نقل مشترك حقيقي وليس «ترقيعة» ستزيد النقل المشترك سوءاً بدلاً من تحسينه، وتعطي صورة أسوأ عن هذا القطاع بدلاً من تحسينها.

> **كان يُفترض تسيير باصات الهبة الفرنسية باعتبارها نموذجاً يلبّي الشروط الأساسية لنقل مشترك حقيقي**

قد يقول البعض أن هناك عوائق أمام كل ذلك، مثلاً:

- غياب التمويل: هذه حجة الكسالى، إذ إنه في بلد يبدّد 20 مليار دولار في أقل من 3 سنوات على لا شيء، لا يمكن أن يكون نقص الأموال عائقاً. العائق الحقيقي هو غياب المطالبة الحقيقية بتخصيص أموال لهذا القطاع، أي غياب المعركة السياسية الحقيقية التي ترفع هذا الهدف، أي الأحزاب التي وعدت جماهيرها بالمن والسلوى في الانتخابات، وهذا يشمل كل الأحزاب. وهذه معركة لا يبدو أن أي حزب يريد خوضها، إمّا لصعوبتها أو لأن هذا القطاع ليس أولوية لديه، أو مسايرة لباقي القوى السياسية، أو خوفاً على شبكة المصالح المتعلّقة بقطاع النقل، وغالباً جميع هذه العوامل مجتمعة.
- ضيق الوقت: صحيح أنه يجب العمل بسرعة خاصة في ظل الأزمة الضاغطة، إلّا أنه في بلد بدّدت فيه 30 عاماً من دون أي تطوير في قطاع النقل وثلاث سنوات من الحياد السلبي تجاه الأزمة، وفي بلد يحتاج إلى سبعة أشهر لتشغيل 10 باصات، يبدو أن ضيق الوقت بمثابة عنصر ثانوي لدى القيمين وهو سبب غير مبرّر. ويستحسن إضاعة المزيد من الوقت بالبناء لأسس متينة لقطاع النقل بدلاً من تضييعه بالترقيع أو الاكتفاء بالشكوى مع الناس من دون تحمّل فعليّ للمسؤولية.
- البيروقراطية والعراقيل الإدارية: هذا صحيح. لكن لتفادي ذلك هناك وصفة تعتمد على إقامة هيئة منظّمة لقطاع النقل، تضع تحتها كل الإدارات المعنية بالقطاع (وزارة، مجلس الإنماء والإعمار، مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك، المحافظات، ...) لاتخاذ قرارات مركزية ومنسّقة لتنظيم الفوضى القائمة.

الأصعب في تخطي كل هذه العراقيل، هو أنها تتعارض بنيوياً مع النظام الزبائني والطائفي الموجود. عضوياً، لا تستطيع سلطة أنتجت نظام نقل غير مستدام وسيء إلى هذا الحدّ أن تقوم هي نفسها بتطويره. لذا قبل كل التقنيات، الحلّ سياسي، ويوجب قرارات جريئة وصعبة لا تبدو السلطة مستعدة لها خاصة أنها تهدد شبكة مصالحها في القطاع وتلزمها بإدراك الواقع ومواجهته، وهو ما يلغي أساس وجودها إن فعلت.

إعادة إطلاق خطّة نقل عام، ولو كانت محدودة جداً، كانت لتكون فرصة ذهبية لإعادة إحياء هذا القطاع والبناء عليه للمستقبل، إنما حين يتم ذلك بالطريقة السيئة التي حصلت وبشكل غير مستدام بتاتاً، وبلا أي بُعد استراتيجي للموضوع، فإن الخوف من أن يكون مفعوله عكسياً. فشل هذه الخطوة في ظل الظروف الحالية، يزيد من انقطاع أمل الناس بالحصول يوماً على قطاع نقل يليق بها.

*** باحث في مجال النقل**

مؤشر

3 دولارات كلفة 1 غيغابايت عبر الخلوي

تُقدّر الكلفة الوسطية لكل واحد غيغابايت عبر الهاتف المحمول في لبنان، بنحو 3 دولارات (153 ألف ليرة وفق سعر الصرف الرائج). وهو ما يجعل لبنان ضمن مجموعة الأغلى في العالم. ولهذا الأمر انعكاسات سلبية على الأفراد والشركات سواء في القدرة على التواصل والوصول إلى المعلومات، ولا سيما أن عدداً كبيراً من اللبنانيين يلجؤون اليوم إلى العمل الحرّ مع شركات خارج لبنان من أجل تأمين مداخيل بالعملة الأجنبية تقيهم شرّ الأزمة.

بالنسبة إلى الأفراد، وفي ظل ساعات انقطاع الكهرباء الطويلة، يؤمّن الهاتف المحمول، إنترنتاً سريعاً نسبياً، وطوال النهار. لكن الكلفة العالية، تصعّب فرص العمل والموارد التعليمية والخدمات الاجتماعية. وهذا بدوره، يؤدي إلى انخفاض في الإنتاجية ونقص في الوصول إلى المعلومات والفرص، ما يضرّ في النهاية بالاقتصاد الكلي. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد الكثير من الناس في لبنان على وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل والبقاء على اتصال، ما يجعلها أداة حيوية للتواصل. بالنسبة إلى الشركات، فإن الثمن المرتفع لهذه الخدمة، يضعف قدراتهم التنافسية. إذ تحتاج الشركات في لبنان إلى الوصول إلى الإنترنت الموثوق به وبأسعار معقولة حتى تتمكن من التواصل مع الزبائن والموردين، والبحث عن منتجات وخدمات جديدة، والترويج لأعمالهم عبر الإنترنت. علاوة على ذلك، لهذا الأمر انعكاس سلبي على الاستثمار الأجنبي، كونه يجعل العمل في لبنان مكلفاً للشركات الدولية.

للكلفة العالية تأثير غير متناسب على الأسر ذات الدخل المنخفض والشركات الصغيرة. وقد لا تمتلك هذه المجموعات الوسائل اللازمة لتحمل الكلفة العالية لبيانات الهاتف المحمول، والتي تحدّ من وصولها إلى المعلومات والاتصالات، ما يفاقم عدم المساواة الاقتصادية.

وفي بلاد تعتاش على أموال المهاجرين والسياحة، فإن كلفة البيانات المرتفعة لها تأثير سلبي على ما تبقى من سياحة. فالسياح يعتمدون على بيانات الهاتف المحمول للتنقل والتواصل والبقاء على اتصال أثناء سفرهم، ما يجعل الأكلاف المرتفعة في لبنان أقل جاذبية كوجهة سياحية. ويؤدي ذلك إلى خسارة إيرادات الدولة. ويمكن أن يضرّ أيضاً بالاقتصاد من خلال الحد من فرص العمل في قطاع السياحة.

جانب آخر يجب مراعاته، وهو أن الأكلاف المرتفعة للإنترنت، تؤثر أيضاً على جهود الرقمنة لأنها تعيق الشركات الناشئة ورواد الأعمال والشركات الصغيرة من الوصول إلى الأدوات والموارد الرقمية التي يحتاجونها للابتكار والنمو. ويحد هذا من نموّ الاقتصاد الرقمي وإمكانية توفير فرص عمل جديدة ومستدامة في قطاع التكنولوجيا.

وهناك تأثير سلبي على قطاع التعليم. فمع ظهور التعليم عن بعد خلال فترة الجائحة، أو حالياً بسبب أسعار المحروقات المرتفعة، لا قدرة للأساتذة والطلاب على الحضور يومياً. ويحتاج هؤلاء إلى الوصول إلى خدمة جيدة وبأسعار معقولة حتى يتمكّنوا من الوصول إلى الموارد والمشاركة في فصول الدراسة الافتراضية. وهذا يحدّ من فرصهم التعليمية ويعيق تطوير قوى عاملة جيدة التعليم، وهو أمر ضروري لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

في الواقع، الإنترنت ليست خدمة كمالية يمكن للحكومات اقتناص الإيرادات من شعبها عبر تأمينها. فهي ليست التبغ مثلاً. وكلما جرى تطوير البنية التحتية الخاصة بها وخفض سعرها، كلما انعكس الأمر إيجاباً على الاقتصاد الكلّي.

متوسط سعر 1 غيغابايت عبر الهاتف المحمول (دولار)

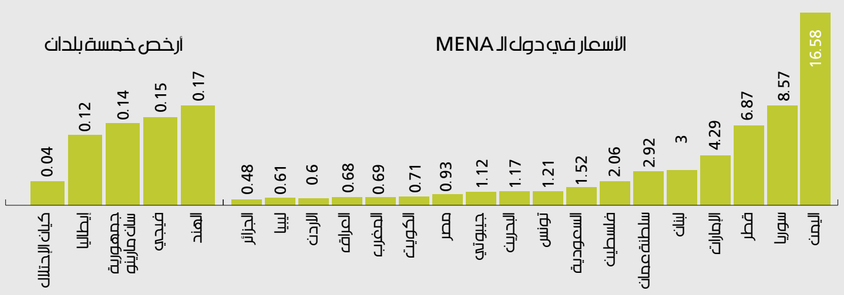

المصدر: cable.co.uk

تحقيق

الطابعات الثلاثية الأبعاد: نقل التصنيع إلى الأفراد

علي عواد

الطباعة الثلاثية الأبعاد والمعروفة أيضاً باسم التصنيع الإضافي (Additive Manufacturing)، لديها القدرة على إحداث ثورة في عالم التصنيع. تخيّل مصنعاً لا يتوقف فيه الإنتاج أبداً، حيث يتم استبدال العمّال بنقرة زر واحدة، وتنخفض التكاليف إلى جزء صغير مما كانت عليه في السابق. هذا هو المستقبل الذي تعد به الطباعة الثلاثية الأبعاد. الطباعة الثلاثية الأبعاد تقوم على بناء الأشياء طبقة بطبقة. هي تتيح إنشاء أشكال هندسية

> الطباعة الثلاثية الابعاد إحدى التقنيات التي تم التلميح إليها تحديداً في خطط الصين الخمسية

معقّدة، وتصميمات خاصة في وقت أسرع، وبكلفة أقلّ، مقارنة بأساليب التصنيع التقليدية. بواسطتها يكون الإنتاج عند الطلب، ما يخفّض الحاجة إلى مخزون كبير ومساحات تخزينية. ليست هناك حاجة إلى أدوات، أو قوالب باهظة الثمن، بل سيتم إنتاج أجزاء للاستخدام النهائي مباشرة بالكمية اللازمة فقط، ما يلغي الحاجة إلى خطوط التجميع، ويقلّل من أكلاف العمالة ويزيد الكفاءة. وهذا ليس كل شيء، فالطباعة الثلاثية الأبعاد لديها أيضاً القدرة على تغيير طريقة تسليم المنتجات، من خلال عدم تركّز الإنتاج في بلد واحد.

أدرك العديد من الاقتصاديين، إمكانات الطباعة الثلاثية الأبعاد كتقنية ثورية. ففي مقال نُشر عام 2014 في «The Harvard Business Review»، قال الخبير الاقتصادي والمستشار الإداري، كلايتون كريستنسن، إن الطباعة الثلاثية الأبعاد لديها القدرة على تعطيل عمليات التصنيع التقليدية وسلاسل التوريد. وذكر أن «الطباعة الثلاثية الأبعاد ستكون ثورية بالطريقة نفسها التي كان بها الكمبيوتر الشخصي ثورياً في الثمانينيات، عندما مكّن الأفراد من القيام بما كان يتطلب سابقاً سكرتيراً بدوام كامل: كتابة خطاب، أو موازنة دفتر شيكات، أو إنشاء جدول بيانات. وفي مقال نشرته مجلة «فوربس» عام 2015، قال الاقتصادي جيريمي ريفكين، إن الطباعة الثلاثية الأبعاد يمكن أن تؤدي إلى «إزالة الطابع المادي» للتصنيع وظهور «المشاعات التعاونية». أي يمكنها أن تسمح للشركات بتقليل اعتمادها على طرق التصنيع وسلاسل التوريد التقليدية، والتركيز بدلاً من ذلك على إنشاء مخططات رقمية يمكن مشاركتها وطباعتها عند الطلب. وهذا يعني، أن عملية تصنيع أي شيء، ستنتقل من مهمة تتركز عند أصحاب الرساميل الذين لديهم المال والمعدات والعلاقات، لتصبح متوفّرة لأي إنسان قادر على شراء طابعة ثلاثية الأبعاد. المستهلك سيشتري رسوم مخطّطات المنتجات بدلاً من ابتياعها كمنتج نهائي، ثم يصنعها في منزله. أي أن مركز الثقل في التصنيع، سينزاح من القدرة على إنتاج شيء، إلى القدرة على رسم مخطط لإنتاجه بواسطة الطباعة الثلاثية الأبعاد. يمكن لكل صناعة تقريباً استخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد. تُستخدم الآن لإنشاء أجزاء اصطناعية للجسم. بحسب «marketdataforecast»، يُقدر حجم سوق الطباعة الثلاثية الأبعاد للرعاية الصحية العالمية بقيمة 1,1 مليار دولار في عام 2022، ويتوقع نموه ليصل إلى 2,6 مليار دولار بحلول عام 2027. وبحسب «grandviewresearch»، بلغت قيمة سوق الأطراف الاصطناعية المطبوعة الثلاثية الأبعاد العالمية 1,3 مليار دولار في عام 2022، ويتوقع أن تنمو سنوياً بنسبة 7,7% من عام 2023 إلى عام 2030. كذلك يتوقع أن تتغلب الأطراف الاصطناعية المطبوعة بشكل ثلاثي الأبعاد على أوجه القصور في المنتجات التقليدية.

هناك العديد من الصناعات التي يمكنها استخدام الطابعات الثلاثية الأبعاد لتحسين كفاءتها وإنتاجيتها. بعض هذه الصناعات تشمل: التصنيع، الإعمار، الهندسة، التعليم والطعام (يمكن استخدام طابعة ثلاثية الأبعاد لإنشاء أي نوع من الأطعمة تقريباً. وهذا يشمل الشوكولاتة والبيتزا). بلغ حجم سوق الطباعة الثلاثية الأبعاد للأغذية العالمية 226,2 مليون دولار في عام 2021، ويُقدّر أن يصل إلى 15,1 مليار دولار بحلول عام 2031 بحسب «alliedmarketresearch». وبالنسبة إلى قطاع البناء، بلغت قيمة السوق 3 ملايين دولار أميركي في عام 2019، ويتوقع أن تصل إلى 1,5 مليار دولار بحلول عام 2024، بمعدل نمو 245,9% من عام 2019 إلى عام 2024 وفقاً لـ«marketsandmarkets».

أبرز شركات الإنشاء عالمياً: «COBOD International» الدنمارك، «WASP» إيطاليا، «APIS Cor» الولايات المتحدة، «XtreeE» فرنسا، «Yingchuang Building Technique» شنغهاي و«WinSun» شنغهاي. تمت طباعة «مكتب المستقبل» في دبي باستخدام تقنية «WinSun»، فتتم طباعة الأرضية والجدران والسقف جميعاً على طبقة جانبية تلو أخرى ثم تتم إمالتها رأسياً. تم إنشاء وإنجاز المكتب الذي تبلغ مساحته 250 متراً مربعاً في غضون 17 يوماً بكلفة 140 ألف دولار. وبحسب الشركة، الكلفة كانت أقل بأكثر من 50% مقارنة بطريقة البناء التقليدية ذات الحجم المماثل. الطباعة الثلاثية الأبعاد إحدى التقنيات التي تم التلميح إليها تحديداً في خطط الصين الخمسية، إذ تعتبر الدولة براعة تكنولوجيا التصنيع المتقدمة مفتاحاً لمستقبلها. الأمر ليس مرتبطاً فقط بصنع كوب شاي أو واقي صدمات للهاتف، يمكن لنا تخيل آلاف الطابعات تنتج طائرات دون طيار أو صواريخ. وهنا، يتغير المشهد كلياً. عملياً، تسمح هذه التقنية بجعل التصنيع عملية غير محصورة بدولة أو منطقة جغرافية واحدة، كل ما يتطلبه الأمر هو جلب المخطط الخاص بمنتج ما وتأمين المواد التي تحتاج إليها الطابعة لتصنعه.

12,6
مليار دولار
هي قيمة السوق العالمية للخدمات والمنتجات المصنوعة عبر الطباعة الثلاثية الابعاد في عام 2020

خريطة عمل أساسية

لطباعة أيّ شيء ثلاثي الأبعاد، نحتاج إلى ما يلي:
- طابعة ثلاثية الأبعاد: أي القطعة الرئيسية من المعدات المستخدمة لإنشاء منتجات. وهناك العديد من الأنواع المتوافرة في السوق، بدءاً من النماذج التي تُستخدم مع الحواسيب المنزلية، إلى الآلات الصناعية.
- برنامج تصميم ثلاثي الأبعاد: يجب تصميم المنتج باستخدام برنامج خاص. هناك برامج عدّة متاحة لهذا الغرض، بدءاً من البرامج البسيطة السهلة الاستخدام إلى البرامج الاحترافية الأكثر تعقيداً.
- مواد الطباعة الثلاثية الأبعاد: تستخدم هذه الطابعات مجموعة متنوعة من المواد لإنشاء أشياء، بما في ذلك البلاستيك والمعادن والسيراميك وحتى الخلايا والأنسجة. ويعتمد نوع المادة المستخدمة على الطابعة والخصائص المرغوبة للمنتج النهائي.
- جهاز كمبيوتر: يتم توصيل معظم الطابعات الثلاثية الأبعاد بجهاز كمبيوتر يتم استخدامه لإرسال ملف التصميم إلى الطابعة والتحكم في عملية الطباعة.
- الوقت: يعتمد الوقت الذي تستغرقه الطباعة الثلاثية الأبعاد لمنتج ما، على حجمه وتعقيده، بالإضافة إلى نوع الطابعة الثلاثية الأبعاد المستخدمة. يمكن طباعة العناصر الأصغر والأبسط بسرعة نسبياً، بينما قد تستغرق طباعة المنتجات الأكبر والأكثر تعقيداً عدة ساعات أو حتى عدة أيام. بشكل عام، يمكن طباعة أي شيء باستخدام الطابعة المناسبة ووقت كافٍ. بعض الأشياء الأساسية التي يمكن صنعها هي أشياء بلاستيكية صغيرة مثل المزهريات أو الأدوات، بينما تتطلب العناصر الأكثر تعقيداً مثل القطع المعدنية أو النماذج المعمارية الكاملة الحجم تقنية أكثر تقدماً للطباعة، ولكنها بالتأكيد ممكنة.

قراءات

مقال

المشروع الاقتصادي العربي [3]
استراتيجية الانفتاح والاستثمار

زياد حافظ *

هدف الاستراتيجية الاقتصادية الوحدوية إعادة إحياء مشروع السوق العربية المشتركة. لكن العديد من الاقتصاديين لا يعتبرون أن السوق الأوسع أو الاقتصاد القومي الأكبر حجماً أفضل للقُطر الواحد من الاقتصاد القطري بمفرده. وقد يصحّ القول إن الواقع الحالي للاقتصادات العربية يؤدّي إلى تدمير الاقتصاد القومي إذا تمّت الوحدة اليوم من دون تغيير في البنى السياسية والاقتصادية. إلا أن التحفّظ على هذه الإشكالية بأنها وجهة نظر تفرض على العالم ألا يتغيّر. إذ إن تحقيق الوحدة أو حتى السعي إليها، ينطوي على ديناميكية تفرض مراجعة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأخلاقية، بينما الواقع الفئوي والاقتصاد الريعي والفساد المتفشّي في جميع أقطار الأمة، يتنافى مع التكامل أو حتى مع الشروع بمشاريع مشتركة. لذا، فإن سلوك درب الوحدة هو بمثابة ثورة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى أخلاقية.

وللإنصاف، حصل بالفعل نمط من التعاون، يتمثّل في حركة رؤوس الأموال العربية التي أصبحت تنتقل بسهولة أكبر بين الأقطار العربية، في مقابل استمرار القيود على حركة العمالة. الانفتاح على الاستثمار في معظم الدول أدىّ إلى تزايد في الحركة الاستثمارية العربية بين الأقطار العربية وإن كانت نسبتها صغيرة. وتقدّر الاستثمارات العربية من ودائع واستثمارات مباشرة خارج الوطن العربي بأكثر من 3 آلاف مليار دولار، بينما الاستثمارات العربية في الوطن العربي لم تتجاوز 500 مليار دولار معظمها في قطاع الطاقة. والاستثمارات العربية (خارج قطاع الطاقة) محصورة بقطاعات غير منتجة مثل العقارات (فنادق ومنتجعات ومراكز تجارية)، وهي لا تؤدي إلى التراكم الرأس المالي حتى لو أدّت إلى تفعيل قطاعات تابعة كقطاع الإسمنت وبعض العمالة. كما أن الطابع الأساسي لهذه الاستثمارات هو الريع الذي يبقي الاقتصاد القطري منكشفاً وتابعاً لمراكز قرار خارجية. فالمطلوب استثمارات في القطاعات الإنتاجية للسلع والخدمات لتحقيق قيم مضافة عبر اقتباس التكنولوجيات الحديثة وبخاصة لجهة الذكاء الاصطناعي. الاستثمار في قطاعات المعرفة العلمية تولّد القيمة المضافة. في القرن الثامن عشر والتاسع عشر كانت ملكية الأرض هي أساس ثروة دول الغرب، ثم أصبح رأس المال مصدر الثروة في القرن العشرين، أما في القرن الـ21 فإن مصدر الثروة هو المعرفة، وأساس المعرفة هو العلم.

أما الوجه الآخر لحركة رؤوس الأموال العربية، فهو الاستثمار في المؤسّسات المالية القائمة، ولا سيما الاستثمارات التي يكون مصدرها الريع النفطي. فالقطاع المالي العربي بشكل عام مولج بتدوير الفوائض المالية الناتجة من الريع النفطي نحو الغرب حتى الساعة، وربما نحو الشرق بعد التطوّرات الأخيرة في الصراع بين الكتلة الأوراسية والغرب الأطلسي. وهنا أيضاً شكوك في جدوى هذه الاستثمارات التي لا تسهم في تكوين رأس المال أو الزيادة في القيمة المضافة للاقتصاد العربي. اللافت أن الغرب الأطلسي لا يتردّد عن مصادرة أموال كل من يعتبره خصماً أو مناهضاً لسياساته وتوجّهاته. إذ إن كل قرش موظف غرباً، يُعدّ مفقوداً، وكل قرش عربي عائد من الغرب هو قرش مولود. الولايات المتحدة لم تتردّد في مصادرة الاحتياط النقدي الخارجي لأكبر دولة نووية في العالم، فماذا سيكون مصير الاستثمارات العربية في الأسواق الأميركية والغربية إذا اعتبرت الولايات المتحدة أن سياسات الدول العربية لا تتماهى مع سياسات الغرب الأطلسي؟ ليس ذلك فحسب، بل إن الغرب الأطلسي يحاول يائساً أن يُلغي دور السوق في تسعير برميل النفط ويفرض السقوف على أسعار النفط بينما قيمة الدولار في تراجع واضح ومستمرّ بسبب التشويهات في البنية الاقتصادية الأميركية.

> الاستراتيجية المطلوبة يجب ان تعطي الحلول لإبقاء معظم القيمة المضافة لاستخراج النفط والغاز في الوطن العربي

ولكن هذا حديث آخر نفصّله في بحث منفصل.

الغرب لن يسمح للاستثمارات العربية أن تحصل في المرافق الاستراتيجية الغربية حتى لو كان المستثمر العربي تابعاً في قراره الخارجي للغرب الأطلسي. لا يجب أن نغفل أن الحكومة البريطانية منعت تملّك الكويت 25% من شركة «بريتيش بتروليوم» في الثمانينيات، والكونغرس الأميركي منع الإمارات العربية من إدارة المرافئ الأميركية. وهناك حالات عدة تدلّ على أن الغرب منَعَ المستثمر العربي من الاستفادة من القطاعات الاستراتيجية أو تلك التي تأتي بقيمة مضافة مرتفعة. ولا داعي للإشارة أيضاً إلى وهم المردود بالدولار الأميركي بسبب وهن الاقتصاد الأميركي وتحوّله إلى اقتصاد رقمي افتراضي بعيداً من الاقتصاد العيني الحقيقي.

إن العمل التعاوني العربي ما زال محدود الآفاق بسبب بنية الاقتصاد العربي الذي يرتكز على توزيع الريع بدلاً من إنتاج الثروة، بالتالي يغيّب القرار السياسي لدفع المزيد من التعاون. لكن وللإنصاف، لا بدّ من الإقرار بأن الجهود المشتركة لم تتوقف لإقامة نوع من التجمع الاقتصادي بين الأقطار العربية. فكمية القرارات التي صدرت والتزايد في الأجهزة المؤسسة التي أنشئت للإشراف على التجمع الاقتصادي ما زالت مستمرة. لكن العبرة كانت وما زالت في التطبيق وترجمة العمل القانوني والمؤسّسي إلى واقع متجذّر في البنية الاقتصادية العربية. ومن المعالم المشرقة ما تَم إنجازه في دول مجلس التعاون العربي، وإن كانت اقتصادات هذه الدول مبنية على الريع المالي النفطي. كما لا بد من الإشارة إلى المؤسّسات التي أنشأت، كالصناديق الإنمائية العربية أي كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي (1967) وصندوق النقد العربي (1976).

أما الصناديق الوطنية فهي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1961) وصندوق أبو ظبي للتنمية (1974)، وهذه الصناديق وإن كانت قُطْرية أساساً، فإن مداخلاتها الإنمائية تؤثر إيجاباً في شدّ أواصر التعاون العربي. يضاف إلى ذلك، ما يُعرف اليوم بالصناديق المالية السيادية التي أصبحت لاعباً أساسياً في الحقل الاستثماري العالمي. ولعلّ أهم ما يميّز هذه الصناديق هو رسملتها بصورة تسمح لها بالقيام بالعمل المنوط بها بصورة فاعلة. وهذه الصناديق تستطيع أن تساهم في رأس مال المشاريع العربية المشتركة كمشاريع الطاقة أو مشاريع بنيوية مشتركة كربط شبكات الكهرباء أو سكك الحديد بعضها ببعض. لكن التطبيع الذي قامت به بعض الدول صاحبة الصناديق السيادية قد تعطّل مشاريعها الاستثمارية في الأقطار العربية للاشتباه بدور ما للكيان الصهيوني العدو.

بعيداً من هذه الاعتبارات السياسية، يثار سؤال جوهري: هل تكون الاستراتيجية لتحقيق الوحدة الاقتصادية مبنية على النفط والغاز؟ حتى الآن، يمكن القول إن معظم القيمة المضافة لاستخراج النفط والغاز يتم تصديرها للخارج بشكل عام وللغرب بشكل خاص. وحتى التوجّه إلى الأسواق الشرقية لا يلغي حقيقة خسارة الفائض من القيمة المضافة عبر تصديرها. الاستراتيجية المطلوبة، يجب أن تعطي الحلول لإبقاء معظم القيمة المضافة لاستخراج النفط والغاز في الوطن العربي، باعتبار أن السوق الاقتصادية العربية لا تقل أهمية عن الأسواق الأخرى بحجمها المقدّر أن يبلغ نصف مليار إنسان بحلول منتصف القرن. هناك جدوى اقتصادية لبناء قطاعات تستوعب فائض النفط والغاز ولا سيما في الدول المصنّفة «فقيرة».

الشباب العربي هم الثروة الأساسية في هذا المشروع، ولا سيما في ظل الثورة التكنولوجية الرابعة التي ترتكز على اقتصاد المعرفة والعلوم.

* باحث وكاتب اقتصادي سياسي والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي وعضو الهيئة التأسيسية للمنتدى الاقتصادي والاجتماعي

تقرير

سوق الحواسيب مُشْبَعَة

الناس لا يشترون حواسيب. هذا ما بيّنته أحدث الأرقام عن سوق الحواسيب الشخصية عالمياً (محمولة ومكتبية). المشكلة تعود إلى عام 2020، عام الجائحة إذا جاز التعبير. فمع إجراءات الحجر الصحي التي اتّبعت حول الكوكب، لجأ الموظفون وأصحاب الأعمال الحرّة إلى العمل من منازلهم. وهذا يتطلّب الحواسيب. هكذا انتعش السوق. ومع انحسار الوباء وعودة الناس إلى مكاتبهم، حصل العكس. لكن، لم تعد النسب إلى ما قبل الجائحة، بل انخفضت لتبلغ مبيعات شراء الأجهزة المحمولة أدنى مستوى لها في 10 سنوات لنتائج الربع الأول من العام.

ما الذي يحصل؟ أولاً، ارتفاع معدّلات التضخّم وركود الاقتصاد. ثانياً، النقص العالمي في الشرائح الإلكترونية. وثالثاً، امتلاك معظم المستخدمين أجهزة كمبيوتر حديثة اشتروها أثناء فترة الجائحة. هكذا أصبحت السوق مشبعة، ما انعكس انخفاضاً في شحنات الكمبيوترات الشخصية العالمية بنسبة 16,2% لتبلغ 286,2 مليون وحدة في عام 2022، بحسب مؤسسة «غارتنر». ثمّة تفسير آخر لهذا التراجع تقدّمه «TrendForce»، وهو يتعلق بعودة وباء كورونا في الصين وسط توقعات بأن ترتفع الإصابات هناك بعد عطلة رأس السنة القمرية الجديدة (22 كانون الثاني الحالي). وبالتالي هناك مخاوف من أن شحنات الأجهزة سوف تتأثّر بنقص المكوّنات الذي قد ينتج من عودة انتشار الوباء. لذا، يتوقع أن تنخفض شحنات أجهزة الكمبيوتر المحمولة العالمية بنسبة 9,5% على أساس ربع سنوي لتصل إلى 35,1 مليون وحدة في الربع الأول من عام 2023، وهو أدنى مستوى في 10 سنوات لنتائج الربع الأول.

أيضاً، يعتقد أن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين أدّى إلى تصاعد التوتّرات الجيوسياسية ودفع العلامات التجارية الإلكترونية الكبرى إلى تعديل استراتيجيات سلسلة التوريد الخاصة بها، وهو أمر ينعكس سلباً على الطلب الاستهلاكي. فمن بين هؤلاء، كانت العلامات التجارية الأميركية الأكثر نشاطاً في تحويل إنتاج الأجهزة وإيجاد مصادر بديلة لتوريد المكوّنات. فقد أصبحت فيتنام خياراً أساسياً لهم بسبب مزاياها الجغرافية والديموغرافية، بما في ذلك القوى العاملة الشابة نسبياً والمنخفضة الكلفة. إذ بدأت «Compal Wistron» و«Foxconn» والمصنّعون الآخرون في بناء خطوط تجميع أجهزة الكمبيوتر المحمولة في فيتنام للتعامل مع طلب من الشركات الأميركية. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تصنيع حاسوب «آبل» المحمول، نوع «ماك بوك برو 2023»، في فيتنام لأول مرة بالإضافة إلى الصين.

وقد حافظت شركات التصنيع الثلاث الأولى على ترتيبها على صعيد الكمبيوتر الشخصي، من دون أيّ تغيير يذكر خلال الربع الأخير من العام 2022، مع احتفاظ «لينوفو» الصينية بصدارتها لشحنات الكمبيوتر الشخصي.

■ ملاحظة: النتائج تتضمّن الكمبيوتر الشخصي المكتبي والكمبيوتر الدفتري اللذين يعملان بأنظمة «ويندوز»، ونظام macOS. هذه النتائج هي عبارة عن تقديرات أولية قابلة للتعديل، إذ إن الإحصاءات تستند إلى شحنات الكمبيوتر الشخصي التي يبعث عبر قنوات التوزيع

التقديرات الأولية لشحنات الكمبيوتر الشخصي لشركات التصنيع عالميا خلال 2022 (الف وحدة)

الشركة	النمو في الربع الاخير 2022 / 2021 (%)	الحصة السوقية في الربع الاخير 2021 (%)	شحنات الربع الاخير 2021	شحنات الربع الاخير 2022	الحصة السوقية في الربع الاخير 2022 (%)
لينوفو	–17.3	24.4	83,449	68,997	24.1
إتش بي	–25.1	21.7	74,181	55,558	19.4
دل	–16.0	17.4	59,560	50,007	17.5
آبل	3.6	7.9	26,944	27,911	9.8
آسوس	–4.5	6.3	21,634	20,662	7.2
إيسر	–22.9	7.1	24,256	18,708	6.5
غيرها	–14.2	15.1	51,703	44,353	15.5
الإجمالي	–16.2	100	341,727	286,197	100

المصدر: «غارتنر» (كانون الثاني 2023)

كتاب

في كتابه «صعود المصارف المركزية»، يتحدّث ليون وانسليبن عن هيمنة المصارف المركزية منذ السبعينيات مركّزاً على بعض الحالات البارزة والتكوينية. فعلى امتداد هذه الفترة، ابتدع المسؤولون النقديون، طرقاً لاستغلال القدرات الحاكمة لمنظماتهم من خلال تصميم أدوات تسمح لهم بالاستفادة من قوّة البنية التحتية للقطاع النقدي. وهذه المقاربة تأتي من زاوية جديدة متصلة بصعود دور المصارف المركزية في العالم من خلال تقديم تفسير متكامل عن أدوار المصارف المركزية المتغيّرة في الديموقراطيات الرأسمالية الغربية، إضافة إلى تحديد مسار صعودها وتوقيت حصوله، ثم الإشارة إلى عواقب هذه السياسات. عملياً، يحاول الكاتب تحطيم السردية التي تمنح المصارف المركزية القدرة على التحكّم والسيطرة لأنها أجدر بمكافحة التضخّم وبتحرير الأنظمة من الضوابط المالية

تحطيم سردية «المصارف المركزية»

في البدء، يجب أن نخوض النقاش المتصل باكتساب المصارف المركزية النفوذ والأهمية في الاقتصادات الغربية المتقدمة. فالسرديات الرائجة، تركّز على الأدوار الرئيسية للمصارف المركزية في النيوليبرالية. ومدارس الاقتصاد السياسي المختلفة، تركّز على جانبين من جوانب التغيير الذي لحق بالمؤسسات والسياسات النيوليبرالية. الجانب الأوّل ينظر في المصالح المضادّة للتضخّم، لأصحاب رأس المال وكيف أدّت فترة الأزمة في السبعينيات إلى ثورة مضادة حقيقية من قبل هؤلاء. يُزعم أنهم حشدوا سلطاتهم الهيكلية والأداتيّة، وبالتالي قادوا الدول الغربية إلى تفويض (إن لم يكن التنازل عن) الكفاءات للمؤسّسات التي يمكنها تلبية المطالب الرأسمالية. المستفيد الأكبر من هذه الإصلاحات النيوليبرالية كانت المصارف المركزية. وتجادل مجموعة ثانية من الاقتصاديين السياسيين، بأن «الهياكل المؤسّساتية لا تأتي مع كتيّب تعليمات». فعلى سبيل المثال، بإمكان السياسيين إحداث تغيير هام في السياسات والأدوات والمؤسّسات من خلال تعبئة الناخبين حول «العقيدة النقدية» كحل جذاب لمشكلات الركود التضخمي. في مسار بديل، يجادل العلماء بضرورة فصل صنع القرار بشأن المواضيع المعقدة مثل السياسة النقدية جزئياً عن الضغوط الرأسمالية أو المطالب الانتخابية.

لقد لعبت مجموعات المصالح المتغيرة بين الرأسماليين والناخبين، فضلاً عن عمليات إعادة التوجيه الفكرية داخل السياسة والتطورات الفكرية في دوائر الخبراء، دورها في جعل المصارف المركزية أكثر قوّة وأدّت إلى أولوية السياسات النقدية في الاقتصادات الغربية المتقدمة. ومع ذلك، فإن القوى المعنية لم تؤثّر إلا بشكل فضفاض على عمليات تحديد السياسات والتغيير المؤسّسي. غالباً ما كانت المصالح متناقضة. فعلى سبيل المثال، أراد ممثلو قطاعات التصدير استقرار أسعار الصرف فضلاً عن معدلات تضخم منخفضة في الوقت عينه؛ وطالبت المصارف بمعدلات تضخم مستقرة وأيضاً بمعدلات فائدة مستقرّة لإعادة التمويل.

في أغلب الأحيان، كان الأمر متروكاً لواضعي السياسات لتفسير المطالب المختلفة وحل المعضلات. والأهم من ذلك، عندما واجه صانعو السياسات لأول مرة، عدم الاستقرار النقدي والاقتصادي الكلي خلال السبعينيات، لم يكن هناك جواب أكيد لمعالجة هذه المشكلات وتلبية مطالب الاستقرار. عادة لم تُقدِّم مقترحات الخبراء أو أفكار السياسيين الجذابة حلولاً قابلة للتطبيق. وإذا استمر صانعو السياسة في تبنّي سياسات تستند إلى أفكار السياسيين أو الخبراء، فإنهم يولدون تأثيرات غير متوقعة، وأحياناً غير مرغوب فيها، كما كان الحال مع محاولات مارغريت تاتشر المبكرة والقصيرة الأجل لاستخدام السياسة النقدية للحدّ من التضخّم (التي كان لها آثار ضارة للغاية على قطاع السلع القابلة للتداول).

يمكننا أن نفهم بشكل أفضل عمليات وتوقيت صعود المصارف المركزية، عندما ننظر عن كثب إلى المؤسسات، وابتكاراتها السياسية، والظروف التي تشكل إمكانات هذه الابتكارات. يمكن أخذ حالة المصرف الوطني السويسري والبوندسبانك وكيف أعاد هذان المصرفان المركزيان تحديد أدوارهما في صنع السياسات بعد التحول إلى أسعار الصرف المرنة في عام 1973. لا الضغوط الخارجية من قبل مجموعات المصالح، ولا التطورات الانتخابية، ولا انتشار أفكار فريدمان النقدية يمكن أن تفسر هذه التحولات. بدلاً من ذلك، كان محافظو المصرفين المركزيين في سويسرا وألمانيا قادرين على اكتساب أدوار جديدة لأنهم تمتعوا بمهلة كافية للانخراط في تجارب الاستهداف النقدي، وواجهوا ظروفاً جيدة لهذه الممارسة الجديدة، ومع مرور الوقت أدركوا القوة المميزة للعملية النقدية كنسخة من «سياسة الدخل المقنعة».

في المقابل لم يتمتع بنك إنكلترا بنفس المساحة للتجارب خلال السبعينيات، بسبب افتقاره إلى الاستقلال ودوره المحدود كمؤسسة للقطاع المالي. الجانب الآخر من القصة هو أن محافظي المصرف المركزي في المملكة المتحدة كانوا ضدّ الابتكارات النقدية الجذرية لأنهم، بحلول منتصف السبعينيات، أدركوا عدم قابلية تطبيق الحلول المقترحة (أي النقدية) في سياق المملكة المتحدة، وبالتالي اختاروا استمرار الاعتماد على «تأثير القطاع الخاص» مع الحكومة. لكن تقييمات البنك تغيرت على مدار الثمانينيات. فبحلول أوائل التسعينيات، لم يتغير الوضع المؤسّسي لبنك إنكلترا ولا السياق السياسي له. لكن البنك بدأ في الدفع نحو السلطة سلطته المستقلة ووضع استراتيجيات لها لأنه أدرك أن التلاعب في أسعار الفائدة مقابل نظام مالي قائم على السوق يمكن أن يشكل أداة سياسية قوية. وفقاً لذلك، عندما

> تزعم المصارف المركزية أن لديها تحيّزاً مضادّاً للتضخم بينما هي تقوّض مصالح العمال وتدعم رأس المال

أتيحت الفرصة (بعد كارثة آلية سعر الصرف الأوروبية)، قام البنك بإصلاح إجراءات السياسة النقدية وقدم تنسيقاً توقعياً جديداً مع الأسواق استناداً إلى تقارير التضخم الخاصة به. كان هذا الابتكار في 1992-1993 اللحظة الحاسمة التي أدّت إلى هيمنة البنك المركزي. وأخيراً وليس آخراً، غيّر بول فولكر وضع الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بشكل جذري، ليس لأنه أصبح يؤمن بالعقيدة النقدية أو بسبب أي تغيير سياسي مهم. إذ، لم يكن فولكر محافظاً راديكالياً لتجاهل تكاليف الاقتصاد الكلي لأفعاله. وبدلاً من ذلك، فإن ما جعل فولكر متميزاً هو أنه استخدم بجرأة الفسحة الممنوحة للاحتياطي الفيدرالي (وسلطة رئيسه) من أجل معالجة ما اعترف به على أنه المشكلة الرئيسية في نقل السياسة: توقعات الأسواق المالية بتضخم أعلى من أي وقت مضى. لهذا الغرض، انخرط فولكر في حلقة فاشلة من استهداف الاحتياطيات النقدية غير المقترضة، فقط ليخرج من هذه التجربة كهدف للتضخم الأولي. ومرة أخرى، فإن محافظي البنوك المركزية أنفسهم وابتكاراتهم السياسية وظروف هذه الابتكارات قد غيرت بشكل حاسم وضعهم المؤسسي ودور السياسة النقدية.

في المقابل يجب الخوض في نقاش ما كانت تداعيات صعود المصارف المركزية وانعكاسات سياساتها، خصوصاً على القطاع المالي. باختصار، يربط الأكاديميون هيمنة السياسة النقدية بنمو الأسواق المالية، من خلال حجتين:

- المصارف المركزية لديها، كما يُزعم، تحيّزاً مضادّاً للتضخم. لقد قوّضت سياسات مكافحة التضخّم مصالح العمال، ودعمت مصالح رأس المال. يجادل الاقتصاديون السياسيون بأن هذه السياسات التنازلية قد زادت من الأهمية الهيكلية وغذّت نموّ القطاع المالي. في أعقاب تراجع التضخّم في الثمانينيات، شعر الرأسماليون بالجرأة بسبب الوعد بالاستقرار النقدي وكانوا حريصين على منح الائتمان والاستثمار. كما عزّزت سياسات الحدّ من التضخّم، نموّ الائتمان في قطاع الأسر لأن العمال الذين يعانون من خسائر في دخل العمل تحوّلوا إلى الائتمان بدلاً من ذلك. هناك حجة تكاملية تحظى بتأييد واسع وهي أن القوة المتزايدة للبنوك المركزية تتزامن مع «صعود العقيدة الليبرالية». عندما أصبح صنّاع السياسة النقدية أكثر نفوذاً بعد السبعينيات، عملوا كأبطال للأسواق الحرة. أدى تأثيرهم داخل الدولة وإجراءاتهم السياسية المباشرة إلى تحرير الأنظمة المالية، والتي بدورها ساهمت في نمو غير مستدام للائتمان وإدخال أدوات مالية خطيرة.

هذه الحجج ليست خاطئة، لكنها غير كاملة. أولاً، تُظهر الأدلة على السياسات النقدية ما قبل عام 2008، إلى جانب التحليلات المكثفة للتيسير الكمي ما بعد عام 2008، أن المصرفيين المركزيين يمكنهم دعم الأَمْوَلَة بسياسات توسعية للأموال السهلة.

- تحرير الأنظمة المالية من الضوابط غير المكتملة، لأنها فشلت في استيعاب دوافع سياسة محافظي البنوك المركزية التي تؤثر على مواقفهم وقراراتهم المتعلقة بالمسائل التنظيمية. قصة تحرير الأنظمة المالية تغفل بأن محافظي البنوك المركزية شاركوا بنشاط في تشكيل الأنظمة المالية وتنظيمها وفقاً لمصالحهم الحاكمة.

بشكل عام، يتمثل ضعف القوة الهيكلية والمقاربات الفكرية في أنها تقسم العالم إلى مجالات منفصلة من السياسات والأسواق. باتباع مثل هذا المنطق، كان محافظو البنوك المركزية أكثر إصراراً في دعمهم للقطاع المالي عندما سعوا إلى تحرير الأسواق وتقليل السياسة الاقتصادية النشطة لتحقيق استقرار الأسعار. ولكن كما جادل عدد من العلماء، فإن القطاع المالي ليس سوى عالم السوق الحرة. والأَمْوَلَة ليست سوى نتيجة سياسة عدم التدخل.

لذا، وجب تحويل التركيز نحو التشابكات الملموسة والأضرار المتكررة التي أدمجت بين البنوك المركزية والقطاع المالي القائم على السوق. فقد ظهر محافظو البنوك المركزية خلال فترة النيوليبرالية، كصانعي سياسات مفرطي النشاط يقومون باستمرار بتعديل أسعار الفائدة لتتناسب مع الظروف المالية والاقتصادية الكلية المتغيرة وديناميكيات التوقع المرتبطة بها. في المقابل، تمكنت الأسواق المالية من التوسع بشكل كبير في الفترة التي سبقت عام 2008 بناءً على التوقعات التي حفزتها السياسة النقدية بأن ظروف الاقتصاد الكلي والأوضاع المالية ستظل مستقرة في المستقبل البعيد. يمكن القول إن هذا أدّى إلى وهم الاستقرار في الأسواق. ومجال آخر مهمّ من الإصابات المتكرّرة هو أسواق المال. كان توسعها، مدفوعاً بأفكار الربح الخاصة، حاسماً لفشل الليبرالية المتأصلة وأنظمة ما بعد الحرب العالمية الثانية. إن صعود اليورو - دولار هو رمز لهذا التغيير التخريبي. ولكن مع اعتماد تقنيات تنفيذ السياسة النقدية الجديدة، تعلم محافظو البنوك المركزية الاستفادة من حساسية البنوك المتزايدة للأسعار وعلاقات المراجحة التي ظهرت في الأنظمة المالية المسوقة.
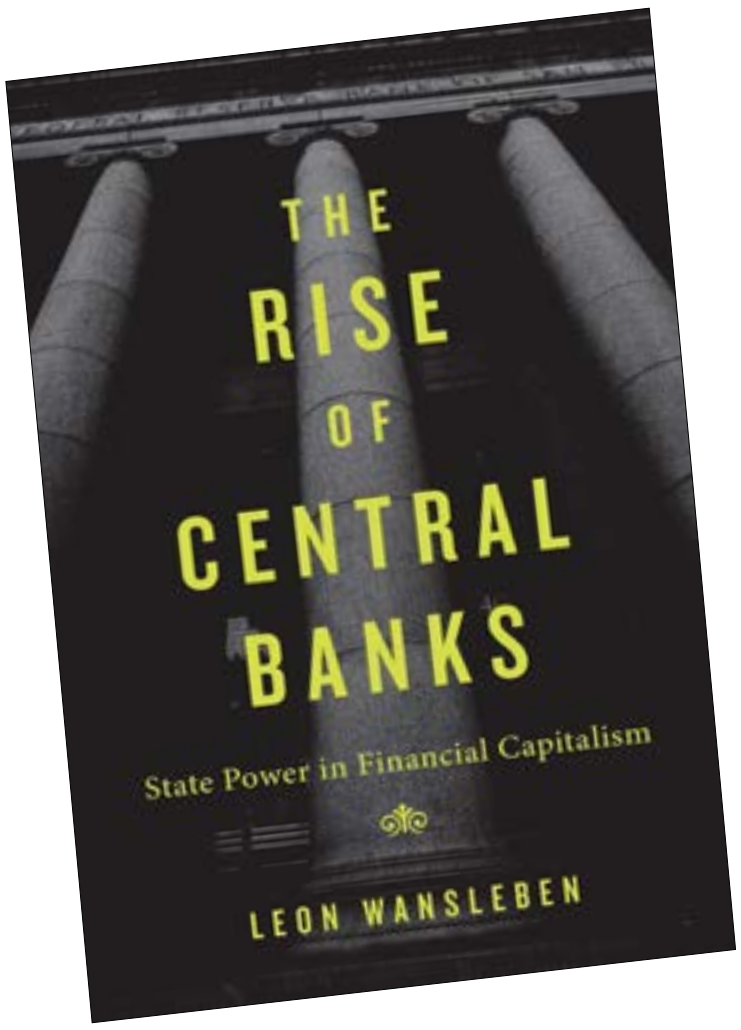
تضمّن توحيد البنية المناسبة لأسواق المال دعماً نشطاً من محافظي البنوك المركزية، الذين ساعدوا في إضفاء الطابع الرسمي على الترتيبات القانونية والتنظيمية والتشغيلية الرئيسية. فحيث كان دعم المصرفيين المركزيين أقوى (في قطاع إعادة شراء السندات)، نمت سيولة السوق بقوة أكبر. لا يوجد الكثير من الدراسات التي تلحظ آليات المصرفيين المركزيين الذين ساعدوا في الأَمْوَلَة لأنه، من أجل وضع تصور ودراسة العمليات المعنية، نحتاج إلى استكمال المزيد من الأساليب القياسية التي تركز على الآثار السببية مع تلك التي تكشف عن كيفية قيام الجهات الفاعلة في السوق بالمشاركة في إنشاء المؤسسات و الهياكل التي يعتمدون عليها بشكل مشترك.